الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة
كلية أصول الدين
قسم: العقيدة و مقارنة الأديان
تخصص: حوار الأديان

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

الأقليات المسلمة في الغرب و دورها في الحوار الاسلامي - المسيحي
فرنسا ـ ألمانيا ـ بريطانيا - نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مقارنة الأديان

من إعداد الطالبة:
فاضلي إيمان

إشراف الأستاذة الدكتورة:
د. كردوسي بشير

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. محمد بورواىح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
د. بشير كردوسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	مقررا و مشرفا
د. لمير طيبات	أستاذ التعليم العالي	//	عضوا
د. فاتح حليمي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير	عضوا

السنة الجامعية: 1433–1434 هـ/2012–2013

إهداء و شكر

من لم يشكر الله لم يشكر الناس,لذا أحمد الله حمدا كثيرا أن منحني هبة الجلوس على هذه المقاعد العليا التي لطالما حلمت بالجلوس عليها لكن أرجو أن لا يزيدني هذا إلا تواضعا و علما بجهلي

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من علماني أن الحياة جهاد و كفاح و أن الدنيا لا تؤخذ إلا غلابا.....والدي الكريمين,

إلى من علموني أن العلم نور يبني بيوتا لا عماد لها ,,,,,,,,,,أساتذتي الكرام و في مقدمتهم الأستاذ كردوسي بشير و أشكره على صبره و ثقته .

إلى من قاسموني تعب الدراسة و لذتها زملائي و زميلاتي:سمية ,حنان و كل زملاء الدفعة.

إلى عائلتي الكريمة :إخوتي و أخواتي ,أخوالي و أعمامي .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقَدِّمَةٌ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن والاه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد:

في نهاية القرن العشرين أضحى عالمنا نظير قرية صغيرة اضطر أهلها إلى التنقل والارتحال وإلى التعارف والاحترام المتبادلين على اختلاف جذورهم ولغاتهم وديانتهم, بإمكان هذه الظاهرة أن تكون بركة على الجميع تحقق بعد حقب مديدة الوعود التي وعدها الله سبحانه وتعالى لإبراهيم الخليل المثال المشترك للمسلمين واليهود والمسيحيين.

فنرى اليوم أن جميع الأمم تختلط ببعضها البعض في كل بقعة من بقاع الأرض الرحيبة , فالبلدان الأوروبية والأمريكية ذات التقليد المسيحي تعهد الكم الوفير من الشتات الإسلامي سواء من غرباء أو مواطنين ,وكذلك البلدان الإسلامية تكتشف في عداد الموظفين والعاملين الأوروبيين والآسيويين الكثير من المسيحيين ,وهكذا فالجميع مدعوون للتحاور بل هم مرغمون عليه وكلهم يأملون في أن حوارهم سوف يكون مجلبة للأفضل .

-فهل يتوصل المسلمون والمسيحيون في المستقبل إلى تعدي المصاعب والعقبات وسوء التفاهم الذي ولدته أربعة عشر قرنا من المجابهة؟.

ورد في صفحات مجلة (دراسات إسلامية مسيحية) سنة 1975[1]:" إذا كان على خدام الحوار الإسلامي المسيحي، أن يرضوا بألا تفهمهم الأكثرية من أتباع دينهم فيما هم يعملون على الهداية الجماعية بتغيير الذهنيات والأوضاع والمواقف، فإن عليهم كذلك أن يعترفوا بأن سبل الحوار متعددة، فيتبادلوا الآراء ويتشاوروا ويتنادوا إلى عقد الإجتماعات لإنعام النظر في أبحاثهم وتدخلاتهم".

"ويبقى الحوار مع الجهات الأكاديمية والثقافية حول القضايا ذات الثقل المعرفي الكبير هو المدخل الرئيس إلى الحوار العام وليس بالضرورة أن تنصرف الجهود إلى الحوار ذو الطابع الديني وإن كان أساسا من أسس التعايش والتفاهم الذين يمهدان للتعاون في شتى المجالات"[2],ومن بين هذه الحوارات حوار الأقليات المسلمة في الغرب مع محيطها الذي تعيش فيه، والهدف الأول والأخير من هذا

---

[1]- مجموعة من الباحثين: وثائق عصرية في سبيل الحوار بين المسيحيين والمسلمين، المكتبة البولسية لبنان، ص 10

[2]- عبد العزيز عثمان التويجري: الحوار من أجل التعايش، ط1 (مصر، القاهرة، دار الشروق، 1998) ص 53.

التحاور هو إظهار صورة الإسلام الحقيقية بالمنهج الصحيح وبالأسلوب السليم، ودحض الأباطيل التي يروجها خصومه عنه بقصد تأجيج نار الصراع بين الأديان والصدام بين الحضارات مما يهدد استقرار المجتمعات الإنسانية ويخلق حالة دائمة من القلق والإضطراب ويشيع جوا من الشك وسوء الظن وعدم الثقة بين الأمم والشعوب، وبالتالي تحقق الأقليات المسلمة من هذا الحوار مكسبا على صعيدين: الخاص هو مساعدتها على التعايش والإندماج والإنتاج ضمن المجتمعات التي تعيش فيها.

والعام هو خدمة الإسلام والمسلمين والمساهمة في قضايا الأمة الإسلامية ,ومن بين هذه القضايا قضية الحوار الإسلامي المسيحي ، لكن قبل أن نحصل على هذه النتيجة يجب علينا الوصول بهذه الفئة إلى مركز القوة الذي يؤهلها لهذا العمل، وذلك بتقديم الدعم الثقافي والتربوي والعلمي لها ومساندتها في حماية هويتها وصون ذاتها الحضارية، فباكتسابها لهذه القوة يمكنها تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه الأمة الإسلامية وتجاه وجودها وقوة حضورها هناك.

من هنا تأتي أهمية دراسة موضوع الأقليات المسلمة في الغرب ودورها في الحوار الإسلامي المسيحي والتي يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

- الإطلاع ولو بشكل نظري على أوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا وبالتالي الإستفادة من دراستها لتحسين ظروف عيشهم باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من العالم الإسلامي، ومن أجل تقوية وجودهم وخلق صوت للإسلام يتكلم في الغرب للتعريف بالإسلام والمساهمة في إنجاح الحوار الإسلامي المسيحي.
- تحسين ظروف عيش هؤلاء وتقوية وجودهم ونفوذهم يساهم بشكل كبير في قبول الحوار والتفاهم لدى الطرفين نفسيا وعمليا فلا تشعر الأقليات المسلمة أنها مستضعفة وضعيفة وأنها ليست بمقام المحاور ,ولا يشعر الطرف الآخر بالكبرياء والعظمة والتفوق فيفشل الحوار.
- زرع الثقة بالنفس وبالأصول الإسلامية لدى هذه الأقليات يجعل منها خير ممثل للتعريف بالإسلام في عقر الديار الغربية، بالإضافة إلى أن التمثيل الحسن للإسلام يجذب إليه الكثير من المستفسرين والنقاد والراغبين في معرفة الحقيقة.

فالإشكالية التي نحاول معالجتها في هذا الموضوع هي علاقة الأقليات المسلمة في الغرب بالحوار الإسلامي المسيحي وما يمكن أن تسهم به لخدمته والعمل عليه.

ويمكننا صياغتها في التساؤل الجوهري التالي:

-ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الأقليات المسلمة في الغرب في الحوار الإسلامي المسيحي؟

وللإجابة على هذا التساؤل يجب الإجابة أولا على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تاريخ الوجود الإسلامي في أوروبا؟

- ما هي أوضاع معيشة الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية؟ وهل هناك اختلاف في هذه الظروف من دولة إلى أخرى؟

- وماذا عن المشاكل الداخلية للأقليات المسلمة؟ وهل تؤثر على قوة حضورها هناك؟

- هل يمكننا اعتبار هذا الوجود من المحفزات القوية على التعارف والتفاهم خدمة للصالح العام؟ وخدمة للحوار الإسلامي المسيحي؟

ومما دفعنا لاختيار هذا الموضوع جملة أسباب منها:

- الرغبة في معرفة ما يجري للجزء الآخر من العالم الإسلامي والمتمثل في الجماعات التي تتخذ من الغرب موطنا لها، وهذا من باب وحدة الشعور بالمصير المشترك فمن لم يهمه أمر المسلمين فليس بمسلم، ومن المفروض أن يكون العالم الإسلامي كله كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

- معرفة مدى حقيقة ما يروج عن المضايقات والتضييقات التي تمارس ضد الأقليات المسلمة خصوصا بعد أحداث 2001/09/11 وأسباب كثرة المؤلفات والكتابات بخصوص الإسلام والمسلمين والمساس بالمقدسات الدينية وإلى غيرها من التصرفات التي لم تلق أي اعتبار لما قيل ويقال عن حوار الأديان والتعايش السلمي والحرية الدينية.

- لذلك فهذه الدراسة ترمي إلى جملة أهداف منها:

1/ يدعي الغرب أن الحرية الدينية فيه مكفولة للجميع وأن المواطنين فيه سواء أمام القانون، فتهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى صدق هذه المقولات ,وهل تعامل الأقليات المسلمة بالذات بشكل عنصري أم أنها تعامل كباقي الأقليات الدينية في البلاد.

2/ معرفة أن قسما كبيرا من الضغوطات التي تعانيها الأقليات المسلمة في الغرب راجع إلى سوء تنظيمها ,وجهلها الكبير بما هو مكفول لها ضمن قوانين هذه البلدان ,بالإضافة إلى عدم إدراكها أنها ممثل لدينها وقضاياه بمجتمعاتها، وأنها يمكن أن تغير الصور النمطية السائدة عن الإسلام عند الغربيين من خلال حسن تمثل هذا الدين في السلوكات العامة والحياة اليومية.

3/ الكشف عما يتوفر لهذه الفئة ومؤسساتها من إمكانيات من خلال موقعها الإستراتيجي لخدمة الحوار الإسلامي المسيحي كقضية مهمة من قضايا الأمة, بالإضافة إلى قضايا أخرى ذات أهمية تستطيع خدمتها من موقعها هناك.

وتحديدا لمجال الموضوع فنقول أننا سندرس الأقليات المسلمة في غرب أوروبا وقد أخذنا كنماذج الدول الكبرى فيها (فرنسا، بريطانيا وألمانيا)

أما عن الدراسات السابقة فتجدر الإشارة إلى أن القسم الأول من الموضوع والمتعلق بالأقليات المسلمة تختص به الدراسات الاجتماعية والسياسية لذا فالدراسات حوله كثيرة محلية وأجنبية لكن ربطه بالحوار الإسلامي المسيحي أدخل الدراسة في ميدان دراسات حوار الأديان، لذا وعلى حد علمي لا توجد دراسات سابقة.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ,فهي ارتباط الموضوع بالدراسات الميدانية مما يجعلنا نعتمد على تقارير دولية وإحصاءات لمنظمات متخصصة مع العلم أننا لا يمكننا التأكد من صحة هذه التقارير وهو الأمر الذي قد ينقص من قيمة البحث الأكاديمية، بالإضافة إلى نقص الدراسات الأكاديمية المتخصصة في الموضوع مما يجعلنا في كثير من الأحيان نعتمد على الإستنتاج والاستنباط.

نحتاج في دراسة هذا الموضوع لمناهج عدة وهي بالترتيب:

– المنهج الوصفي: لتتبع تاريخ الوجود الإسلامي في أوروبا الغربية منذ الفتوحات الإسلامية إلى غاية فترة الهجرات العالمية.

– المنهج الإستقرائي: لتتبع أوضاع ومشاكل الأقليات المسلمة في الغرب، بالإضافة إلى الإطلاع على المزايا المتوفرة لها قانونيا ودستوريا.

– المنهج التحليلي النقدي: لتحليل هذه الأوضاع والإمكانات ومعرفة أبعادها على مستوى الأقليات في حد ذاتها، وعلى مستوى العالم الإسلامي ككل، ونقدها لإدراك تأثيرها ومدى خدمتها للحوار الإسلامي المسيحي.

وقد قسمنا الموضوع إلى ثلاثة فصول كبرى وكل فصل إلى ثلاثة مباحث، الفصل الأول لتتبع تاريخ الوجود الإسلامي في أوروبا، قسمناه إلى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول معايير دخول الإسلام إلى أوروبا و الفتوحات الإسلامية التي تمت على مستواها. أما في المبحث الثاني فيتناول مظاهر التعايش بين المسيحيين و المسلمين في هذه المناطق، ثم تناولنا سبيلا آخر للوجود الإسلامي في أوروبا و الممثل في الهجرة العمالية إلى أوروبا و ذلك في المبحث الثالث.

أما عن الفصل الثاني فخصصناه لدراسة أوضاع الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية و فصلنا هذه الأوضاع في ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول منها الأوضاع المادية و السياسية و الثقافية للأقليات المسلمة، و في المبحث الثاني درسنا مدى تأثير هذه الأوضاع على الهوية الإسلامية للأقليات.

أما الفصل الأخير و هو ثمرة الفصلين الأول و الثاني, فحاولنا أن ندرس فيه ما يمكن أن تسهم به الأقليات المسلمة في غرب أوروبا لخدمة الحوار الإسلامي المسيحي و ينقسم أيضا إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول دور أفراد الأقلية المسلمة في هذا الحوار، أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن دور الأقلية المسلمة كجماعة مسلمة في خدمة هذا الحوار، أما المبحث الثالث فتناول دور المؤسسات و المنظمات الإسلامية الخاصة بالأقليات في خدمة الحوار الإسلامي المسيحي و بذلك نكون قد غطينا جميع المستويات التي يمكن للأقليات المسلمة في أوروبا الغربية أن تخدم منها الحوار الإسلامي المسيحي.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة مصادر و مراجع لعل أهمها: كتاب(المسلمون في أوروبا) ليور غن نيلسون و الذي قدم فيه دراسة مستفيضة عن المسلمين في أوروبا الغربية تاريخا و تعداد و تنظيما, و قد استفدنا منه استفادة كبيرة فهو دراسة شاملة قام بها شخص مطلع على كل التفاصيل كونه من أصحاب البلاد التي استقبلت هؤلاء.و كتاب (الأقليات المسلمة في أوروبا) لسيد عبد المجيد من منشورات رابطة العالم الإسلامي. و كتاب (فرنسا و الأديان السماوية) لحسين عبد القادر، و الذي فيه علاقة فرنسا بالأديان السماوية و ركز في الفصول الأخيرة على الإسلام كأهم دين بها. كتاب (أوضاع الأقليات المسلمة قبل و بعد 11 سبتمبر) لمجدي الداغر. بالإضافة إلى مجموعة مقالات لأكاديميين خاصة ضمن دورية المستقبل العربي. و مطبوعات الأكاديمية المغربية فيما يخص الهجرة,و مجلة (ديوجين) الإجتماعية. بالإضافة إلى كتاب (صناعة الفتوى و فقه الأقليات) لعبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه. و الذي أصل فيه لفقه الأقليات و أعطى نماذج عن فتاوى خاصة بالأقليات المسلمة. و ورقة (منهج القرضاوي في فقه الأقليات) لعبد المجيد النجار. و ورقة (الإمام القرضاوي و فقه الأقليات) لحسين حلاوة و اللتين درستا منهج الإمام القرضاوي في التأصيل لفقه الأقليات. و في الأخير نرجو أن يكون هذا العمل المتواضع خالصا لوجه الله سبحانه و تعالى و أن يكون في ميزان حسناتنا، و أن يفتح – رغم تواضعه- آفاقا جديدة للبحث في موضوع الأقليات المسلمة في العالم ككل.

الفصل الأول: تاريخ الوجود الإسلامي في أوروبا

المبحث الأول

معابر دخول الإسلام إلى أوروبا

المبحث الثاني

مظاهر التعايش بين المسلمين والمسيحيين في الأندلس

المبحث الثالث

الهجرة الإسلامية العمالية إلى أوروبا الغربية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حقق الإسلام في فترة وجيزة ما لم يستطع أي دين تحقيقه في قرون، فقد أبهر العالم بسرعة انتشاره وسعة المساحة التي دانت له في جميع أنحاء العالم، وقد كانت الفتوحات الإسلامية من العظمة ما جعل الدراسات تخصص لها في الشرق والغرب.

وصل الإسلام إلى أوروبا المسيحية في القرون الأولى للفتوحات ودخلها من أبوابها المختلفة: الجنوبية، والشرقية، وقد تعايش المسلمون الفاتحون مع السكان الأصليين، وكانت ثمرة هذا التعايش إنجازات فكرية وعلمية ومعنوية بقيت أمثلة يحتذى بها ,ليتأكد العالم أجمع أن السلام والتعايش بين الشعوب أيا كانت عقيدتها أمر ممكن وأن الصراع والتناحر أمر عارض كما يحدث داخل المجموعة الواحدة قد يحدث أيضا بين المجموعات المختلفة .

كما لعبت الهجرة دورا أساسيا خلال العصر الحديث، في نشر الإسلام في أوروبا سواء بالاستيطان أو بالدعوة له خاصة بعد الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين.

- فما هي المعابر التي دخل منها الإسلام إلى أوروبا؟
- وما أمثلة التعايش بينه وبين الملل الأخرى في هذه المناطق؟
- وما دور الهجرة العمالية في الوجود الإسلامي حاليا في أوروبا الغربية؟

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: معابر دخول الإسلام إلى أوروبا

يعود وجود المسلمين في هذا الجزء أو ذاك من أوروبا إلى حقبة بعيدة في تاريخ الإسلام، فالتجار والدبلوماسيون شكلوا على مر العقود سمة مميزة للعديد من الأماكن وخصوصا في أوروبا الوسطى والجنوبية، ويمكن تقسيم تاريخ هذا التواجد حسب (يورغن نيلسون) إلى ثلاثة حقب[1]: تمثل الأولى حقبة إسبانيا الإسلامية والحكم الإسلامي لصقلية وجنوب إيطاليا والذي انتهى على يد النورمنديين في القرن 11م.

فيما استعاد المسيحيون إسبانيا عام 1492م بعد سقوط آخر موطئ قدم إسلامي في غرناطة و لم يبق من تلك الحقبة سوى مساهماتها في الثقافة الأوروبية.

أما الحقبة الثانية فكانت عقب انتشار جيوش المغول خلال القرن 13م والذين نقلوا الإسلام إلى بلدانهم واعتنقوه بعد سقوط بغداد ,وتمثلت أكبر هذه الدول في دول خانات القبيلة الذهبية التي قامت على ضفاف نهر الفولغا(Volga) شمالي البحر الأسود وبحر قزوين نزولا إلى القوقاز و القرم.

أما الحقبة الثالثة فتمثلت بمرحلة الإنتشار العثماني في البلقان وأوروبا الوسطى.

- فماذا عن دخول الإسلام من المعبر الغربي؟
- وماذا عن معبر البحر الأبيض المتوسط؟
- وماذا عن المعبر الشرقي؟

[1]- يورغن نيلسون: المسلمون في أوروبا، ترجمة: وليد شميط، ط1 (الكويت- الكويت، دار الساقي ومركز البابطين للترجمة، 2005)، ص 17-18.

المطلب الأول: تاريخ دخول الإسلام إلى أوروبا من المعبر الغربي

معبر شبه جزيرة أيبيريا وهو الأقدم، وصل الإسلام إلى إفريقيا عن طريق مصر عهد الخليفة الراشد (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، ثم انتقل إلى دول المغرب العربي ووصل إلى شواطئ الأطلسي بداية النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وقبل اكتمال العقد التاسع منه وصل إلى شبه جزيرة أيبيريا، وقد كان فتح الأندلس نتيجة طبيعية لفتح المغرب العربي لأن الأندلس هي الجناح الغربي للمغرب ولأنها كانت المجال الحيوي للفتح الإسلامي[1]، وبعد انجاز فتح المغرب الإفريقي واستقرار الإسلام فيه ، غزا (طارق بن زياد) عامل (موسى بن نصير) على المغرب العربي، الأندلس وهو أول من غزاها سنة (93هـ/712م)[2] ,وبعد هذا الفتح العظيم الذي لم يدم غير ثلاثة سنوات، امتدت رقعة الإسلام إلى قارة أوروبا باقتطاع شبه جزيرة الأندلس، وكان طموح (موسى بن نصير) أن يفتح في بلاد الفرنجة طريقا يصل المشرق الإسلامي بالمغرب الإسلامي برا دون اللجوء لركوب البحر.

كانت شبه الجزيرة الأيبيرية قبل الفتح الإسلامي تحت حكم القوط الغربيين الذين احتلوها أواخر القرن الخامس للميلاد بعد طردهم للوندال (Vandales) وهم إحدى القبائل الجرمانية، الذين اتجهوا بعد ذلك لاحتلال شمال إفريقيا ومن اسم الوندال جاء اسم الأندلس[3] فكانت اسبانيا جرمانية الطابع، أريوسية المذهب، رومانية النظام[4].

وقد استبد القوط بالحكم وعانى الشعب منهم الويلات لذلك كان من السهل أن يتقبلوا الفتح الإسلامي، وكان ضمن التركيبة الإجتماعية للأسبان ,اليهود الذين عانوا أيضا من الإضطهاد ولذلك ساعدوا الفاتحين كثيرا ويذكر التاريخ أمثلة عن ذلك[5],فقد قاموا مثلا بثورة في (طليطلة) ضد القوط واستولوا على حصن المدينة وفتحوا أبوابها للمسلمين ومكث المسلمون في الأندلس إلى غاية (908هـ/1502م) عندما صدر مرسوم الملك فرديناند والملكة إيزابيلا بإعلان الكاثوليكية الدين الوحيد بالمنطقة وما أعقب ذلك من طرد وتعذيب للمسلمين أو ما يسمى (محاكم التفتيش) .

---

[1]– محمود شاكر: موسوعة الفتوحات الإسلامية، ط1 (الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2002),ص 195

[2]– أبي العباس أحمد بن يحي بن جابر البلاذري: فتوح البلدان، د ط (لبنان، بيروت، دار المعارف 1987)

[3]– عبد الرحمن الحجي: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، ط5 (سوريا، دمشق، دار القلم 1997) ص 29.

[4]– إبراهيم بيضون: الدولة لعربية في اسبانيا، ط3 (لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، 1986) ص 68.

[5]– عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج4، ص 2131.

كما لا ننسى أن نضيف لهذا المعبر فتوح فرنسا وما جاورها فقد كانت غارة المسلمين على طلوزة (Toulouse) أيام إمارة (السمح بن مالك) وذلك لمضي إحدى عشر سنة على دخولهم إلى إسبانيا.

أما مدينة قرقشونة (Carcassonne) فقد فتحها المسلمون سنة 713م ومكثوا بها حتى سنة 759م [1] ,وأهم من كتب في هذا الموضوع المستشرق الفرنسي (جوزيف رنو) (1795-1867) في كتابه [غارات العرب على فرنسا ومن فرنسا على سافواي وبيمونت وسويسرا في القرون الثامن والتاسع والعاشر الميلادي بحسب روايات المسيحيين والمسلمين].

ومما ذكره هو وغيره أن (شارل مارتل) هو من أنقذ أوروبا في موقعة (بواتييه) من الوقوع تحت سلطة المسلمين ، وأنه لولا انهزامهم في تلك المعركة لكانوا استولوا على أوروبا كلها، وهي المعركة التي تسمى عندنا معركة (بلاط الشهداء).

كذلك كتاب [غارات العرب على سويسرا] لفرديناند كلر بالألمانية (1856) ,وحسبه فالمسلمون وصلوا إلى سويسرا عن طريق عصابة من عشرين رجلا ركبوا البحر من سواحل إسبانيا وقذف بهم المد في بروفانس (Provence)[2] .

بهذه الفتوح تعرف المسلمون على شعوب جديدة لم يكونوا يعرفونها ,من مسيحيين كاثوليك غير المسيحيين المعروفين لديهم، ومن اليهود وأيضا من الوثنيين، وسيضطرهم هذا الوضع للتعامل معهم جميعا فكيف سيتعاملون معهم بعد بسط سيطرتهم على بلدانهم؟.

[1]- شكيب أرسلان: تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وإيطاليا وجزائر البحر المتوسط ,د ط (مصر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د ت) ص 1413.

[2]- شكيب أرسلان: المصدر نفسه، ص 244.

المطلب الثاني: تاريخ دخول الإسلام إلى أوروبا من البحر المتوسط

بدأ الفتح البحري من تونس إلى جزيرة صقلية وسردينيا وتحول هذا الجزء إلى بحيرة إسلامية، فقد كانت الغارات الإسلامية على صقلية مرتبطة بنمو البحرية الإسلامية وبالصراع بين المسلمين والروم في شرق المتوسط.

فقد ظهرت البحرية الإسلامية منذ انتصار المسلمين على البيزنطيين في معركة (ذات الصواري) سنة (31هـ/651م) و التي دعمت السيادة الإسلامية على السواحل الشرقية للبحر المتوسط، وكانت غالبية الغارات التي انطلقت إلى صقلية سببها الموقع الإستراتيجي للجزيرة واتخاذ البيزنطيين لها موقعا للهجوم على الشواطئ الإسلامية[1].

غزا (معاوية بن حديج الكندي) أيام (معاوية بن أبي سفيان) جزيرة صقلية، وكان أول من غزاها[2]، وقد فتحت على يد (زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب) سنة (212هـ/869م) بقيادة (أسد بن الفرات) لكن أقدام المسلمين لم تكد تثبت إلا في عهد الأغالبة[3]. واستمر الفتح إلى جنوب إيطاليا مع بني الأغلب حتى وصلوا إلى نهر (التيبر) على مشارف روما, كما فتحوا عن طريق هذا المعبر جزر شرقية كمالطة سنة (256هـ/869م) التي مكث الحكم الإسلامي بها حتى (484هـ/1091م) وسردينيا التي مكث بها من (194هـ/809م) حتى (394هـ/1003م) .وحاولوا أيضا دخول جنوب فرنسا واستولوا على جزيرة كورسيكا سنة (191هـ/806م) .

[1]- محمد شاكر: مصدر سابق، ص 135.

[2]- البلاذري: مصدر سابق، ص 329.

[3]- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ط15 (لبنان، بيروت، دار الجيل، 2001) ج2، ص 177.

المطلب الثالث: تاريخ دخول الإسلام إلى أوروبا من الشرق

كانت الحدود بين الدولة الإسلامية و دولة الروم البيزنطية تتألف من سلسلتي جبال , و كان يحمي هذه الحدود خط دفاعي طويل يتألف من قلاع و حصون عرفت بالثغور , و التي تمتد من (ملطية) في أعالي الفرات إلى (طرسوس) بالقرب من ساحل المتوسط و هي قسمان : ثغور جزرية تحمي شمال العراق و ثغور شمالية تحمي شمال الشام .و كان هذان الثغران محل صراع دائم بين الدولتين ,و قد تصاعدت حملات المسلمين ضد الروم في عهد الخليفة العباسي المهدي في سنة (159ه| 776 م)ووصل المسلمون إلى (أنقرة) لكنهم لم يحاصروها [4] ,كما دارت رحى الصراع بين البيزنطيين و الأمويين على الجبهة البحرية ,ووصل المسلمون من خلال عدة معارك إلى جزيرة (قبرص) و (كريت) لكنهم كانوا يصطدمون بقوة الروم فلم تنشط هذه الجبهة إلا بعد فتح القسطنطينية سنة (857ه\1453م) ,حينها اتجه الانتشار ناحية البلقان و وسط أوروبا [5] ,ففي الوقت الذي ضعفت فيه الخلافة العباسية في بغداد في منتصف القرن (7ه\13م) تنازع خلالها الأتراك السلاجقة و من بعدهم المغول ,و ظهر في الشمال من آسيا الصغرى دولة تركية لأل عثمان و التي قدر لها أن تقود العالم الإسلامي نحو خمسة قرون ,وكانت الضربة القاضية للعالم المسيحي على يد محمد الثاني الملقب بالفاتح الذي فتح القسطنطينية عام (857هـ/1453م) ,فقد كانت القسطنطينية عقبة كبيرة في وجه انتشار الإسلام في أوروبا ولذلك فإن فتحها يعني فتح الطريق للإسلام لدخول أوروبا ,كما يعتبر فتحها أيضا حدثا عاما في تاريخ أوروبا وعلاقتها بالإسلام ,حتى عده المؤرخون الأوروبيون ومن تابعهم نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث.

ولقد تأثر الغرب المسيحي بهذا الفتح وانتابه الفزع والألم وتنادوا لنبذ الخلافات، وكان البابا (نيقولا الخامس) من أشد الناس تأثرا وقد عمل جاهدا لتوحيد الدول الإيطالية وتشجيعها على قتال المسلمين[1] وتزعمت البابوية في روما حروب النصارى ضد المسلمين، ولكن السلطان محمد الفاتح كان بالمرصاد لكل تحركاتهم. ثم فتح العثمانيون دولة المجر سنة (933هـ/1526م) في معركة (الموهاج) ووصلوا إلى العاصمة (بودابست) سنة (936هـ/1529م) ,وظل الحكم بها إسلاميا حتى (1111هـ/1699م) ومنها تقدم الإسلام حتى وصل مشارف (فيينا) ,وفي الحصارين اللذين

---

[1]- علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص 198.

وانظر: روبير مانتيران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ط1 (مصر، القاهرة، دار الفكر، 1993) ج1 ،ص 117-118.

فرضا على (فيينا) عام 1529م والعام 1683م وخاصة في الثاني وبعد انسحاب العثمانيين ,بقي في المكان عدد كبير من الجنود العثمانيين وأتباع المعسكرات الذين سجنوا أو تخلفوا والذين انخرطوا في حرس البلاد وعمل بعضهم في التجارة أو ممارسة حرفة ما ,و لقد تشكلت منهم مع الوقت جالية مسلمة معتبرة وسرعان ما تجلت الحاجة إلى بناء مدافن للمسلمين في (برلين) ,كما شيد فيها مسجد للصلاة عام 1866 حين قامت علاقات دبلوماسية بين (برلين) و(اسطنبول) وتطورت العلاقة حيث شمل السلطان هذا المسجد برعايته، وفي عام 1878 شهدت الملكية الثنائية النمساوية الهنغارية التي حاربت الإمبراطورية العثمانية قرونا ,تزايدا ملحوظا لعدد المسلمين تزامن مع احتلال البوسنة والهرسك أدى في عام 1912 إلى إصدار قانون يقضي بالاعتراف بالمسلمين من أتباع المذهب الحنفي باعتبارهم يشكلون طائفة دينية[1] .

والنتيجة أنه كان لهذه المعابر دور كبير في نقل الإسلام إلى شمال شرقي القارة الأوروبية وشرقها، لكن حصيلة هذه المعابر لا تقارن بما حققته الهجرة العمالية حاليا.

المبحث الثاني: مظاهر التعايش بين المسلمين والمسيحيين في الأندلس

أعجب من زوال دولة الإسلام في الأندلس بقاء آثارها سارية إلى اليوم في كل ناحية من نواحي الحضارة الأوروبية ويكفي أن نذكر من آثارها قيام دعوة الإنسانيين منذ القرن 12 م، ثم قيام دعوة النهضة ودعوة الإصلاح الديني وما يليها من الثورات الاجتماعية والسياسية لنعلم بعد هذا الإجمال السريع أن آثار الإسلام في الأندلس قد أحاطت بأصول كل حركة من حركات الثقافة الغربية الحديثة[2]. كما لا يمكننا إغفال دور البوابة الشرقية في خدمة الإسلام أثناء حكم العثمانيين رغم أن علاقة الإسلام بالمسيحية الأوروبية في العصور الوسطى لم تصبح مادة للدراسة الجادة إلا منذ أعوام قليلة، وقد كان للمؤرخين الأوروبيين مواقف مختلفة في تقدير تلك الآثار بين الإنكار والاعتراف وبين التهوين والإكبار، وكان موقف العداء والمحاربة أسبق تلك المواقف في عصر (التعصب الديني) والذي سماه سوذرن بحقبة الجهل[3] ,فقد ظلت مصادر الأوروبيين الغربيين طيلة الفترة الممتدة بين (ق8م – ق12م) تحريفات بيزنطية قديمة وأساطير خيالية وتصورات تعود في جذورها لرؤى العهد

[1]– يورغن نيلسون: مصدر سابق، ص 21.

[2]– عباس محمود العقاد: الإسلام والحضارة الإنسانية، د ط (لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، د ت) ص 34.

[3]– ريتشارد سوذرن: صورة الإسلام في أوروبا في القرون الوسطى، ترجمة: رضوان السيد، ط2 (لبنان، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2006) ص 17.

القديم النشورية, إلى أن جاء النصف الثاني من القرن الثاني عشر وبالضبط عام 1143م حين ترجم القرآن الكريم إلى اللاتينية على يد (روبرت كيتون) بدعم من بطرس المبجل رئيس دير (كلوني).

ومضت القرون الوسطى فجاء بعدها عصر الكشف والتنقيب عن المجهولات في كل باب من أبواب المعرفة الإنسانية فانكشفت مفاخر الحضارة الإسلامية في الشرق والغرب وكان للحضارة الأندلسية نصيبها الأوفر من عناية القوم لاتصالها بمواطنهم، وهنا تفرقت مواقف المؤرخين والنقاد الغربيين مع تفرق المقاصد والمصالح ,ومنذ الحرب العالمية الثانية تغيرت المواقف جميعا وخلفتها مواقف أقرب للإنصاف والاستقلال النظري لأنها تصدر عن بواعث عامة يقل فيها التوجيه والإملاء، تحركهم النزعة العالمية الرامية للإطلاع على شؤون العالم حديثها وقديمها وتتوسع في طلب المعارف.

فقد كانت أوروبا خلال العصور الوسطى تعيش حياة شاقة وسيئة رغم ظهور قوى سياسية متعددة فيها وطفحت هذه القرون بالعيوب والآثام بشهادة أهلها ويقول (غوستاف لوبون): "إذا رجعنا إلى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين حين كانت الحضارة الإسلامية في إسبانيا ساطعة جدا رأينا أن مراكز الثقافة في الغرب كانت أبراجا يسكنها سنيورات متوحشون يفخرون بأنهم لا يقرؤون..."[1] .

وكان تأثير الحضارة الإسلامية في الحضارة الأوروبية المسيحية كبيرا ومعقدا ومتشابكا إن حاولنا تقسيمه إلى ديني، ثقافي واجتماعي كل على حدة لم نوفه حقه لذا سنسرد ما استطعنا في هذا المطلب جملة محاولين إبراز أهم النقاط التي سنحتاجها لاحقا في الفصول القادمة.

أقام المسلمون حضارة زاهرة في الأندلس ولعبوا دورا فاعلا في تطور الفن والعلم والفلسفة والشعر وأثروا في أعلام الفكر النصراني للقرن الثالث عشر كما عند الإكويني في مسألة رؤية الله ,ودانتي في الكوميديا الإلهية.

ولدينا وثائق مهمة لشهود عيان زاروا عددا من المناطق الأوروبية وتركوا بعض التقارير من الرحالة المسلمين وقد زودونا بأخبار ذات قيمة تاريخية كبيرة ,ومنها ما أورده أبو الخطاب بن دحية الكلبي الأندلسي (547هـ - 615هـ) في كتابه [المطرب من أشعار أهل المغرب] وصفا لحال سكان إحدى البلدان الأسكندنافية (الدنمارك) التي يسكنها النورمان Viking الذين وصفهم (يحي

[1]- عبد الرحمن علي الحجي: مصدر سابق ,ص 20.

بن الحكم الغزال) بالمجوس بعد عودته من السفارة التي ترأسها إلى هناك سنة 230هـ - 845م)[1] ,كما وصفهم (صاعد الأندلسي) في كتابه [طبقات الأمم] وغيرهم كثير.

والواضح أن العرب استطاعوا تحويل إسبانيا ماديا وثقافيا في بضعة قرون وأن يجعلوها على رأس كل الممالك الأوروبية ,وقد أثروا حتى في أخلاق الناس فهم من علم الشعوب النصرانية خلق التسامح[2] فقد بلغ حلم عرب إسبانيا نحو الأهلين مبلغا كان فيه الأساقفة يعقدون مؤتمراتهم الدينية كمؤتمر اشبيلية النصراني عام 782م ومؤتمر قرطبة سنة 852م بكل راحة .

وقد ألقى المستشرق المجري (ليفي بروفنسال) المتخصص في تاريخ الأندلس في كتاباته الضوء على تداخل الإسلام والمسيحية في شبه الجزيرة الأيبيرية والذي في رأيه إن دل على شيء إنما يدل على عقل إسلامي منفتح متسامح إزاء الرعايا المسيحيين لم يعد أحد يماري فيه اليوم وأكد بقوله: " ما من مكان كانت العلاقات الدائمة ضرورية فيه بين الإسلام والمسيحية أكثر منها في إسبانيا العربية فإن معظم الرعايا احتفظوا على الأقل في القرن الأول من حكم الإسلام بالديانة القديمة وحتى عقب اعتناق أعداد كبيرة من الرعايا النصارى للإسلام Mozarabes بقيت نسبة ضخمة من الرعايا المسيحيين تشكل في المدن الأندلسية وحدات مزدهرة لها كنائسها وأديرتها ورئيسها وجابيها الخاص وقاضيها تحت إشراف الإدارة الأموية، أما الاضطهادات التي عانتها كان سببها مسيحيون مرفوضون حتى من أبناء جلدتهم ومن أبرز هؤلاء (ألفارو القرطبي) الذي كان يحزن لفتور مسيحي إسبانيا ويرثي لحالهم في كتاباته[3].

كما سمح العرب زمن حكمهم لصقلية للنصارى بالمحافظة على قوانينهم وعاداتهم وحريتهم الدينية وقد روى الدومينيكي (كورادين) رئيس دير القديسة كاترين في (بلرم) أن القساوسة كانوا أحرار في الخروج لابسين حللهم الدينية ليناولوا المرضى القربان الأقدس، وقد روى الأب (مورو كولي)أنه كان ينصب في الحفلات العامة بمسينة رايتان إحداهما إسلامية عليها صورة برج أسود في حقل

---

[1]- عبد الرحمن الحجي: المصدر السابق، ص 21.

[2]- آدم ميتز: الحضارة الإسلامية في القرن 4هـ، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط1 (تونس، الدار التونسية للنشر، 1986) ص 71. وانظر: غوستاف لوبون: حضارة العرب، ترجمة: عادل زعتر، ط3 (مصر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1956) ص 277.

[3]- ليفي بروفنسال :العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، د ط (لبنان، بيروت، دار مكتب الحياة، د ت) ص 72.

أخضر، وأخرى نصرانية عليها صورة صليب مذهب في حقل أحمر، و لم يمس العرب الكنائس القائمة في صقلية زمن فتحها وإن لم يأذنوا لهم ببناء أخرى جديدة، فيما كانوا يأذنون لنصارى إسبانيا[1].

بل لم يكن الاختلاف في الدين عائقا في وجه العلاقات الزوجية وهذا أسمى ما يمكن أن تصل إليه العلاقة الإنسانية، بالإضافة إلى تبادل السفارات بين قرطبة والبلاد النصرانية المجاورة، ولا يفوتنا ذكر السفارة التي حظيت بها في القرن العاشر حين زار إمبراطور القسطنطينية الخليفة في قرطبة، وفي المقابل أوفد الخليفة الشاعر الغزال وآخر معه، فقد كانت تعقد في كل مناسبة سلسلة اتصالات وتبادل للسفارات بين قرطبة وبيزنطة في ظل حكم (عبد الرحمن الثالث الناصر) وابنه (الحكم الثاني المستنصر).

إذن, لم تكن الهوة بين الإسلام والمسيحية منذ ذلك الزمن لا بالسعة ولا بالعمق الذين طاب لنا تأكيدهما زمنا طويلا.

ثم جاءت حقبة التعقل كما يسميها سوذرن[2] التي بدأت مع (فلهلم فون ما لمسبري) Wilhelm Von Malmesbry الذي كان أول أوروبي يؤكد أن المسلمين لا يعبدون محمدا بل يعتبرونه نبيا وصاحب رسالة وجاءت هذه الكتابات حوالي عام 1120م حين كانت الروايات الخيالية عن الإسلام في أوجها، كذلك جاء بطرس دا ألفونسو Pedro de Alfonso الذي كتب سيرة للنبي محمد ودينه تتسم بالروح العلمية. و أوتو فو إيزنغ Otto Von Freising الذي ألف تاريخا بين 1143- 1146 وحاول فيه شرح طبيعة الإسلام وشخصية نبيه، ويظل دير كلوني(Cluny)معلما تنويريا في تاريخ العلاقة بين المسيحية والإسلام والذي قام بعمل ضخم وهو تقديم ترجمة للقرآن للغرب اعتبرت معلما بارزا في مجال الدراسات الإسلامية بأوروبا الغربية الوسيطة، لكن الجو غير المناسب الذي كانت تعيشه آنذاك أوروبا من قيام موجات تمرد على الكنيسة الكاثوليكية من جهة والخطر الإسلامي المداهم للديار من جهة ثانية، لم يكن مناسبا البتة لنظرة موضوعية للإسلام، ففي نهاية القرن الثاني عشر كان الإسلام بالنسبة للأوروبيين خطرا عسكريا والإجابة عليه يجب أن تكون عسكرية والمفاجأة الأكبر هي كون الخطر الحقيقي على المسيحية آت من داخلها حسب كتابات أعلامها .

[1]- غوستاف لوبون: مصدر سابق، ص 309-310.

[2]- سوذرن: مصدر سابق، ص 77.

ثم جاء في منتصف ق 13م (روجر باكون) في حقبة كانت فيها التأثيرات الفكرية للمؤلفين المسلمين قد أصبحت ذات وجود فعال في أوساط اللاهوتيين الأوروبيين حيث جعلت الترجمة أعمال كبار الفلاسفة المسلمين مثل الكندي والفارابي وابن سينا وغيرهم معروفة في الغرب وخاصة في الأعوام الثلاثة من (1266- 1268) فقد حقق (باكون)طموحه بعرض مشروعه على البابا والمتمثل في عرض حال للمسيحية ومقترحاته لإصلاح هذه الحال وفي مخطوطات هذه الرسائل الموجهة إلى البابا خاصة المكتشفة حديثا والمتعلقة بالفلسفة الأخلاقية عام 1953 لوحظ مدى تأثر (باكون) بالفكر الإسلامي[1].

كما لا يفوتنا أن ننوه بالتأثير المسيحي على المسلمين وإن كان مقتصرا على نطاق الفن ويظهر هذا خاصة في العمارة في مدن الأندلس الكبرى وفي صقلية وفي جزر البليار حيث نجد أن الأسلوب الطاغي على النحاة هو النمط البيزنطي، كما أكد لنا المستشرق (أنريك سوردو) في كتابه [إسبانيا المغربية] الذي أكثر العناية فيه بوصف حضارة العمران والمعيشة وما تتسع له مظاهر العرف والعادة ومظاهر العلاقات بين أبناء المدينة وأبناء الأسرة وأكثر ما يكون ذلك في مدنها الكبرى قرطبة، اشبيلية وغرناطة[2].

كما تأكد هذا الإشعاع ذاته في وثائق نادرة مثل قصائد الشاعرة الألمانية (Hrosutha) التي نظمت أبيات شعرها في منتصف القرن العاشر الميلادي تدعو فيها العاصمة الأموية (قرطبة) بزينة الدنيا، وهو الاسم الذي اقتبسته المستشرقة (ماري روزا مينوكال) واختارته عنوانا لكتابها الموسوم بـــ [زينة الدنيا: كيف أبدع المسلمون واليهود والمسيحيون ثقافة التسامح في إسبانيا العصور الوسطى].

وقد كانت فصول الكتاب الثمانية عشر شواهد متباينة من حياة شخصيات سياسية وثقافية بارزة من العرب المسلمين واليهود والمسيحيين من سكان الأندلس الذين عاشوا من القرن الثامن حتى القرن السابع عشر ميلادي[3]. وفي عصر الملك ألفونس العاشر حين كانت حروب الاسترداد تشرف على نهايتها في القرن 13م لاحظ الملك أن إسبانيا لا تزال مستعربة لذلك قام بمشروع ضخم للترجمة

---

[1]- سوذرن: المصدر السابق، ص 100.

[2]- العقاد: مصدر سابق، ص 91.

[3]- علي محافظة: كيف أبدع المسلمون واليهود والمسيحيون ثقافة التسامح في إسبانيا العصور الوسطى، مجلة المستقبل العربي، عد 342،,2006, ص 172.

والاقتباس شارك فيه مسلمون ومسيحيون ويهود، كما أحدث معهدًا للدراسات اللاتينية والعربية في إشبيلية سنة 1254م[1] وعمل المترجمون خاصة في طليطلة التي كانت ولازالت قطب إشعاع حتى بعد تنصيرها كليا[2].

وقد قرأ لنا العقاد كتاب المستشرق (إدوين هول Edwin Hol) الموسوم :[الأندلس، إسبانيا في ظل المسلمين] ما أوجزه بقوله: " يكاد المؤلف أن يقول عن جانب الثقافة من حضارة الإسلام في الأندلس أن الدولة الإسلامية قد صنعت الخوارق في ترقية العقول والأذواق وأن ولاة الأمر كانوا (يعدون عدو الجياد) كما وصفهم واختصر ما أراده في كلمة (كتاب) التي تتلخص فيها المعجزة التي صنعتها الدولة الإسلامية في القارة الأوروبية وهي أن (الكتاب) أعز الهدايا التي يخطب بها ود الخليفة ونقل عنه العقاد قوله: " إن الرغبة في المعرفة كانت مستفيضة لا حدود لها وقد حدث أن الإمبراطور البيزنطي أرسل إلى عبد الرحمن الثالث كتاب (ديوسقريدس) في العقاقير فعهد إلى جامعة الطب بترجمته هو شخصيا من المشاركين فيه وكان يبعث بالوفود إلى أطراف البلاد لشراء المخطوطات ودعوة العلماء فكانت إسبانيا قطبا قويا يجذب أساطين العلم من كل مكان وكانت باختصار (الفردوس المفقود)[3]".

هذا عن الضفة الغربية للعالم الإسلامي آنذاك أما عن الشرق وبوابة الدولة العثمانية فشأنها كان كبيرا في نشر تعاليم الإسلام إلى أوروبا وفتح علاقات مع الأقليات اليهودية والمسيحية داخل ربوعها.

لم يبدأ تعامل السلطنة العثمانية مع المسيحيين واليهود بشكل متسع عمليا إلا بعد فتح القسطنطينية، دخل السلطان (محمد الفاتح) إلى القسطنطينية عام 1453م فأصدر أوامره بمنع أي اعتداء يفسد الأمن، ثم زار كنيسة (آيا صوفيا) وأمر بأن يؤذن فيها للصلاة إعلانا بجعلها مسجدا جامعا وأقر بأنه لن يعارض إقامة الشعائر الدينية للمسيحيين وإعطاءهم نصف الكنائس وجعل النصف الآخر جوامع للمسلمين، ثم جمع أئمة دينهم ليختاروا بطريكا لهم فاختاروا (جورج سكولا ريوس) واحتفل السلطان بتثبيته بنفس الأبهة المتعارف عليها عندهم ومنحه حق الحكم في الشؤون الخاصة لرعيته وفي المقابل فرض عليهم دفع الخراج مستثنيا أئمة دينهم.

---

[1]– غوستاف لوبون: مصدر سابق، ص 96.

[2]– ليفي بروفنسال: الإسلام في المغرب والأندلس، ترجمة: السيد محمود عبد العزيز سالم د ط (مصر، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1990) ص 149.

[3]– عباس محمود العقاد: مصدر سابق، ص 37.

فقد جاء السلطان (محمد الفاتح) بما يعرف (بنظام الملل) الذي أسس على قواعد إسلامية مستنبطة من المذهب الحنفي، وقد اعتبر المؤرخ الإنجليزي (أرنولد توينبي)[1] هذا السلطان المسؤول الأول عن بقاء شعوب أوروبا التي كانت خاضعة لسلطته على ديانتهم المسيحية واليهودية ,فلو أنه فعل ما فعله الإسبان بالمسلمين واليهود بعد سقوط غرناطة لكانت اليونان والصرب ويوغسلافيا وبلغاريا وجزيرة القرم وشرق النمسا وجنوب بولندا إسلامية لا أثر فيها لأهل الكتاب ,كما قال (كارل بروكلمان) في كتابه [تاريخ الشعوب الإسلامية]: "قد تمتع النصارى وكانوا يقسمون بحسب الجنسية والطائفة إلى ملل بالحرية الدينية الكاملة وبخاصة إذا كانوا من اليونان والواقع أنه كان لبطريرك الروم في القسطنطينية من القوة والسلطان في ظل العثمانيين أكثر مما كان له في عهد بيزنطة نفسها" .

وظلت الأوضاع مريحة وغاية في الرقي الإنساني إلى أن فتح باب الامتيازات التجارية التي حظيت به البندقية وجنوه أولا ثم فرنسا عام 1535م ,ومن هنا ظهرت فكرة الوصاية الغربية على الأقليات الدينية في عهد سليمان القانوني وبالتحديد معاهدة عام 1553م التي وقعها (هنري الثاني) ابن ملك فرنسا (فرانسوا الأول) بخصوص الحرب البحرية بحيث نصت المعاهدة على بند يسمح فيه السلطان لسفير فرنسا المسيو (جبريل درا مون) بزيارة الأقصى وجعل الكاثوليك المستوطنين بأراضي السلطنة تحت حماية فرنسا وتوالت التنازلات في هذا الميدان إلى أن حصل التبشير في عهد (أحمد خان الأول) (1604- 1617) على ترخيص للعمل داخل الإمبراطورية[2].

ومع الوقت صارت الإمتيازات حقا وباتت السلطنة لا تسيطر عمليا على الأقليات الدينية داخلها وبالتالي تحول ولاء المسيحيين العثمانيين إلى أوروبا نتيجة ما يتمتعون به عن طريقها[3].

إذن، بالرغم من كل ما تمتع به المسيحيون داخل الإمبراطورية العثمانية من امتيازات، وبالرغم من المعاملة المتسامحة من طرف المسلمين إلا أنهم عند أول فرصة تطلعوا إلى الخروج عن سلطة المسلمين بل وإعانة الأعداء عليهم بطرق خبيثة، جعلتهم نقطة الضعف الأقوى في كيان الدولة العثمانية.

---

[1]- قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، (لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2003) ص 82-83.

[2]- قيس العزاوي: المصدر نفسه، ص 86.

[3]- عز الدين عناية: المسيحية العربية، المستقبل العربي، عد 322، 2005، ص 35-36.

المبحث الثالث: الهجرة العمالية الإسلامية إلى أوروبا

في ظل الحقبة الإستعمارية الأوروبية فضل بعض المسلمين الهجرة إلى أوروبا طلبا للعلم أو سعيا وراء حياة يرونها أفضل لهذا السبب أو ذاك فسكنوا إليها واستوعبهم المجتمع الذي هاجروا إليه فأفادهم وأفاد منهم، و لم تمنعهم بعض التصرفات العنصرية الشاذة من الإسهام في بناء المجتمعات التي أصبحوا منها و لم يسع أغلبهم إلى تعكير صفو مضيفيهم، و لم تفلح المحاولات الشاذة من بعضهم تلويث العلاقة العريقة بين الأوروبيين والمهاجرين المسلمين الذين صاروا مع الزمن مواطنين في بلادهم الجديدة ويبلغ المسلمون اليوم في أوروبا أكثر من عشرين مليون نسمة موزعين على دولها ومن بينهم عدد كبير من الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام عن دراسة واقتناع، وحسب إحصائيات رابطة العالم الإسلامي يضم غرب أوروبا ووسطها وشمالها حوالي سبعة ملايين مسلم (6810000 مسلم)[1].

وقد قامت بين الدول الإسلامية المستقلة وبين الدول الأوروبية علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية متعددة، وتوسع التواصل وتبادل المنافع بين هذه الدول في ميادين كثيرة ولا تزال هذه العلاقات قائمة ومتنامية غير أن أوضاع الكثير من مسلمي أوروبا لا تزال غير مستقرة وذلك بسبب التمييز الذي يمارس ضدهم وسنتبع في هذا المبحث تاريخ الهجرة إلى ثلاثة بلدان كبرى في أوروبا الغربية هي فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

- فماذا عن الهجرة الإسلامية إلى ألمانيا؟
- وماذا عنها إلى فرنسا؟
- وماذا عنها إلى بريطانيا؟

[1]- سيد عبد المجيد بكر: الأقليات المسلمة، مصدر سابق، ص 16.

المطلب الأول: الهجرة الإسلامية إلى ألمانيا

خبرت ألمانيا بفضل موقعها في وسط أوروبا تجربة مميزة مع الإسلام تجلت من خلال الانتشار العثماني التركي عبر البلقان خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر لذلك فقد شكلت الهجرة التركية العامل المهيمن في حركة استيطان أعداد كبيرة من المهاجرين المسلمين فيما كان يعرف بألمانيا الغربية.

و خلال الخمسينات أطلق عدد من المبادرات الخاصة والإقليمية لاستقدام عمال من تركيا يسمحون بمعالجة بوادر النقص في اليد العاملة الصناعية, وفي الستينات قدم إليها عمال وطلبة مشارقة من مختلف البلدان العربية واستقروا فيها للعمل والدراسة[1] ,وتمركز هؤلاء المستوطنون الأوائل في مدن الشمال الصناعية خصوصا في (هامبورغ)و (بريمن)و (كيل),وآنذاك كانت قوانين الهجرة متحررة مقارنة بما استجد لاحقا، فكان من السهل على المهاجرين أن يحضروا عائلاتهم معهم ويستقروا في البلاد ,وسرعان ما أدركت الحكومة ضرورة تنظيم مسار توظيف العمال الأجانب ,وبفعل النمو الاقتصادي الألماني ازداد معدل توظيف العمال الأجانب ثلاثة أضعاف بين العام 1960-1963 فارتفعت نسبة الأتراك منهم إلى عشرة أضعاف[2].

وبعد أن رسخت السلطات مسار التوظيف كاحتكار حكومي بادرت إلى تنظيم معظم جوانب الظروف الحياتية للعمال الأتراك الذين كانت تشرف عليهم مؤسسة (الرفاه الاجتماعي)، وكانت الأجور تدفع بالعملة التركية تفاديا للسوق السوداء.

وفي خلال السنوات اللاحقة شهدت ألمانيا تدفقا هائلا للعمالة التركية فتجاوز عددهم في العام 1973 مائة ألف عامل و لم يقتصر على العنصر الذكوري بل حتى على العنصر الأنثوي أيضا، وتجلى هذا الواقع في تحول بعض أحياء المدينة إلى حارات تركية ,فيما بدأت المرافق الألمانية الاجتماعية والصحية والتربوية ترزح تحت وطأة هذا الضغط.

وقد شكلت ألمانيا في العام 1985 مستقرا لحوالي 47500 مغربي و 23300 تونسي وأعداد أقل من مهاجرين يحملون جنسيات إسلامية أخرى ,ومع حلول عام 1989 ارتفع عدد الأتراك

[1]- محمد ناجي الجوهر: العرب في ألمانيا السمات العامة والإدماج في المجتمع الألماني، المستقبل العربي, عدد 322، 2005، ص 90.

[2]- يورغن نيلسون: مصدر سابق، ص 54.

مجددا إلى ما يزيد عن مليون وخمسمائة ألف شخص ,كما ارتفع عدد المغاربة إلى أكثر من خمسين ألف فيما شهد عدد التونسيين تراجعا[1]. للإشارة فإن هؤلاء لم يفدوا كلهم بغرض العمل وإنما كان منهم لاجئون من كل أنحاء العالم وضمنا من تركيا وإيران والدول العربية.

و في عام 2000 أشارت الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاءات الفيدرالي إلى أن عدد الأتراك يقارب المليونين وأن ثلثهم تقريبا ولد في ألمانيا وكانت القوانين الجديدة المتعلقة بإمكانية امتلاك جنسيتين وحصول أبناء المهاجرين المولودين في ألمانيا على الجنسية الألمانية قد بدأت في تلك المرحلة تخلف انعكاسات واضحة ,فقد أظهرت الإحصاءات الرسمية أن عدد الأتراك انخفض بحلول العام 2002 إلى حوالي مليوني تركي بتراجع قدره 90 ألف شخص في غضون سنتين.

مع الإشارة إلى أن الأتراك ليسوا العنصر المسلم الوحيد في ألمانيا – وكما قلنا سابقا – فقد تكونت في الستينات جالية عربية من العمال والطلبة تزايدت أعدادها مع الوقت فمع إفرازات الحرب اللبنانية الأهلية في السبعينات نزح عدد كبير من سكان لبنان وفلسطين إلى ألمانيا للأمن والعمل، ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية في مطلع الثمانينات ليتجه عدد كبير من العراقيين إلى ألمانيا بغية الحياة والعيش الهانئ ثم جاءت حرب الخليج في التسعينات ليزداد عدد العرب النازحين إلى ألمانيا سعيا للإقامة الدائمة فيها لتنشأ جالية عربية هناك وإن لم تكن بحجم الجالية التركية ,فقد أشارت مؤسسة أبحاث مستقلة استندت على مصادر إسلامية إلى أن العدد الإجمالي للمسلمين في ألمانيا بلغ ثلاثة ملايين ومائتي ألف شخص عام 2001[2].

[1]– يورغن: المصدر السابق ,ص 57.

[2]– سيد عبد المجيد بكر: مصدر سابق ص 40. وانظر: يورغن: المصدر نفسه ,ص 58.

المطلب الثاني: الهجرة الإسلامية إلى فرنسا

يعود تاريخ أول هجرة إسلامية حقيقية نحو فرنسا إلى القرن السابع عشر أما ما كان قبلها من مناوشات بحرية وبرية فليست ذات أهمية عددية وإن تم حاليا إثبات أصول جينية عربية ومغربية عند سكان الجنوب.

أقام التجار من شمال إفريقيا باستمرار في موانئ المتوسط حيث لم يخل جنوب فرنسا من المسلمين تقريبا، وكانت لهم حاراتهم ومساجدهم وكان ملك فرنسا يتدخل شخصيا إذا حدثت مناوشات ضدهم وكان يشرف على قوافل الحجاج التي تعبر الموانئ الجنوبية.

وكانت هناك هجرة لا يستهان بها عدديا نتجت عن طرد المسلمين من إسبانيا ,العرب منهم والأتراك فقد جاء في مخطوطات بعض الوثائق ما يلي[1]:

كتب الماركيز (فوسل) إلى ملك فرنسا: << نعلم جلالتكم أن جميع لاجئي إسبانيا المسلمين قد عبروا الحدود ويصل عددهم إلى 130 ألف >> .

وفي مذكرة أرسلها الماركيز (فيزيو) إلى الملك: << اليوم 28 ديسمبر 1210 وصلتني رسالة من الماركيز (دو سان جيرمان) الذي يبحث عن وسائل لنقل عدد من المسلمين الأندلسيين الذين يتمنون اللجوء إلى فرنسا >> وفورا أصدر الملك أوامره باستقبالهم.

وقد تميزت الهجرة إلى فرنسا باستمرارية كبير، سيما وأنها احتضنت الطلاب ورجال الأعمال فضلا عن اللاجئين السياسيين الذين قصدوها في القرن 19م وكان أبرزهم محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، ولكن فرنسا شهدت قبل الحرب العالمية الأولى نموا في حركة المهاجرين إليها بحثا عن العمل.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن العدد الأكبر من المهاجرين قدم من الجزائر خاصة من برابرة القبائل وفي عام 1912م اتجه نصف عدد المهاجرين الجزائريين الذي تراوح بين 2000 و 5000 مهاجر إلى العمل في مصانع عصر الزيتون و الصناعات الريفية في مرسيليا و المناطق المحيطة بها, أما الباقون فقد انتشروا حول المصانع و المناجم في شرق البلاد و شمالها, آنذاك تمثل أول انعكاسات نشوب الحرب عام 1914م بالهبوط الحاد في عدد السكان غير أن الحاجة إلى الرجال في المجالين العسكري

[1]– حسين عبد القادر: فرنسا والأديان السماوية، ط1 (دار بلال، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998) ص 163.

و المدني سرعان ما أغرت عشرات الآلاف من الجزائريين و عددا أكبر بكثير من التونسيين و المغاربة بالتوجه إلى فرنسا [1] .

فضلا عن ذلك اعتمدت الحكومة سياسة خاصة لجهة استدعاء الرجال، ففي خلال الحرب أمَّ فرنسا حوالي 200 ألف جزائري جرى استدعاء نحو الثلثين منهم للتجنيد ,و في إطار التعبير عن الامتنان لانخراط هؤلاء في المجهود الحربي قدمت لهم الحكومة هبة لبناء مسجد باريس و جرى في عام 1926م افتتاح هذا المسجد الذي يخضع لتوجيهات مؤسسة أوقاف يديرها مندوبون عن الجزائر و تونس و المغرب و السنغال.

و في عشرينات القرن الماضي، لم تكن الهجرة من بلدان شمال إفريقيا منظمة باعتبار أنها كانت رهنا بالسياسة الحكومية الدائمة التغيير، و بعد الأزمة الإقتصادية التي وقعت في عام 1929م بات عدد العائدين إلى الجزائر يفوق على الدوام عدد المهاجرين منها.

و في عام 1946م لم يبق في فرنسا سوى اثنان و عشرون ألف جزائري و قلة من التونسيين و المغاربة الذين لم يكن عددهم كافيا للإدراج في الإحصائيات ,لكن مع حلول السلام استؤنفت حركة المهاجرين وسجل التعداد السكاني لعام 1954 وجود 222 ألف جزائري في فرنسا.

ومثلما فعلت ألمانيا حاولت فرنسا تقنين الهجرة وضبطها وحث المهاجرين على العودة لبلدانهم مقابل معونات مالية، وكانت الحكومة ترجو من ذلك إعادة مليون شخص لكنها فشلت وجاء منح إقامات شرعية لنحو 130 ألف مهاجر غير شرعي في العامين 1981-1982 بمثابة اعتراف بالفشل. ثم برز مصدران جديدان للهجرة الإسلامية إلى فرنسا أواخر الستينات حين شرع العمال الأفارقة بالتوافد والذين بلغوا 80 ألف مهاجر عام 1982 معظمهم من السنغال ومالي، بالإضافة إلى 150 ألف تركي عام 1983[2].

تضم فرنسا على الأرجح مقارنة بسائر الدول الأوروبية العدد الأكبر من المهتدين إلى الإسلام، إنما يستحيل في الواقع إعطاء رقم موثوق ومتفق عليه بهذا الشأن، فقد تحدث بعض المراقبين عن اعتناق 10 آلاف شخص سنويا الإسلام في التسعينات[3],لكن في أواخر الثمانينات قدر عدد المسلمين أو

---

[1]- يورغن نيلسون: مصدر سابق، ص 25.

[2]- يورغن: المصدر السابق، ص 29.

[3]- يورغن: المصدر نفسه، ص 31.

لنقل الأشخاص ذوو الخلفية الإسلامية بما يزيد عن 3 ملايين شخص ,أما علماء الإجتماع فيقولون أن الأفراد المنحدرين من أصول إسلامية بلغ على الأرجح عام 2000 نحو خمسة ملايين شخص. إذن ,شكل العنصر المغاربي الفئة الطاغية ضمن الجالية الإسلامية في فرنسا .

المطلب الثالث: الهجرة الإسلامية إلى بريطانيا

أما عن التاريخ المبكر للإسلام في بريطانيا فيرتبط ارتباطا عريقا بالتوسع البريطاني والحركة الاستعمارية في الهند، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر[1] عملت شركة الهند الشرقية على توظيف عدد لا يستهان به من الرجال الذين يتم جمعهم في المرافئ الهندية لينقلوا إلى بريطانيا وكان من بينهم مسلمون، غير أن العنصر المسلم تنامى بشكل ملحوظ بعد افتتاح قناة السويس عام 1869 فآنذاك تم تجنيد أعداد كبيرة من اليمنيين العرب والصوماليين عبر مرفأ عدن.

وفي بريطانيا تزوج هؤلاء بنساء بريطانيات، ثم استقدموا شيخا من الطائفة العلوية والذي قام بجمع شمل الطائفة مما عزز تماسكها وذلك في مراكز أو زوايا والتي كانت منابر للنشاطات الاجتماعية والدينية التي توفر للمؤمنين التسهيلات اللازمة للعبادة والتربية على أسس إسلامية[2].

قبل 1962 كان بإمكان مواطني المستعمرات البريطانية أن يدخلوا البلاد دون قيود والواقع أن أكبر موجة من المهاجرين بعد الحرب العالمية الثانية بدأت أواخر الأربعينات وانطلقت من جزر الهند الغربية، أما الهجرة من شبه القارة الهندية فقد كانت تقوم أساسا على مئات الرجال الذين خدموا في البواخر البريطانية خلال الحرب بالإضافة إلى المهنيين وفي الخمسينات تم تسهيل هجرة عشرة آلاف هندي سنويا ولكن مع حلول الستينات وكباقي الدول الأوروبية حاولت بريطانيا إرساء قوانين لضبط الهجرة لكن المهاجرين استمروا في التدفق خاصة الهنود والباكستانيين نظرا لاحتياجات سوق التشغيل البريطانية لليد العاملة[3]البسيطة و الرخيصة .

---

[1]- تيم نبلوك: المسلمون في بريطانيا الهوية والدولة، المستقبل العربي، عدد 283، 2002، ص 108.

[2]- يورغن نيلسون: مصدر سابق، ص 20.

[3]- يورغن نيلسون: المصدر نفسه، ص 77-78.

وفي عام 1968 تم إلغاء الحق التلقائي بالدخول لحاملي الجوازات البريطانية الذين ليس لهم عائلات فيها، كذلك شكل القبارصة الأتراك مجموعة متميزة من ذوي الخلفية الإسلامية في بريطانيا حيث بدأت هجرتهم مع الاضطرابات في قبرص سنة 1957 وارتفع العدد قبل 1962[1].

إذن ,لم تكن الهند هي المصدر الوحيد للمهاجرين المسلمين بل كانت كذلك ماليزيا وغرب إفريقيا والمغرب واليمن وإيران والعالم العربي مصدرا شبه دائم للمسلمين، وتشير التصويبات في بريطانيا إلى أن عدد المهاجرين المسلمين بلغ في العام 1991 نحو مليون و 250 ألف مهاجر[2].

إن ازدياد عدد المهاجرين خاصة العرب والإيرانيين له خلفيات شهدتها المنطقة أواخر الثمانينات وخصوصا الثورة الإيرانية والحرب بين العراق وإيران والحرب الأهلية في لبنان.

وفي العام 2001 لم يتجاوز عدد المهاجرين الذين يعرفون أنفسهم كمسلمين في بريطانيا وفي ويلز Wales مليون و 600 ألف شخص، في حين بلغ عددهم في اسكتلندا أكثر من 42 ألف شخص[3].

الواقع أن الاهتداء إلى الإسلام واعتناقه في بريطانيا ليس بالأهمية ولا بالقدر الملحوظ في البلدان الأخرى، باستثناء بعض ما حققته بعض الفرق الصوفية خاصة النقشبندية التي يقودها الشيخ ناظم الحقاني.

[1]- نيلسون: المصدر نفسه، ص 79.

[2]- نيلسون: المصدر نفسه، ص 81.

[3]- نيلسون: المصدر السابق، ص 82.

الفصل الثاني :أوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول:

الأوضاع المادية و السياسية و الثقافية للأقليات المسلمة في غرب أوروبا

المبحث الثاني:

تأثير أوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا على الهوية الإسلامية

المبحث الثالث:

الحل القانوني لأوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا

ترتبط مظاهر استضعاف الأقليات الإثنية في نظر علماء الإجتماع بشيوع مواقف التحيز و اللامساواة ضدها على المستويات الفردية و الإجتماعية ،إلى أن تصل في بعض الأحيان إلى المستوى المؤسسي و المتمثل في تطبيق القوانين و الإستخدام في القطاعين العام و الخاص،أو مزاولة الأنشطة السياسية و المهنية ،كما يشيرون إلى أنه رغم تهافت الأسس العلمية الموهمة للتفوق العرقي ،و اختفاء نظام الفصل العنصري في الولايات المتحدة في الستينات ،و انهيار نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا خلال مطلع التسعينات ،فإن العرقية أو العنصرية القديمة قد استعيض عنها في المجتمعات الغربية بما يسمى (العنصرية الجديدة)أو (العنصرية الثقافية) [1].وباعتبار أن المسلمين في أوروبا الغربية أقلية دينية فهي تعاني شيئا من هذا التمييز و العنصرية مثلها مثل غيرها من الأقليات الدينية هناك .

وسنحاول في هذا الفصل دراسة أو إلقاء نظرة على أوضاع هذه الأقليات المسلمة محاولين إبراز ما تملكه من إمتيازات في هذه البلدان المتقدمة ،وما تعانيه من مشاكل و ضغوطات كونها أقلية دينية في مجتمعات علمانية تستبعد الدين ،و تأثير كل هذا على هويتها الإسلامية و كيفية حمايتها في ظل هذه الظروف ، و سنمهد للموضوع بمجموعة تعريفات أو مقاربات لمصطلحي (الأقلية)و(الأقلية الدينية) .

-فما هي الأوضاع المادية و السياسية و الثقافية للأقليات المسلمة في غرب أوروبا ؟.

-و ما تأثير هذه الأوضاع على الهوية الإسلامية لأفراد هذه الأقلية ؟.

-و ما هو الحل القانوني لهذه الأوضاع ؟.

[1]- أنتوني غدنز :علم الإجتماع ،ترجمة :فايز الصياغ،ط(لبنان ،بيروت ،المنظمة العربية للترجمة ،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ،2005) ،ص319- 320.

المبحث الأول :الأوضاع المادية و السياسية و الثقافية للأقليات المسلمة في غرب أوروبا

لا تختلف أوضاع المسلمين في دول أوروبا الغربية عن بعضها كثيرا ،و إن كانت هناك سمات تميز مسلمي كل دولة على حدة ،لكن قبل التطرق لهذه الأوضاع سنحاول تقديم بعض التعريفات لمصطلح (الأقلية) و (الأقلية الدينية)و (الأقلية المسلمة) قصد تحديد المصطلحات .

الأقلية:

يشيع استخدام مصطلح الأقلية عند علماء الإجتماع المحدثين لا للدلالة على الحجم العددي أو الإحصائي لفئة معينة من السكان ،بل بمعنى :"خضوع هذه الفئة الإثنية لسيطرة فئة أقوى منها في هرم التراتب الإجتماعي ذلك أن مفهوم الأقلية غالبا ما يحمل معنى الإستضعاف في مجتمع ما ،بينما يمثل هؤلاء أغلبية ساحقة في المجتمعات التي وفدوا منها عبر تاريخهم الإجتماعي ".[1]

و هذه مجموعة تعاريف تقدم بها الأستاذ برقوق[2]:

-عرفها السيد اسبيرون إيدي (Asbyron Eide) المقرر الخاص للجنة الفرعية المكلفة بمكافحة التمييز و حماية الأقليات بأن الأقلية هي :"مجموعة من الناس يعرفون بمحددات عرقية أو وطنية ،الثقافة أو الدين".

-أما كلير بايلي (claire palley)فعرفها على أنها :"كل مجموعة بشرية عرقية قبلية لغوية دينية داخل الدولة ،و التي لا تهيمن على النظام السياسي ".

أما التعريف الثالث فهو الذي قدمه فرانشيسكو كابوتوري (f.Capotory) في دراسة قدمت للأمم المتحدة حول الأقليات وهو :"مجموعة في حالة أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان و تعيش في حالة .

[1]- أنتوني غدنز :المصدر السابق ،ص316.

[2]- سالم برقوق :الأقليات المسلمة و آليات حمايتها ،دراسات إستراتيجية ،الجزائر ،عدد10، 2010، ص12

اللاهيمنة السياسية مع أن أعضاءها مواطنون في الدولة ،إلا أن لهم خصائص عرقية ،دينية أو لغوية يختلفون بها عن باقي السكان ،و لهم درجة من التضامن حتى لو ضمنيا من أجل الحفاظ على ثقافتهم ،عاداتهم ،دينهم و لغتهم ".

وفي تعريف آخر الأقلية هي :"جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة ،أقل عددا من بقية السكان يرتبط أفرادها ببعضهم البعض عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية تميزهم بجلاء عن بقية السكان ويتضامن أفراد هذه المجموعة فيما بينهم للحفاظ غلى الخصائص و تنميتها ".[1]

و حسب (لويس ويرث) فإن الأقلية هي :"جماعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما ،نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية تعيش في مجتمعها في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية فئات المجتمع "[2]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مصطلح الأقلية له بعد سياسي و اجتماعي و قانوني وقد أصبح من الصعب إعطاء تعريف جامع مانع له ،فكل يستعمله حسب وجهة نظره الخاصة .

أما مصطلح (الأقلية الدينية) فيعرفه مجدي الداغر بقوله :"هي تلك الأقليات التي يكون أساس تواجدها الدين ،حيث تعتبر الأقليات الدينية من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية و التي تزامنت مع الديانات السماوية مثل الإسلام و المسيحية و اليهودية و كذلك المذاهب و الأفكار البشرية مثل البوذية و الهندوسية".[3]

و الأقلية المسلمة حسب الدكتور النجار هي :"تلك المجموعة من المسلمين التي تعيش في مجتمع تطبق فيه قوانين غير إسلامية من قبل سلطة حاكمة غير إسلامية ،أو تسود فيه لسبب أو لآخر ثقافة و أعراف و تقاليد غير إسلامية ،و عليه يدخل ضمنه تلك الأكثرية المسلمة في مجتمع يخضع لقانون و ثقافة غير

---

[1]- عبد الرحيم محمد الكاشف :الرقابة الدولية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ، دط (مصر ،القاهرة ،دار النهضة العربية ،2003) ،ص 799.

[2]- محمد بورويح: مشكلة الأقليات الدينية من المنظور الإسلامي ،المعيار ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد17،ج2، ص483.

[3]- -مجدي الداغر: أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية قبل و بعد أحداث 11|9|2001،ط(مصر، المنصورة، دار الوفاء،2008).

إسلامية إذا كانت مغلوبة على أمرها في ذلك النمط من الحياة ".[1]

ويعضده (سيد عابدين) بقوله:"الأقلية المسلمة هي التي تعيش تحت حكومة غير المسلمين، و في مجتمع لا يكون فيه الإسلام هو الدين أو الثقافة المسيطرة و لا توجد فيه حوافز إيجابية لنموه و لنمو القيم و القواعد الإسلامية ".[2]

حسب هذين التعريفين فإن المحدد الذي يميز (الأقلية المسلمة) عن غيرها ليس هو المعيار العددي و لا الإحصائي، وإنما هو طبيعة الحكومة المسيطرة عليها، فإن كانت تعيش تحت حكم إسلامي فلا تعتبر أقلية و إن كانت كذلك عدديا. فالأقليات المسلمة هي إحدى الفئات الثلاثة التالية :

1- رعايا دولة غير إسلامية ينتسبون إلى هذه الدولة بالأصل و المواطنة و عليهم ما على مواطني هذه الدولة من حقوق و واجبات و هذه هي الفئة الأكبر :مسلمي الهند و الصين و المهتدون إلى الإسلام .

2- رعايا دولة إسلامية مقيمون في دولة غير إسلامية و يخضعون لمقتضيات القانون الدولي و لأحكام القانون المحلي مثل :مسلمي دول المؤتمر الإسلامي .

3- رعايا دولة غير إسلامية يقيمون في دولة أجنبية غير إسلامية مثل :كثير من المسلمين في الشرق و الغرب، تنتمي الفئة التي نحن بصدد دراستها إلى الفئة الثانية عموما .

- فما هي أوضاع هذه الأقليات في دول غرب أوروبا المادية ؟ والسياسية ؟

و الثقافية ؟.

[1]- عبد المجيد النجار:مآلات الأفعال و أثرها في فقه الأقليات ،المجلس الأوروبي للإفتاء و البحوث،فرنسا،باريس،2002،ص24.

[2]- Syed z .Abedin : Muslim Minority in the world today -1، IslamoChristiana، Roma، 16، 1990 .3-P2

المطلب الأول :الأوضاع المادية للأقليات المسلمة في أوروبا الغربية

إنه من الصعب تحليل ظاهرة الأقليات المسلمة بصفة شاملة نظرا لتنوعها الداخلي (لاجئون سياسيون-مهاجرون-مهتدون)،وكذا لاختلاف المحيط الذي تعيش فيه كل واحدة ،إلا أنها تشترك عموما في نفس التحديات و منها تدني مستواها الإقتصادي العام و انتشار البطالة في أوساطها ،وسنعطي نماذج من فرنسا و بريطانيا و ألمانيا .

-تعتبر الجالية المسلمة في فرنسا من كبرى الجاليات في أوروبا حجما ،حيث تتجاوز على مستوى الأيدي العاملة خمسة ملايين عامل مسلم ،يعملون في مختلف القطاعات ،و عدديا فإن عائلات المهاجرين متعددة الأفراد مما ينشط الإستهلاك في الحياة اليومية و في المناسبات الدينية ،و حسب تقدير المجموعة الأوروبية في بروكسل عن عام 2001 فإن المهاجرين يساهمون بنسبة 15.7 من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي[1] و بالتالي فقد أصبح من الصعوبة بماكان إصدار قرار بطرد العرب المسلمين من فرنسا كما حاول زعيم الجبهة الوطنية (لوبان).

-أما في بريطانيا فإن العمل الوظيفي يقتصر على أتباع الكنيسة الأنجليكانية و يحظر على غيرهم.[2]

و قد نالت العنصرية في العمل حتى النساء خاصة العربيات منهن فقد أكد (ماليك بوتيج)رئيس جمعية SOS المناهضة للعنصرية في مجلة (هي)عدد شهر مارس لعام 2000 أن البطالة ارتفعت وسط النساء من جذور عربية إلى ثلاثة أضعاف (من10%-30%)،كما أنها تحرم من الوظائف الجيدة رغم حصولها على مؤهلات علمية عالية كما تقول (دوثي ورنر)و(كارولين لونشت)في المجلة نفسها :"أن المجتمع الفرنسي يرفض أن تكون المرأة العربية محصلة مالية في شركة أو أن تعمل في وظيفة إدارية رفيعة ،لأنه يراها في صورة الخادمة أو عاملة في ملاه ليلية ".[3] ففي عقلية الشركات أن المرأة العربية المسلمة مهملة في عملها لأنها تنجب كثيرا و تتعلق بأسرتها و بيتها .

---

[1]- الداغر: مصدر سابق ،ص385.

[2]- الداغر :المصدر نفسه،ص355.

[3]- معوان مصطفى: حقوق المسلمين و حرياتهم في بلاد الهجرة ،مجلة الإحياء، جامعة الأمير عبد القادر،الجزائر،عد8، 2004، ص278-279.

كذلك بالنسبة إلى ألمانيا فهي كغيرها من دول أوروبا الغربية اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية على الأيدي العاملة الأجنبية لتحقيق نهضتها الإقتصادية خاصة الأتراك و المغاربة ،وقد أدت الإستعانة بالمسلمين في هذه المجالات و سد العجز بهم إلى عدم وجود كيان إقتصادي أو سياسي مستقل لهم ،لذلك فأوضاعهم و مشاكلهم تنشأ عن تطور الأوضاع الإقتصادية و السياسية الألمانية[1]، فألمانيا استقبلت العمالة الأجنبية الرخيصة لتقوم بأعمال لا تتطلب المهارة ،وسرعان ما تنتهي تلك الأعمال و تبقى هذه الفئات بلا عمل

و يطلب منها العودة إلى بلدانها،لذا فإننا نلاحظ أن هؤلاء خاصة المغاربة منهم قد التحقوا بمنظمات العمل الألمانية و قاموا بشراء عقارات أو مزارع في أوطانهم استعدادا للعودة ،مع تقاضي رواتب التقاعد التي ستصرفها لهم الحكومة الألمانية مباشرة من ألمانيا ،أما المشارقة فقد اختاروا الإستقرار هناك بفتح مطاعم للمأكولات الشرقية التي لاقت رواجا واسعا مما جعل أحوالهم المادية تستقر نسبيا. [2]

لكن الملاحظ أن أوضاعهم المادية قانونيا لا يشوبها التمييز و العنصرية الذي يمكن تطبيقه على مسائل تتعلق بالتمييز العنصري لا الديني ،حيث أعطت المحكمة البريطانية عام 1988الحق لأحد أصحاب العمل بعدم إعطاء أحد عماله فرصة الإحتفال بعيد الفطر،بحجة أنها تقاضي على الكره العنصري لا الديني ،و في حالة أخرى لم تتخذ المحكمة أي إجراء ضد أحد أرباب العمل كونه لا يوظف المسلمين بحجة أنهم متطرفون،فحاسبته المحكمة على تمييزه ضد الآسيويين و لم تحاسبه على كونهم مسلمين. [3]

و في ألمانيا أشارت بيانات إحدى الدراسات[4] المعدة لمعرفة مدى الإندماج العربي في المجتمع الألماني إلى واقع سلبي يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة و أما العاملون فيقومون بأعمال خدمية مختلفة،بالإضافة إلى عدم استفادة المبحوثين من ارتفاع درجاتهم العلمية بالحصول على فرصة عمل أفضل لذا فنسبة العاطلين تصل إلى 45.5% مضاف إليها 8% نسبة النساء ربات البيوت فتصل نسبة من لا يمارس عملا إلى53.5% ،و ربما يعود هذا إلى طبيعة العمل في ألمانيا و سرعته و دقته بالإضافة إلى ضعف

1- الداغر:مصدر سابق ،ص373.

2- محمد ناجي الجوهر:مصدر سابق، ص99.

3- تيم نبلوك:مصدر سابق ،ص115.

4- محمد ناجي الجوهر:مصدر سابق ،ص103-104

اللغة مما يصعب معادلة شهاداتهم العلمية التي حصلوا عليها في بلدانهم ،فارتفاع نسبة البطالة في صفوف الجالية الإسلامية تحول دون اندماجهم في مجتمع صناعي ،كما أن قيامهم بالأعمال الخدمية لم يؤهلهم للتحول إلى جالية مؤثرة اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا .كما أن اعتماد ما نسبته 54.5% على المساعدات المختلفة التي تمولها الضرائب و التي تجبى من المواطنين العاملين تجعل من يعتمد على هذه المساعدات لا ينظر إليه نظرة سامية ،و بالتالي يصعب تقبله في المجتمع ناهيك عن اندماجه فيه.

المطلب الثاني:الأوضاع السياسية للأقليات المسلمة في غرب أوروبا

تتميز ظاهرة ترابط الأجيال الجديدة بكونها أحد أهم عوامل الإستنفار الجماعي ،وفي الحقيقة فإن تشكيل جمعية أو رابطة اعتمادا على بعض المواصفات لتحقيق بعض الأهداف في توحد الأفراد ،و في الوقت نفسه

على إنشاء إدارة للمطالبات في مواجهة السلطات الإدارية و السياسية .

دخلت مرحلة الترابط مرحلة جديدة في فرنسا بسبب قانون 9أكتوبر 1981الذي أدخل جمعيات المهاجرين داخل الإطار القضائي القانوني للجمعيات لعام 1901[1] و أدى هذا التوسيع في الحريات العامة إلى زيادة الجمعيات خاصة الإسلامية ،لكن يبقى عائق الإنقسامات التابعة للحدود الوطنية و العرقية و المذهبية للبلد الأصل قائما،و تركيبة الجمعيات الدينية و الثقافية تؤكده و بالتالي نستطيع تقسيم هذه الجمعيات إلى ثلاثة أصناف[2]:

الصنف الأول: وهو الأكثر عددا يتكون من جمعيات دينية بحتة تفتح أبوابها لجميع المسلمين،رغم أن البعض منها يضع بنودا تجعلها تستقبل أفرادا من جنسية معينة مثل:جمعية الإتحاد الوطني،و الإتحاد الإسلامي في فرنسا الذي يقتصر على الأتراك.

الصنف الثاني:يشترط فيها الإنتماء الوطني في اسم الجمعية نفسه رغم طابعها الديني ،كالجمعية الإسلامية السنغالية ،و مثلها الكثير من جمعيات المسلمين الفرنسيين .

---

[1]- يورغن نيلسون:مصدر سابق ،ص35.

[2]- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص176.

الصنف الثالث:فيضم جمعيات وطنية غير دينية لكنها تهتم بالمساجد و تمويلها ،كرابطة العمال و التجار المغاربة التي تأسست عام 1974.

و نظرا لهذه الإنقسامات المنظمة فقد عجزت الحكومة الفرنسية عن إيجاد ممثل للجاليات المسلمة كشريك تحاوره في شؤونها ،رغم إطلاقها لعدة مبادرات قصد تشكيل هذه المؤسسة ،كانت المحاولة الأولى سنة 1989بعد تفجر قضية (الحجاب) فتوصلت لتأسيس (مجلس التأمل في الإسلام في فرنسا)لكنه افتقر إلى الشرعية عند مختلف الأحياء المسلمة فيما تعثرت محاولة أخرى في التسعينات بسبب الحرب الأهلية في الجزائر و المنافسات الداخلية بين المسلمين و تردد الحكومة في التعامل مع مجموعات تعتبرها متشددة و أهمها(اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا) و في أكتوبر1999 قام وزير الداخلية (جان بيار شيفنمان) المنتمي إلى الحزب الإشتراكي ،بإجراء سلسلة من المشاورات حول الإسلام في فرنسا و قد تأخرت بعض الشيء إلى أن توصل في النهاية إلى إجراء إنتخابات في أفريل 2003لإنشاء (المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية) القادر على تأدية الدور التمثيلي الطائفي المنصوص عليه في الفصل الرابع من قانون 1905.

ويعتبر هذا المجلس المتألف من جمعية عامة و (25) مجلسا إقليميا الهيئة الأكثر تمثيلا التي تم التوصل إلى إنشائها لحد الآن[1]، و تجدر الإشارة إلى ما كشفه هذا الإقتراع من انقسامات داخلية كبيرة في صفوف المسلمين الفرنسيين ،فلكل جالية جمعياتها و منظماتها و حتى مساجدها و مدارسها مما يصعب التعامل معها سواء بالنسبة للحكومة أو بالنسبة للوطن الأم ،و كما يمكن لأي شخص أن يلاحظ فالمسلمون في فرنسا في حقيقة الأمر أكثر تعددية و أقل تجانسا مما يتصوره المراقب الخارجي[2] ،و هذا كان و لا يزال من أكبر العوائق في وجه الحدة بين أفراد الجاليات المسلمة لتكوين صوت واحد ،لكن هذا لا يعني أن مظاهر الوحدة منعدمة فقد تمكنت الجماعات الإسلامية على مستوى النخبة من التوحد من خلال المنظمات الدولية مثل:جمعية الأطباء و الطلاب المسلمين و جمعيات معتنقي الإسلام مثل :جمعية(أرض أوروبا) و جمعية(عيش الإسلام في الغرب). [3]

[1]- نيلسون :مصدر سابق ،ص45.

[2]- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص166.

[3]- نيلسون: مصدر سابق ،ص43.

أما عن المنظمات الإسلامية الكبرى في فرنسا فنذكر :

-**رابطة العالم الإسلامي** :وهي منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1962في (مكة) بمبادرة من الأمير فيصل ،أما مكتبها في فرنسا فتأسس عام 1976بالإضافة إلى (المجلس القاري للمساجد في أوروبا)الذي افتتح مكاتبه في بروكسل عام 1980و المنبثق عن (المجلس الأعلى العالمي للمساجد)و المؤسس سنة1975من طرف الرابطة ،تقوم هذه المنظمة بأعمال جليلة لصالح الجاليات المسلمة و أهمها :إنشاء المعهد الإسلامي لتكوين و تأهيل أئمة المساجد في أوروبا و الذي يوفر الأئمة لمساجد الدول الأوروبية ،بالإضافة إلى توزيع الأموال و المساعدات لبناء المساجد و ترميمها .

-**مسجد باريس و المعهد الإسلامي** :افتتحه سلطان المغرب مولاي يوسف و الرئيس الفرنسي (غاستون دومبرغ)سنة 1926و المسجد أهم عناصر المعهد و الذي يحتوي على مكتبة و قاعة محاضرات و أخرى للضيافة و مساكن للعمال ،أما تسمية المعهد فهي مناورة قضائية تسمح للدولة بتقديم التمويل دون أن يكون قانون الفصل عائقا أمامها. [1]

-**إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا**:تأسس في فرنسا عام1983بمبادرة ضمت حوالي 15جمعية من أجل تنسيق التعاون و الجهود و ينتهج الإتحاد سياسة معتدلة تقوم على التعاون المستمر بين الهيئات الإسلامية و على الإنفتاح على المجتمع و على الإدارة و السلطات السياسية و حتى أهل الأديان الأخرى ،بحيث يولي أهمية خاصة للحوار الإسلامي المسيحي ،و يتجنب نقل الصراعات التي تشهدها بعض البلاد الإسلامية إلى الساحة الفرنسية .

-**التجمعات التركية**[2]:يعيش الأتراك في فرنسا عزلة شبه تامة عن باقي المسلمين بسبب عدم إتقانهم للغة الفرنسية و جهلهم بالعربية أيضا ،بالإضافة إلى رفضهم الإختلاط مع المسلمين ،فهم في أغلب الحالات يبنون المساجد و يؤسسون الجمعيات الخاصة بهم و يرفضون تقاسمها مع الشمال إفريقيين .

[1]- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص178-179.

[2]- حسين عبد القادر :المصدر نفسه ،ص183.

تنتظم التركيبة التركية وفق عدة شبكات تخضع هذه الأخيرة لمواصفات و اعتبارات سياسية تبعا للسياسة الداخلية في تركيا ،حيث تمارس الحكومة التركية نشاطا في أوساط مهاجريها ،و بالإضافة إلى هذه التركيبة الرسمية يوجد ما يقارب مائتي جمعية تركية موزعة في جميع أنحاء فرنسا .

تحاول هذه المنظمات الإسلامية العالمية لمّ شمل المسلمين في الغرب ،إلا أن التمذهب و القبلية طاغيان على معظم المسلمين هناك مما يستوجب علينا التركيز على المقومات الكبرى للشخصية المسلمة و تعزيز مفهوم الأمة في مخيالها لعل المسلمين هناك يعطون قدرا أكبر من الإهتمام لإنتمائهم الإسلامي .

وفيما يتعلق بالأحوال الشخصية[1] فإن السلطة الفرنسية و منذ بدأت محاولات إدماج المهاجرين العرب في هويتها القومية برز قانون الأحوال الشخصية الخاص بتنظيم العلاقات الأسرية و المدنية للمسلمين في فرنسا ،وتم تحديد هذا القانون حسب دستور 1958في المادة(75) التي تنص على أن مواطني الجمهورية المسلمين الذين هم من جذور مصرية يتبعون القانون المصري مع تدخل قليل من القانون المدني العام بهدف الدفاع عن حقوق النساء و المساواة .وقبل إقرار هذا القانون اتبع القضاء الفرنسي نظام (حالة بحالة)و ذلك بهدف حل الصراعات الأسرية دون أن يكون هذا الحل متفقا مع بلد المنشأ،و عند النظر لهذا القانون فإننا ندرك عدم المساواة بين المرأة من أصل فرنسي و الأخرى ذات الأصل العربي .

و في عام 1983اعترفت المحكمة الفرنسية بنوعي الطلاق الإسلامي، أما بالنسبة للميراث فإن حصر الإرث يخضع للقانون الفرنسي و ذلك راجع لتدخل جماعات حقوق الإنسان.وقد حاولت بعض الإتفاقات مثل الإتفاق الفرنسي الجزائري عام1988تنظيم حرية الأطفال في عبور الحدود بجانب ضمان حق الأم الفرنسية في حضانة أطفالها دون الأم العربية .

نلاحظ كم أن تطبيق هذه القوانين الوضعية على الأسر المسلمة مخالف للتشريع الإسلامي ،و بالتالي فإن الخضوع لهذه القوانين يؤثر سلبا على الهوية الثقافية للأفراد المسلمين و يؤدي بهم للوقوع في الحرام بمخالفة الشرع.

[1]- معوان مصطفى :مصدر سابق ،ص282-283.

أما في بريطانيا و نظرا لاحترامها للديانات و الثقافات الأخرى، فهي بالنسبة لموضوع المواطنة فالبريطاني هو كل من يحمل جواز السفر البريطاني دون تمييز ،مما يقلل من العنصرية ضد المسلمين و في المقابل هذا يعني حرمانهم من الإنتماء إلى بلدانهم الأصلية ،لكن الدولة تفعل هذا بغرض الحفاظ على بنائها الداخلي ،فالتعاطي مع القادمين إلى بريطانيا يكون من خلال المؤسسات العامة على خلاف النموذج الفرنسي الذي بين الجماعات القادمة و السكان الأصليين ،إذن فالمشكلة الوحيدة التي تواجه الجماعات الإسلامية في النموذج البريطاني هي دور الكنيسة الأنجليكانية و التي تحظى بحقوق أوسع من الكنائس الأخرى ،و الجماعات الإسلامية تنادي بضرورة إعطاء حقوق موازية للحقوق الممنوحة لكنيسة الدولة.[1]

هذا بالإضافة إلى اتخاذها مقرا للعديد من المنظمات الدينية و السياسية و الدعوة في أوروبا ،وأهمها (إتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا) فضلا عن إيواء العناصر الإسلامية الموصوفة عند الإعلام الغربي بالمتطرفة مثل :عمر عبد الرحمان زعيم الجماعة الإسلامية و أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة ،تحت شعار "اللجوء السياسي".[2] و مع هذا فإن امتلاك جواز السفر البريطاني و مرونة القانون البريطاني في التعامل مع المهاجرين لم يضمن شعور هؤلاء الكامل بالمواطنة مع الآخرين نظرا لغياب الإحترام و التسامح و حقوق الإنسان في أحيان كثيرة .

و في أعقاب أحداث 11|9|2001نشأت في بريطانيا حركات عنصرية تطالب باستحداث تشريع يحظر التمييز الديني ، بالإضافة إلى المطالبة بالعمل بقانون عدم المساس بالمقدسات الدينية ليطال جميع الديانات إلى جانب المسيحية ،لكن نشأت في المقابل نشأت حركة عنصرية تطالب بحذف حرية العقيدة من القانون البريطاني و الإتجاه لتوفير الأمن و لو على حساب الحرية الديمقراطية.[3]

أما عن أكبر المؤسسات الممثلة للأقليات المسلمة في بريطانيا نجد:

-المساجد :فقد ارتبط عددها إرتباطا وثيقا بالمراحل التي مرت بها الهجرة ففي سنة 1963ورد تسجيل

[1]- تيم نبلوك :مصدر سابق،ص111-112

[2]- الداغر :مصدر سابق ،ص358.

[3]- الداغر :المصدر نفسه ،ص 86.

13مسجدا ، و بدءا من العام 1966بدأ تسجيل 7مساجد جديدة سنويا بعد لمّ شمل العائلات المهاجرة ، و في الأعوام التالية ازدادت دراية المهاجرين في التعامل مع السياسة المحلية و مع البنى الإدارية الرسمية البريطانية ففي السنوات التي تلت عام 1975لم ينخفض عدد المساجد المسجلة سنويا عن 17مسجدا ليرتفع عددها إلى 452مسجدا عام 1990. [1]

أما الجمعيات فارتبطت بهذه المساجد بما أن كل جالية لها مساجدها، بالإضافة إلى فروع الحركات الإسلامية .

-المؤسسة الإسلامية في ماركفيلد التي أنشئت كمركز أبحاث و نشر لمواد خاصة بالأطفال فضلا عن مؤلفات المودودي مترجمة مع قيامها عام 2000بإنشاء معهد ماركفيلد للدراسات العليا .

-المجلس الإسلامي في بريطانيا كمؤسسة كبرى للتأثير على السياسة العامة و الذي أنشأ عام1997 بمبادرة من عدة شخصيات و منظمات إسلامية و قد ضم جماعات واسعة من السنة لكنه لم ينجح في ضم جمعيات شيعية و قد تمكن بالفعل من التأثير على الحكومة و إدخال تعديلات في بعض مشاريع القوانين بحيث صارت تتوافق مع المطالب الإسلامية. [2]

كما تفردت بريطانيا بمدى ما تتيحه للأقليات العرقية المهاجرة من إمكانيات المشاركة في العمل السياسي الذي يحق لحاملي إحدى جنسيات بلدان الكومنولث و قد كان تصويت المهاجرين يذهب إلى حزب العمال اعتقادا منهم أنه أكثر الأحزاب تعاطفا معهم ،لذلك وعند وصوله إلى السلطة عام1997وفر فرصة لدفع المصالح الإسلامية إلى وسط الحلبة السياسية وقد شهدت الإنتخابات نفسها وصول عضو مسلم إلى مجلس العموم و هو (محمد سروار) و إثر إنتخابات عام2002انضم عضو آخر مسلم إليه.

و مثلما أنشأ مؤتمر المطارنة الكاثوليك الفرنسي (أمانة عامة للعلاقات مع المسلمين) [3] أنشأ مجلس الكنائس البريطاني (bbc)لدراسة علاقة الكنائس مع الإسلام و المسلمين في بريطانيا ثم تطور الأمر

1- نيلسون يورغن:مصدر سابق ،ص86.

2- نيلسون:المصدر نفسه ،ص92.

3- نيلسون :المصدر نفسه ،ص46.

و تحول إلى (لجنة العلاقات مع شعب الديانات الأخرى) [1] التي عنيت بالتعامل مع كافة أبناء الديانات الكبرى التي استقرت في بريطانيا .

أما بالنسبة إلى ألمانيا ،فالدستور الألماني يكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية و التنظيم الديني و التربية الدينية في إطار ما يعرف بالقانون الأساسي فألمانيا ليست علمانية على الطراز الفرنسي و إنما حيادية دينيا حتى أنها تجبي ضرائب كنسية لصالح الكنائس نفسها ،أما الجاليات الدينية التي لم تحظ بالإعتراف نفسه فيمكنها العمل بحرية بموجب قوانين الجمعيات ،و قد استخدمت المنظمات الإسلامية في هذا السياق فئتين من الجمعيات هما ،الجمعيات المسجلة و المؤسسات[2]، و قد أشارت تقديرات صدرت عام2001 إلى وجود2000 جمعية مسجلة تمكنت من خلالها من إنشاء مراكز للعبادة ،أما المساجد الأولى التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية فتأسست تحديدا في (فرانكفورت) و (هامبورغ) في الخمسينات بفعل جهود الحركة الأحمدية ،و في الثمانينات تم بناء عدد من المساجد أبرزها المركز الثقافي الإسلامي المشيد على الطراز الإيراني في (هامبورغ)،و بحلول عام2000كانت البلاد تضم 60مسجدا و ما يزيد عن 2000مكان للعبادة .

فالقانون الألماني الخاص بالإعتراف بالجمعيات كان ينص على أن :

-يمنح هذا الإعتراف للمؤسسة أو المنظمة التي تمثل من حيث عضويتها و بنيتها الداخلية شريحة كبيرة من الجماعة الدينية التي تريد تمثيلها ،كما يجب أن تتمتع بطابع الإستمرارية ،و أن تلتزم العمل بموجب القانون الأساسي و هذه الشروط خاصة الأول و الثاني صعبة التوفر. [3]

أما بالنسبة للكنائس في ألمانيا فقد عين (إتحاد الكنائس البروتستنتية)أواخر السبعينات للإضطلاع بمهمة بناء علاقات مع المنظمات الإسلامية ،كذلك أسست (أخوية الآباء البيض) عام 1979مركزا للتوثيق و المعلومات ،وفي الفترة نفسها أنشأ فريق عمل مسلم مسيحي (ICA) يجتمع بشكل دوري

[1]- نيلسون :المصدر السابق ،ص97.

[2]- نيلسون :المصدر نفسه ،ص59.

[3]- نيلسون:المصدر نفسه ،ص69.

بل إن الكنيسة الكاثوليكية الألمانية خطت خطوة مماثلة للتي قامت بها الفاتيكان بشأن تهنئة المسلمين رسميا بمناسبة حلول رمضان و عيد الأضحى ،و كل هذه التطورات تنبؤ بأن الدول الغربية محل الدراسة تسعى جاهدة لإدماج الجالية المسلمة ضمن تركيبة مجتمعاتها للتقليل من العنصرية و التمييز .

المطلب الثالث :الأوضاع الثقافية للأقليات المسلمة في أوروبا الغربية

بانتشار الإسلام إلى بقاع واسعة من العالم سواء بإقبال أهل هذه البلدان على اعتناقه أو بوصول المسلمين إليها و استوطانهم فيها نشأت أقليات إسلامية ذات خاصيتين ثقافيتين[1]: أولاهما أن هذه الأقليات هي جماعات بشرية متجانسة نابعة من مجتمعاتها الأصلية و بذلك فهي تكتسب صفة الإنتماء إلى الأوطان التي تعيش فيها .

ثانيتهما أن المعيار العددي لم يفقد هذه الأقليات حقوقها السياسية و المدنية في أوطانها .

و بالتالي فإن لهذه الأقليات الحق في المواطنة في الدول المستقبلة أي أن لها الحق في التعليم و التربية و تنظيم جمعيات و منظمات و لقاءات للمساعدة على اندماجها في مجتمعات الأغلبية و التعريف بنفسها كي لا تبقى دائما عناصر غريبة فيها .ففي فرنسا أدت الظروف بالطائفة الإسلامية المهاجرة إليها إلى تغيير مميزاتها في حال الإقامة الدائمة فأصبحت تتفاوض حول وجودها كأقلية و حول الإعتراف بها .

لكن الملاحظ على الطائفة المسلمة في فرنسا أنها نقلت معها كل مميزات البلد الأم المتخلف:الخصوبة العالية، المهارات المتدنية، البطالة،...لذلك فقد دعت السلطة الفرنسية الأقليات المتواجدة على أراضيها لأمرين إما التمثل أو الإندماج ،رغبة منها في التخلص من هذه الخصوصيات و الممارسات[2]،و قد لوحظ أن هذا الأمر لم ينجح مع المسلمين و ذلك لكون الإسلام يبني حول متبعيه فضاءا مغلقا ،فالتمثل

[1]- عبد العزيز التويجري:العالم الإسلامي في عصر العولمة ،دط (مصر ،القاهرة ،الشروق ،2004)،ص198

[2]- الداغر :مصدر سابق ،ص388.

يعني الإختفاء إما بالذوبان في المجتمع الفرنسي و إما بالعودة إلى بلد المنشأ و الأمران مستحيلان بالنسبة للمسلمين لذلك تفضل الحكومات استخدام مصطلح (الإندماج) و هو أن تكون فرنسا للمسلم و انتماؤه للمجتمع الفرنسي أهم لديه من أي إنتماء طائفي أو مهني بحيث يشرف عليهم زعماء طائفيون وسيطون بينهم و بين الدولة ،لكن هذا الأمر ولّد لدى الطوائف أمرا غير متوقع ،فقد وجد مقابل التمثل منطق معاكس له في الإتجاه و هو(الإندماج الطائفي) الذي يريد أن تستمر داخل الكيان الأكبر للمستقبل هويته المنفصلة و خصوصياته الإثنية و الثقافية و الدينية و التي تتمنى تحولها إلى مواصفات قضائية صارمة تحول دون ذوبان الهوية الإسلامية و تشتتها. [1] لكن المشكل الأكبر هو الإتفاق على تحديد هذه المواصفات ، فالطائفة في حد ذاتها منقسمة إلى مئة جزء و لكل موجة هجرة مميزاتها يضاف إليها وجود عدة أنواع مختلفة و متنافسة من الإنتماءات الطائفية ،إذن فهذا لا يسمى لا تمثلا و لا اندماجا بل هو تكتيك من أجل البقاء في هذا المناخ المتمادي في الصعوبة. [2] علما أن التخوف من أن تصبح فرنسا على المدى البعيد دولة إسلامية لا تخبو جذوته بسبب وسائل الإعلام التي لا تتدخر جهدا لنشر حملات دعائية ضد الإسلام ،مثل التي تبنتها جريدة (لوموند) و استاءت فيها من تأدية المسلمين للصلاة في كل مكان مما ينقص من هيبة فرنسا كدولة علمانية ،في حين تخلو الكنائس من مصل واحد ،بالإضافة للعمل على تنصير أبناء المسلمين لكن نجاح هذا محدود و لا يقارن بالعدد الضخم لمعتنقي الإسلام من الفرنسيين ،لذلك اعتمدت أسلوبا آخر و هو تشجيع بعض التيارات الهدامة التي تسعى لتشويه صورة الإسلام في الغرب كالبهائية و القاديانية و دعمها ماديا لتفريق الطائفة الإسلامية أكثر. [3]

هذا بالإضافة إلى انتشار التمييز العنصري ضد الثقافة الإسلامية فقد ثارت فرنسا عندما زاد الظهور بالزي الإسلامي على أرضها و في المدارس الفرنسية و الحكومية ،فعدد الطالبات المحجبات في مدرسة واحدة تعدى 2500طالبة من بين 9آلاف طالبة غير محجبة و انتقل ذلك أيضا إلى المرافق العامة[4] ،كذلك بالنسبة للحى فكل من يعفي لحيته يتهم بالإنضمام إلى القاعدة .

1- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص186.

2- حسين عبد القادر : المصدر نفسه ،ص186.

3- الداغر :مصدر سابق ،ص395.

4- الداغر :المصدر نفسه ،ص396.

وقد قامت السلطة الفرنسية باستطلاعات حول تمسك المسلمين بهويتهم لتعطي لمحة عن مدى قيام أصحاب الخلفية الثقافية الإسلامية في فرنسا بممارسة شعائرهم الدينية ،و تعتبر فرنسا الرائدة في هذا المجال إذ لم تقم دولة أوروبية أخرى بمثل هذه الإستطلاعات الوطنية المفصلة .

و من أمثلتها الإستطلاع الذي تم في الثمانينات و الذي أشار إلى تراجع ملحوظ في مدى اعتناق الأبناء لدين الآباء ،فقد رفض ما نسبته 25% من الأبناء ربط هويتهم بالإسلام ،كما أن ممارستهم للشعائر الدينية تتضاءل مما ينذر بخطر على الهوية الإسلامية لهذه الفئة ،لكن أدى نشر جريدة (لوموند) عام 1989[1] لسلسلة إستطلاعات حول ممارسة المسلمين لشعائرهم الدينية إلى عودتهم إلى هويتهم و ذلك ما كشف عنه الإستطلاع الذي أجري عقب أحداث 11|9|2001فقد صرح أكثر من ثلث المدروسين أنهم مواظبون على شعائرهم الدينية .

أما الإلتزام بالأحكام الغذائية فقد أظهر استطلاع أوائل الثمانينات أن ما نسبته 69% من الشباب ما زالوا يحرمون الخمر و لحم الخنزير ،لكن مشكلة الحصول على اللحم الحلال تعود إلى عجز المجموعات الإسلامية عن تلبية الموجبات الصارمة للقانون الفرنسي بشأن طريقة الذبح الذي يجبر على تخدير الحيوان قبل ذبحه ،لكن هذه المشكلة تم حلها بإصدار مرسوم يقضي بتجاوز ذلك لأسباب دينية على أن تتم عملية الذبح من طرف أشخاص معترف بهم لدى السلطات الدينية و لدى وزارة الداخلية ،و هنا برزت من جديد مشكلة سوء التنظيم حيث عجزت المنظمات الإسلامية عن توفير هؤلاء الأشخاص ،وفي التسعينات منح مسجد باريس حق التصديق على منتجات اللحم الحلال في كافة أنحاء فرنسا لكن المشروع فشل أيضا بسبب إحتجاج شريحة واسعة من المسلمين .

[1]- نيلسون يورغن:مصدر سابق ،ص47.

أما بالنسبة للتعليم الديني في فرنسا فالمقرر في القوانين أنه يحق للطوائف الدينية كجزء من الاتفاق الذي تحقق بين الكنيسة و الدولة بداية القرن العشرين أن تدير مدارسها الخاصة على أن يتم التكفل بمعظم المصاريف من العام، فتأسست وفق ذلك مدارس كاثوليكية و أخرى بروتستنتية و يهودية ،إنما لم يتم تأسيس مدارس إسلامية مماثلة حتى أواخر القرن و إن وجدت مدارستان بتمويل خاص ،و بالتالي فإن أبناء المسلمين لا يستفيدون من أي تربية دينية باعتبار النظام المدرسي الحكومي علماني ،مع العلم أنه حاليا يقوم في فصل التاريخ بإعطاء مادة واقعية عن الإسلام وهذا شأن كثير من التعديلات التي شملت المناهج التعليمية الحديثة في الدول الغربية ،أما المدارس الكاثوليكية المجانية فتتعاطى مع وجود طلاب مسلمين لديها بإعطاء دروس في التربية الإسلامية بالموازاة مع التعاليم الكاثوليكية و ذلك بالتعاون مع الأئمة المحليين. [1]

و لا يزال التعليم الديني موضع جدل فقد كشف استطلاع للرأي عام 2000أن الرأي العام قد ازداد تصلبا فقد تراجعت نسبة مؤيديه من الثلثين عام 1988إلى نسبة 41%عام 2000و قد أوصت لجنة ترأسها الاشتراكي(رجيس دابريrégis Debray) سنة 2002بضرورة أن تشتمل المدارس الحكومية في مناهجها على التربية الدينية. [2]

كما لا ننقص من دور المساجد[3] في توفير دروس التربية الإسلامية و اللغة العربية ، حيث يحظى هذا الأمر بالترحيب من السلطات العامة التي تشجع تدريس اللغة الأم ،بالإضافة إلى تدريب الأئمة ليقوموا على شؤون الجالية المسلمة و قد قام (إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا)بتأسيس المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية سنة 1992في (نيافر Nièvre) قصد تخريج أئمة أكفاء ، بالإضافة إلى ما يقوم به المركز الثقافي الإسلامي و مسجد الدعوة .

أما المشاكل التي تواجه المسلمين في بريطانيا [4]فبعضها ناتج عن التمييز العنصري من الأغلبية المسيحية ، و البعض الآخر يرجع إلى تخلف المسلمين و تدني مستواهم الفكري و الثقافي و اختلافاتهم المذهبية ،و من بين هذه المشاكل مشكلة التعليم ،فالمعروف أن مسؤولية تأمين سبل التربية تقع على عاتق السلطات المحلية

1- نيلسون : المصدر السابق، ص50.

2- نيلسون:المصدر نفسه، ص51.

3- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص180-181.

4- نيلسون : مصدر سابق، ص108.

و في هذا الإطار يمنح المدراء حيزا كبيرا من الإستقلالية يصل إلى حد وضع مناهج التدريس و اختيار الكتب و تحديد معايير إنتساب التلاميذ و اختيار الأساتذة ،إذن فالمشاكل التي تواجهها الجاليات المسلمة فيما يخص التعليم يتم حلها إقليميا أما السلطات العليا فلا تتدخل إلا في القليل النادر من القضايا .

في عام 1983قدمت (لجنة الإتصال الإسلامية) سلسلة مطالب تتناول ما ينبغي على المدارس أن تفعله في تعاملها مع التلاميذ المسلمين ،و تناولت تسهيلات فيما يخص أداء الصلاة ،الكسوة المحترمة و الطعام ، و احترام المتطلبات الإسلامية في المنهج الدراسي خاصة ما تعلق بالتربية الدينية و المسرح و الموسيقى و التربية الجنسية ،و بعد ثلاثة سنوات من الدراسة و البحث قامت السلطة التربوية الرسمية بوضع خطوط توجيهية عامة أرسلتها إلى مختلف المدارس توصيهم من خلالها بكيفية التجاوب مع الإحتياجات الدينية و الثقافية للطلاب .

و في عام 1996تقدمت (المدرسة الإسلامية)بطلب للحصول على تمويل رسمي ،وقد حاز هذا الطلب على دعم قوي من السلطة المحلية غير أن وزير الدولة رفضه معلنا أنه ضد المدارس الإسلامية ،لكن مع وصول حزب العمال الجديد إلى السلطة عام 1997جلب معه سياسة اعترفت بشرعيتها .

و في عام1998جرى منح أول مدرستين إسلاميتين الصفة الرسمية و بالتالي فهما ستنالان تمويلا رسميا دائما من الدولة ،و هما بالتحديد المدرسة(الإسلامية) في برنت ،و (الفرقان) في برمنغهام. [1]

إذن فهناك تطور ملحوظ في سياسة و مدى اعتراف السلطات الرسمية بحقوق الأقلية المسلمة كغيرها من الأقليات الدينية ، و ذلك راجع بالطبع إلى حسن التنظيم و إدراك وسائل المطالبة المجدية .

أما عن التزام مسلمي بريطانيا بواجباتهم الدينية فلم يحض بأي دراسات إحصائية كما في فرنسا ،لكن على العموم يبدو أن فترة الثمانينات شهدت زيادة في عدد المؤمنين الأكثر شبابا و الأوسع علما الذين يقصدون المساجد و يقومون بفريضة الصوم و الإحتفال بالعيدين ، و نظرا لما تسببه هذه الشعائر من مشاكل في العمل أصدر في ديسمبر2003و تجاوبا مع توجيه الإتحاد الأوروبي طلب إلى أرباب العمل كافة لاعتماد سياسات تمنع التمييز بين المستخدمين على أساس ديني. [2]

[1]- نيلسون :المصدر السابق ،ص110.

[2]- نيلسون :المصدر نفسه ،ص100.

و بخصوص التزويد باللحم الحلال فالنظام البريطاني يستثني لأسباب دينية تدويخ الحيوان قبل ذبحه كما في فرنسا ،و حسب الإحصاءات توجد 6مسالخ إسلامية تنتشر في البلاد تؤمن اللحم الحلال ،و كما في فرنسا لازالت العائلات المسلمة تؤثر نقل جثث موتاها إلى الوطن الأم ،أما الفئة التي لا تفعل ذلك فقد وفرت لهم الدولة مدافن خاصة .

فيما يخص الأحوال الشخصية طرحت في بريطانيا وحدها مسألة استخدام التشريع الإسلامي المتعلق بالعائلة ،و أول من طرح هذه القضية هو (إتحاد المنظمات الإسلامية)في حين كان رد فعل السلطة سلبيا ،لكنه أشار إلى وجوب أن يكون القانون الرسمي أكثر مرونة لكي يكيف تقاليد ثقافية متعددة في إطار نظام توافقي لقانون مشترك[1]، نلاحظ دائما مرونة القانون البريطاني في التعامل مع المطالب فهو إن لم يستطع التوفيق لا يرفض المطالب صراحة و بالتالي يضمن عدم إثارة الإستياء لدى الأقليات .

و كما في بريطانيا تقع مسؤولية التعليم في ألمانيا على عاتق الولايات الإقليمية لا الحكومة الفيدرالية ،بالإضافة لسماحها للدول الأم بتقديم تعليم تكميلي في إطار إتفاقيات بين الدولتين ، علما أن عدم حصول المسلمين على تسهيلات كتلك التي تحصل عليها الكنائس كاد يؤدي إلى أزمة حادة في ألمانيا و عقب أحداث 11|9نقلت النقاشات حول التربية الدينية إلى العلن فيما برزت تحركات سياسية في الأقاليم لجعل التعلم متاحا بالألمانية من خلال مناهج التعليم الأساسية و التعاون مع المنظمات الإسلامية ،ففتحت إبتدائية في (برلين)، و مدرسة ثانوية في (ميونخ) بالإضافة إلى أكاديمية الملك فهد في (بون)،كذلك هناك مدرسة لتخريج الأئمة في كولونيا تحت إدارة المراكز الثقافية الإسلامية في أوروبا. [2]

إذن ،يمكن الإستفادة أيضا من القوانين المنظمة للجمعيات و المنظمات في ألمانيا ،كما يمكن الحصول على إذن ببناء المدارس الإسلامية بواسطة الإستعانة بالدولة الأم و علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا أو على الأقل إرسال أساتذة متخصصين في اللغة الأم و في الدين لتعليم هؤلاء في المدارس الموازية للمدارس الحكومية أو في إطار الجمعيات و المنظمات الإسلامية هناك .

[1]- نيلسون:المصدر السابق ،ص101.

[2]- نيلسون :المصدر نفسه ،ص75-76.

و بالتالي نلاحظ من كل ما سبق أن الكثير من مشاكل الأقليات المسلمة في هذه الدول الكبرى يعود إلى سوء التنظيم و إلى الجهل الفادح بالحقوق المنصوص عليها في الدساتير للأقليات الدينية ،كما لا ننقص أيضا من مسؤولية دول المنشأ و العالم الإسلامي ككل عن هذه الظروف ،فالدول الغربية عموما دول قانون ،تحترم القانون و تعمل به أما فيما يخص بعض التجاوزات من تمييز و عنصرية فهذا يحدث لكل أقلية داخل مجتمع أكثرية و المسلمون يتحملون قسما كبيرا من أسباب الضغوطات المفروضة عليهم .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني :تأثير أوضاع الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية على الهوية الإسلامية

تؤدي حركات الهجرة إلى التنوع الإثني و الثقافي في كثير من المجتمعات ،كما أنها تسهم في إعادة تشكيل الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية[1]، في هذه المجتمعات كما أن تكاثف الهجرة منذ الحرب العالمية الثانية و خلال العقدين الأخيرين على وجه التحديد قد أصبح قضية سياسية مهمة في كثير من البلدان ،كما أن تصاعد معدلات الهجرة في العديد من المجتمعات الغربية قد أصبح يثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهوية الوطنية ،مما أدى إلى إعادة النظر في معنى المواطنة في تلك البلدان المستقبلة لهذه الموجات .و في المقابل يعاني هؤلاء المهاجرون خاصة الجيلين الثاني و الثالث من مخاطر تهدد هويتهم و خصوصياتهم الثقافية إذن ،فخطر زوال الخصوصيات و اضمحلال الهويات عالمي يتهدد الأمم و الشعوب في عصر العولمة هذا ،فقد أصبح مما لا شك فيه أن الهوية و الثقافة مستهدفان من طرف السياسة الدولية التي تعمل على محو الخصوصيات و التنوع الثقافي لتندمج جميع الشعوب في إطار التنميط (uniformatisation)أو التوحيد(unification)الثقافي العالمي. [2]

لكن فشل هذه الإستراتيجيات واضح جلي حتى لهؤلاء ،فمحاولة التغريب الحضاري للشعوب عززت نهضة الحضارات الوطنية و الإلتزام بها على المستوى الفردي و الجماعي و هذا ما سماه هنتنغتون (الردة الحضارية) [3] و ذلك ما حصل أيضا لمحاولات التمثل و الإدماج التي قامت بها الدول الغربية ضد المهاجرين[4] ،و لإلقاء الضوء على موضوع المهاجرين المسلمين و هوياتهم الثقافية لابد من التعريف في البداية بمصطلح (الهوية)و(الهوية الإسلامية) و من ثم دراسة التهديدات المركزة حولها ،و وسائل الحفاظ عليها في صفوف الأقليات المسلمة .

---

[1]- أنتوني غدنز:مصدر سابق ،ص332.

[2]- خالد المعيني :الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ،ط(سوريا ،دمشق،دار كيوان ،2009)،ص122

[3]- صموئيل هنتنغتون :الغرب متفرد و ليس عالميا ،تعريب:مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ،سلسلة مقالات معربة ،ص13.

[4]- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص185-186.

-فما هو المعنى الإصطلاحي للهوية؟ و الهوية الإسلامية؟

-و ما هي المخاطر التي تهدد هوية الأقليات المسلمة في غرب أوروبا ؟

-و ما هي وسائل حماية هذه الهوية و التمسك بها لدى أجيال هذه الأقليات ؟

المطلب الأول :المفهوم الإصطلاحي للهوية

(الهوية) في ثقافتنا العربية الإسلامية هي الإمتياز عن الأغيار من النواحي كافة و لفظ الهوية يطلق على معان ثلاثة :التشخص ،الشخص نفسه،الوجود الخارجي .

جاء في كتاب (الكليات)لأبي البقاء الكفوي،أن ما به الشيء هو باعتبار تحققه يسمى حقيقة و ذاتا ،و باعتبار تشخصه يسمى هوية ،و إذا أخذ أهم من هذا الإعتبار يسمى ماهية إذن:الأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب (ما هو)يسمى ماهية ،و من حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة ،ومن حيث امتيازه عن الأغيار يسمى(هوية). [1]

و الهوية عند الجرجاني في (التعريفات):"الحقيقة المطلقة ،المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق ". [2]

و في الأدبيات المعاصرة فهي بمعنى(Identité) التي تعبر عن خاصية المطابقة ،مطابقة الشيء لنفسه أو مطابقته لمثيله. [3]

إذن ،فالمفهوم اللغوي للكلمة يشمل الإمتياز عن الغير ،و المطابقة للنفس و ما يتميز به الفرد و المجتمع عن الأغيار من خصائص و مميزات و من قيم و مقومات .

[1]- أبي البقاء الكفوي :الكليات ،دط(لبنان ،بيروت ،مؤسسة الرسالة ،1995)،ص961.

[2]- الشريف علي بن محمد الجرجاني :التعريفات ،دط(لبنان ،بيروت ،دار الكتب العلمية ،1995) ،ص257.

[3]- الموسوعة الفلسفية العربية ،دط(لبنان ،بيروت ،معهد الإنماء العربي ،1995)،مج1،ص821.

أما اصطلاحا:فقد عرفها محمد عمارة بقوله:"الهوية الثقافية و الحضارية لأمة من الأمم هي القدر الثابت و الجوهري و المشترك من السمات و القسمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات و التي تجعل للشخصية الوطنية و القومية الأخرى ".[1]

-"الهوية هي الكيفية التي يتعين بها كل فرد على حدة و التي بها يتطابق في ذات الوقت مع معايير عامة و ينتسب بها إلى جماعات محددة ".[2]

-"الهوية الثقافية تشير في جوهرها إلى العرقية و هذه تميز جماعة يقول أفرادها أن لهم تاريخا و أصولا مشتركة و تراثا ثقافيا خاصا و الشعور بالعرقية أمر ثابت و دائم رغم كل الظروف، بالإضافة إلى تميز هذه الجماعة بعدم التنظيم السياسي ".[3]

و بما أن الثقافة حسب أنور الجندي في(معلمة الإسلام) هي:"الكل المركب الذي يتضمن المعارف و العقائد و الفنون و الأخلاق و القوانين و العادات"، فإن أساس الثقافة الإسلامية سمتان:

-سمة الثبوت فيما يتعلق بالأصول من عقائد و تشريعات و قيم و أخلاق .

-سمة التغير فيما يتعلق بالفروع من اجتهادات المسلمين و إبداعاتهم.[4]

و بالتالي ففي حديثنا عن الهوية الإسلامية لدى الجالية المسلمة في الغرب يجب التركيز على هاتين الميزتين فهناك أمور لا يمكن الإستغناء عنها أو إستبدالها ،و هناك أمور و قصد التكيف و التعايش مع المجتمع المضيف يمكن استحداثها أو تكييفها مع الواقع المعيش .

و بما أن المقومات الثقافية للهوية الإسلامية هي :الدين الإسلامي و اللغة العربية ،و الإرتباط بالأمة فإنه يجب التركيز على هذه النقاط الثلاثة في محاولات الحفاظ و التمسك بهذه الهوية خارج نطاق العالم

---

[1]- التويجري :مصدر سابق ،ص47.

[2]- إيمانويل رنو :التصورات الأوروبية للهوية ،مفاهيم عالمية (الهوية) ،ترجمة:عبد القادر قنيني ،ط(المغرب ،الدار البيضاء ،المركز الثقافي العربي ،2005) ،ص143.

[3]- سليم أبو :تغيير الهوية الثقافية ،ترجمة :بهجت عبد الفتاح،المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ،اليونسكو ،عد،ص5.

[4]- صلاح الصاوي :الثوابت و المتغيرات في العالم الإسلامي المعاصر ،ط(لبنان ،بيروت ،دار قرطبة ،2003) ،ص31.

الإسلامي ،و ذلك بتوفير ما يمكن توفيره لتقوية هذه العناصر ،فحتى في علم الإجتماع فالمتعارف عليه "أن كل جماعة مندمجة في أمة تتقاسم معها الثقافة إلى درجة ما يكون لديها من الأسباب ما يجعلها تميز هويتها الثقافية عن ثقافتها القومية التي يرتبط بها المواطنون خارج ولائهم للجماعة ".[1]

و بالتالي يجب الحفاظ على الدين الإسلامي بتوفير مؤسسات ترعى هذا الشأن من مدارس إسلامية و مساجد و جمعيات دينية ،و للحفاظ على اللغة العربية كلغة جامعة للأمة الإسلامية يجب توفير الوسائل لتدريسها منذ المراحل الأولى للطفولة في إطار ما يعرف بالمدارس الموازية للمدارس الحكومية التي تدرس لغة البلد المضيف ،بالإضافة للجمعيات الثقافية و حتى المساجد التي تضطلع عادة بهذه المهمة ،و توفير الأساتذة المختصين بهذا الأمر حتى و إن تطلب استدعاءهم من البلاد الإسلامية و ذلك من خلال تشكيل روابط مع الدول الأصلية و هذا ما يعزز بطريقة غير مباشرة الشعور بالإرتباط بالأمة الإسلامية لدى الأقليات .

المطلب الثاني :التحديات التي تواجهها الهوية الإسلامية

تتعدد مصادر التحديات التي تواجه الهوية بقدر ما تضعف المناعة الثقافية لدى الفرد و المجتمع لكن المصدر الأساس لهذه التحديات هو :"السياسة الجديدة العالمية الرامية إلى تنميط البشر و القيم و المفاهيم لصياغة هوية شمولية في إطار مزيف من التوافق القسري و الإجماع المفروض بالقوة ".[2]

في العالم كيانات متعددة و مختلفة و لا يمكن طمسها بين ليلة و ضحاها وبل إن إلزام العالم كاملا بانتهاج نظام سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي واحد ،عمل ضد سنن الله عز وجل في الإختلاف و خروج

. عن منطق التاريخ و العقل ، ورغم الفشل المحتم لهذه السياسة إلا أنها تنجح على المدى البعيد في طمس بعض الخصوصيات الثقافية و الحضارية لبعض الشعوب و خاصة الأقليات ،فبالإضافة إلى كونها أجساما

[1]- سليم أبو :مصدر سابق ،ص6.

[2]- التويجري: مصدر سابق ،ص55.

غريبة في المجتمعات المضيفة يؤدي تطبيق مثل هذه السياسات عليها إلى طمس أجزاء كبرى من هوياتها الثقافية أو تغييرها على الأقل خاصة أنها تفتقر عموما إلى التنظيم الداخلي الذي إن وجد قد يساهم بشكل كبير ردع و إيقاف أو حتى التقليل من قوة هذه السياسات ،بدأت تحديات الأقليات المسلمة في أوروبا أواسط السبعينات حين بدأ مشروع الهجرة المؤقتة يتحول تدريجيا إلى إقامة شبه دائمة خاصة بعد انتقال عائلات هؤلاء مما خلق الحاجة الفعلية لإثبات الوجود و الهوية الخاصة ،مع العلم أن الدول المضيفة كانت تعمل على عكس هذا الإتجاه حيث دعت غالبيتها المهاجرين للعودة إلى أوطانهم مقابل تعويضات مالية كفرنسا و هولندا ،بالإضافة إلى تزايد العنصرية ضدهم من طرف مواطني هذه البلدان ،لكنهم و لأسباب عديدة آثروا البقاء رغم كل شيء و لم تكن التحديات كبيرة أو خطيرة على هوية هؤلاء لكن أدت نشأة الجيل الثاني و الثالث في هذه المجتمعات و في سياقها الإجتماعي ،التربوي و التعليمي إلى إحداث طفرة نوعية في التشكيلة السوسيوثقافية للجالية المهاجرة فقد أدى هذا إلى تغير في الإتجاهات الثقافية و الأخلاقية وفي النظرة للذات و المجتمع لدى الأبناء ،"وإعادة صياغة بعض الجوانب من الأبعاد الرمزية المحددة للهوية الثقافية مما نتج عنه اختلاف مع تصورات الآباء مما قد يؤدي إلى إنعدام التواصل بينهما "[1]، و هذه ما سماه (روجر باستيد)ب(التثاقف الرسمي) الذي يؤدي إلى تحولات و تغييرات في شكل الشعور و الإدراك لدى الأطفال الصغار الذين لا يستطيعون أن يخضعوا أنفسهم للإستراتيجية الثنائية التي اتبعها الآباء ، و لأنهم يتعايشون مع المنظومتين الثقافيتين للآباء و المجتمع المستقبل فإنهم يعانون صراعا يؤدي إلى توليد ثقافة توليفية من الإثنتين لكن تسيطر عليها الثقافة الغالبة. [2]
و إذا أسقطنا هذا الكلام على أبناء الأقليات المسلمة سنتفهم ما يعانيه هؤلاء من صعوبة في التكيف مع الوضع فمن جهة يجب عليهم الحفاظ على هويتهم الثقافية الإسلامية و التي غالبا ما تكون الأسرة المصدر الوحيد لها في ظل الغياب النسبي للمؤسسات التي توفر مصادر المعرفة بالذات ،و من جهة أخرى يجب التأقلم و التعايش مع المجتمع المستقبل ،مما يفرض عليه التفاعل مع الثقافتين دون الخلط بينهما مثلما

[1]- عبد اللطيف الفلق:الهجرة و الهوية بين هاجس العودة و مشكلات الإندماج،مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،الرباط ،2000، ص166.

[2]- سليم أبو :مصدر سابق ،ص9.

فعل الآباء ،لكن هذا يؤدي إلى نوع من التمزق لدى الفرد منذ طفولته مما يعيق نمو شخصية متزنة و ينتج عنه ازدواجية في السلوك نابعة من الرغبة المزدوجة في الحفاظ على الهوية من جهة ،و في الإندماج في المجتمع المضيف من جهة أخرى ،فهل ما تعانيه الأقليات المسلمة أزمة هوية ثقافية أو أزمة انعدام توازن ثقافي ؟.

يمكن القول عموما أن الجيل الأول لا يخلط بين مشكلة الهوية الثقافية و التي يتشبث بها و بين مسألة الإقامة ،فإنه غالبا ما يصرح برغبته في العودة إلى الوطن لكن الواقع يفرض عليه العكس على مستوى العمل و السكن و في التنظيم أو المساهمة في بناء المساجد و تنظيم الجالية و حتى في طلب أماكن للدفن و استقرار الأبناء هناك ،كل هذا يفرض عليه البقاء و ما يحدث للآباء في تفاعلهم مع الثقافة الجديدة يسمى (تثاقفا ماديا)أما بالنسبة لمشاكل الأجيال الشابة و رغم ما يطبعها من تباين إلا أن لها نقاطا مشتركة هي[1]:-تعتبر إشكالية بناء الهوية الفردية و الثقافية لدى هذه الفئات مشكلة محورية نظرا لما تعانيه من ارتباك في تحديد معالم أساسية لبناء صورة ذاتية متجانسة و إيجابية .

-في حالات المراهقة تسفر حالات الرفض التي ترافق سن المراهقة عن رفض مزدوج للثقافة الأصلية و ثقافة البلد المستقبل يعبر عنه بالعنف و السلوكات الجانحة .

-غالبية هؤلاء يعانون ضعفا في مهارات التعبير و المهارات اللغوية مما يعرقل مسارهم الدراسي، فالطفل في الأسرة المهاجرة لا يمكنه تعلم لغة أصلية متكاملة.

-رغبة العودة إلى الوطن تتراجع عند هؤلاء أمام المطالبة بالإندماج و بحقوق المواطنة في بلدان الإقامة .

-ضعف عامل القيم الروحية و الدينية لدى الشباب مما استرعى إهتمام الباحثين لكن في المقابل توجد فئات شابة استطاعت أن تشكل نخبة تتعامل مع النخب المحلية و في ميادين متعددة ،فهي يمكن أن تلعب دور القدوة و أن تمثل مفهوم اللاتموقع الثقافي (délocalisation).

[1]- عبد اللطيف الفلق:مصدر سابق، ص169-170.

-كما يعتبر الإندماج مشكلة في حد ذاته ،فالمهاجر و بنقله لكل خصوصياته من تقاليد و عادات و طريقة عيش و ممارسات دينية ،يصعب عليه الإندماج في البلد المستقبل ذو الثقافة و العادات المختلفة و خاصة ذو الممارسات الدينية المختلفة عنه ،بالإضافة إلى أن أي أزمة خاصة الإقتصادية منها يترتب عنها تغير في نظرة البلد المضيف للهجرة و طبيعة التعامل معها و الخطاب السياسي حولها ،مما يولد صراعا على مستويين منفصلين للهجرة : [1]

الأول:هو ظهور الحركات المعادية للهجرة و التي غالبا ما تكون ذات طابع عنصري باعتبار أن وجود هؤلاء المهاجرين هو الرمز الأكثر وضوحا للتغيرات التي تحدث على جميع الأصعدة.

الثاني:على مستوى الأقليات نفسها إذ أن وضعها الهامشي عموما يدفعها إلى دعم هويتها الشخصية و الجماعية ،و يمكن لهذا الدعم أن يأخذ شكلين :إنفصالي أصولي أو شكل التعبئة في داخل هذه المجتمعات لتحقيق المساواة و الإعتراف بها كجماعات متميزة .

فالعنصرية تمثل مظهرا صارخا للتهميش الذي يعاني منه المهاجرون حتى في حال حصولهم على الجنسية فهم لا يرقون إلى درجة المواطن الأصلي ،و تؤدي العنصرية إلى تحد آخر يواجه الأقليات المسلمة و هو صراع الأجيال و الذي يتسم بالعنف و التصادم نتيجة إصرار المهاجرين على التمسك بمقومات هويتهم في مقابل العنصرية التي يتعرضون لها ،و يبدأ التأثير بالظهور في العائلة حين يفقد الأب سلطته على الأبناء الراغبين في الإندماج و التكيف مع مجتمع الإقامة ، و ينتهي الأمر بالجماعة ككل إلى تبني إحدى الحركات الإجتماعية التالية :

1-**الحركة الإنصهارية** :حينما تجد الجماعة أنها غير مقبولة و غير مرغوب فيها بسبب خاصية أو أكثر في بنيتها ،و القبول هو (ما ترغب به كل جماعة إثنية) [2] فإنها تقوم بالتخلي قدر الإمكان عن هذه الخاصية (لغة ،دين،..) و تتبنى في المقابل كل الخصائص الهيكلية للأغلبية لتذوب فيها[3]، لكن هذه

---

[1]- ستيفن كالز :العولمة و الهجرة ،المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ،ترجمة:عبد الفتاح بهجت ،اليونسكو،عد156، 1998،ص34.

[2]- سليم أبو:مصدر سابق ،ص11.

[3]- أنتوني غدنز :مصدر سابق ،ص327.

الحركة لا يمكن أن تقوم بها الأقليات المسلمة مهما بلغت من ضعف و استضعاف نظرا لطبيعة مقوماتها خاصة مقوم الدين الذي هو الميزة الجامعة بينها لكنها يمكن أن تقوم بالحركة الثانية

2-**الحركة التعددية**:و فيها تحتفظ كل مجموعة بخصوصياتها الإثنية مع المساواة في الحقوق السياسية و المدنية ،فالتعددية هي رفض الذوبان و الإندماجية و الإنفصالية السياسية و الإستعلائية في آن واحد ،فهي تؤمن بقيمة الخصوصية و بالتنوع في إطار وحدة سياسية[1]، فإن توفر هذا النموذج للأقلية المسلمة في بلد معين فلا خطر في تبنيه .

و التحدي الآخر الذي يواجه الهوية مشكلة الزواج بالأجانب[2]، فالزواج المختلط بقدر ما يدل على انفتاح الجماعة يؤدي إلى مشاكل لا حصر لها بداية بالمشاكل القانونية الناتجة عن اختلاف تربية و دين كل طرف كما أنه عقد فاسد إن لم يتم وفق التشريع الإسلامي و هذا معناه عدم شرعية الأبناء الناتجين عن عقد الزواج المدني ،إلى جانب عدم تنشئتهم تنشئة إسلامية تحافظ على مقومات الهوية الوطنية و الدينية مما يؤدي إلى :-تأثر الأبناء بالحياة الأوروبية .

-عيش الأبناء بين مد و جزر داخل الأسرة المختلطة .

كما لا يمكننا التغاضي عن حملات التنصير التي تستهدف التجمعات الإسلامية و تغريبهم بالأموال و المزايا الوظيفية و الدورات المجانية، و من أشهر المنظمات التي تعمل ضد الإسلام في بريطانيا منظمة (y.w.a.m) ومنظمة (أعلام الشرق الأوسط) التي تهدف للقضاء على الإسلام في بريطانيا بأي شكل[3]، كذلك تعتبر فرنسا أهم راع للحملات التنصيرية في العالم باعتبارها راعية المذهب الكاثوليكي في أوروبا و من أهم المؤسسات التي تعمل على تنصير المسلمين في فرنسا جمعية (كوفردي نتردام دي سالارت) [4] و غيرها كثير ، وفي المقابل تضيق السلطات على التعليم الديني الإسلامي و تدعم بعض

[1]- أنتوني غدنز :المصدر السابق ،ص329.

[2]- محمد مصلح :تفاعلات الهجرة من الناحية الإجتماعية ،مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،الرباط ،2000،ص135-138.

[3]- الداغر :مصدر سابق ،ص354.

[4]- الداغر :المصدر نفسه ،ص395.

التيارات الهدامة التي تسعى لتشويه صورة الإسلام في الغرب كالبهائية و القاديانية و الأحمدية و بعض الفرق الصوفية و الشيعية المتطرفة ،وذلك من خلال توفير كافة الإمكانات التي يحتاجونها مادية كانت أو معنوية في بريطانيا و فرنسا و هولندا ،و تشويه صورة الإسلام الحقيقية على وسائل الإعلام خاصة بعد أحداث 11|9 .

المطلب الثالث: وسائل حماية الهوية الإسلامية لدى الأقليات المسلمة

يجب أن يتبع منهجا معينا في حال أردنا حقا حماية الهوية الثقافية الأقليات المسلمة يقوم أساسا على الرؤية الشمولية للواقع المعيش لهؤلاء بحيث لا يمكن الفصل بين الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و بين الأوضاع الثقافية و الفكرية و الإعلامية ،لأنه لا سبيل لتقوية الذات بتحصين الهوية و الحفاظ عليها في ظل أوضاع غير منسجمة مع طموح هذه الأقليات و ليست مواتية من جميع النواحي ،لذا يمكن تقسيم هذه الوسائل إلى مصدرين :

الأول :ينبع من الأقلية المسلمة ذاتها ،و **الثاني**:يعود لتدخل العالم الإسلامي في شؤون هؤلاء باعتبارهم جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية .

أما عن الأول فيتعلق أساسا بمدى تنظيم الأقلية سياسيا و اجتماعيا ،من حيث تأسيس جمعيات و مؤسسات ثقافية تعرف الأقلية بتراثها و دينها و تساعدها على عدم نسيانه في خضم الحياة المتسارعة في أوروبا الغربية ،و أهم شيء يجب التركيز عليه هو (التعليم الديني) و هذا ما توفره المساجد و الجمعيات الثقافية مثل مسجد باريس[1] الذي يحاول أن يلعب دور الناطق بلسان الطائفة الإسلامية في فرنسا لكن رغم هذا فإن السلطة الفرنسية لم تعترف به كممثل للطائفة بشكل كامل لأنه ببساطة لا يحظى بإجماع الطائفة الإسلامية في فرنسا ككل ،و هذا شرخ آخر يسببه الإنقسام الطائفي في صفوف المسلمين أما (المركز الثقافي و مسجد الدعوة) فيشتغل في مجالين كما يدل عليه اسمه المجال الثقافي و المجال الديني أما المركز الإجتماعي و الثقافي فينقسم إلى ثلاثة أقسام :

[1]- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص180.

قسم التاريخ و الفقه الإسلامي قسم القرآن الكريم ،و قسم الدراسات القرآنية ،و يسعى جاهدا لتعليم اللغة العربية و الحضارة الإسلامية بحيث تستقبل مدرسة المركز 350تلميذا ،أما فيما يخص الحياة الإجتماعية فإن المركز يسعى للإنفتاح على المجتمع الفرنسي بتنظيم محاضرات أسبوعية في مواضيع مختلفة كما يقدم معارض تعبر عن الحضارة الإسلامية و هو أيضا مجال حيوي للتعارف بين سكان الأحياء ، بالإضافة إلى المساعدات المالية المقدمة للمحتاجين. [1]

أما المجال الديني فهذا من اختصاص (مسجد الدعوة)فبالإضافة إلى الصلاة ينظم المسجد دروسا في مجال العلوم الإسلامية و تحفيظ القرآن الكريم وإنجاز عقود الزواج الشرعية ،و يبقى التنظيم نقطة الضعف الكبرى عند الأقليات المسلمة التي لا تتحد صفوفها تحت لواء واحد ،ففي معظم القوانين الغربية و الخاصة بالتعامل مع الأقليات العرقية داخلها تشترط وجود هيئة ممثلة للجميع تتحاور معها بخصوص شؤونهم ،و هذا ما تفتقر إليه الأقليات المسلمة ،هذا بالإضافة إلى التعبئة الفردية حيث تلعب الأسرة دورا كبيرا في حماية الهوية لدى أبنائها على الأقل قبل خروجهم إلى المحيط و الإحتكاك به حيث يقوم الفرد تلقائيا بتقسيم عالمه إلى قطاعين متجاورين قطاع العلاقات الثانوية في المجتمع المضيف الذي ينوي الإندماج معه و قطاع العلاقات الأساسية مع البيئة الضيقة للأسرة و الجماعة العرقية التي يحتفظ فيها بنماذجه الفكرية[2]، هذا على مستوى الأقلية نفسها ،أما على مستوى العالم الإسلامي فيجب عليه الإهتمام بهذه القسم من الأمة الإسلامية و تقديم الدعم الثقافي و التربوي و العلمي و المادي لها و مساندتها في حماية هويتها و صون ذاتيتها الحضارية ،و قد كان التنبيه لوجوب الإهتمام بالأوضاع العامة لهذه الأقليات متزامنا مع اليقظة الشاملة التي سادت العالم الإسلامي فصار الإهتمام بها من صميم العمل الإسلامي خاصة في العقود الأخيرة التي تصاعدت فيها موجات العنصرية الفكرية و السياسية المعادية للإسلام. [3]

و سنعرض في هذا المقام تجربة متميزة في إطار المنظمات و المؤسسات الإسلامية تتمثل في الإنجاز الذي

---

[1]- حسين عبد القادر:مصدر سابق، ص181.

[2]- سليم أبو :مصدر سابق ،ص8.

[3]- التويجري :مصدر سابق ،ص200.

حققته(المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة)في مجال الإهتمام بالحضور الإسلامي في الغرب و قد أكدت على دور الثقافة في حماية هوية الأقليات و دعت لتقريب الرؤى و توحيد المناهج و توطيد التعاون في العمل الثقافي الإسلامي في الغرب ،مع تصحيح المفاهيم و تحديد المصطلحات و إيجاد مرجعية إسلامية قيمية توجيهية تهدي هذه الأعمال و تحميها من الإستلاب و الإنغلاق معا ،تستمد هذه الإستراتيجية مبادئها و منطلقاتها من قواعد ثلاثة هي[1]:

1-القاعدة الإيمانية :أي أنها تستند إلى المرجعية القيمية الإسلامية مؤكدة على البعد الروحي للتنمية الشاملة المنشودة للمسلمين .

2-القاعدة التوازنية :تقوم على التوازن بين الأصالة و المعاصرة ،فمن جهة تعمد إلى ترسيخ قيم الإنتماء العقدي و الحضاري ، ومن جهة أخرى تسعى للإنفتاح على العصر و المحيط .

3-القاعدة الشمولية :أساسها العناية بجميع الجوانب الثقافية و الإجتماعية و التربوية .

و لقد حرصت منظمة (الإيسيسكو) على تفعيل هذه الإستراتيجية في الغرب فأنشأت (المجلس الأعلى للثقافة و التربية في الغرب)، و الذي باشر عمله بعقد سلسلة إجتماعات في بعض العواصم الأوروبية ،كما تقوم المنظمة بتنفيذ عدد من الأنشطة التربوية و الثقافية لصالح الجاليات و الأقليات المسلمة بالتعاون مع المراكز و الجمعيات الإسلامية في الغرب إيمانا منها بأن توفير المساندة و المؤازرة لهؤلاء لحماية هويتهم و الدفاع عن حقوقهم و مصالحهم سيخدم في النهاية مصالح الأمة الإسلامية ككل .

[1]- التويجري:المصدر السابق ،ص212.

المبحث الثالث :الحل القانوني لأوضاع الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية

إن الحديث عن حقوق الإنسان في الفكر المعاصر يجب أن ينصرف إلى عالميتها في كل من الثقافة الغربية و الثقافة العربية الإسلامية[1]، و يبقى العمل بهذه المبادئ و كيفية التعامل معها هو العنصر الأساسي في تقويم ما وصل إليه الغرب مع المسلمين في بلاد الهجرة على أساس ما يطالب به حوار الحضارات و حقوق و حريات الجالية الإسلامية المهاجرة ،إضافة إلى المساواة القانونية المعترف بها دستوريا لمواطني البلد الواحد كما أن هناك اعتراف فعلي أو ضمني بالحقوق الخاصة للأقليات في عدد من المواثيق الدولية و المعبرة عن الطبيعة الخاصة لها ،و هناك تركيز إضافي على المساواة الفعلية إلى جانب المساواة القانونية ،و يمكن الحفاظ على حقوق الأقليات عن طريق الدخول في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تبعا لميثاق (فيينا)حول قانون المعاهدات لعام1965،فمثل هذه النصوص تساعدها على ضمان حقوقها و تشجيعها على الإرتباط بهويتها الخاصة.[2]

لكن تبقى المساواة الفعلية و درجة تمتع الأقليات المسلمة بالحقوق المعترف لها بها رهنا بالأقلية نفسها ،من درجة التنظيم و التماسك الداخلي و القدرة على استغلال الأطر القانونية و الدستورية و كذا السياسية لخلق الظروف القادرة على تمكينها مجتمعيا .

-فما هو دور الدول الأم في حماية رعاياها في أوروبا الغربية ؟

-و ما هي الوسائل القانونية المتاحة للأقليات المسلمة في أوروبا الغربية؟

-و ما هو الدور العالم الإسلامي و القانون الدولي في حماية الأقليات المسلمة ؟

---

[1]- محمد الغزالي:حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة ،ط(مصر،الإسكندرية ،دار الدعوة ،2002)،ص4.

[2]- برقوق:مصدر سابق، ص16.

المطلب الأول:دور دول المنشأ في حماية رعاياها

إزاء كل الأوضاع التي تعيشها الأقليات المسلمة في الغرب يجب أن يلتزم العالم الإسلامي عموما و دول المنشأ خصوصا بشؤون هؤلاء الشباب الذين يعيشون في دول أوروبا الغربية و اتخاذ ما أمكن من إجراءات و تدابير لمساعدتهم على العيش الهانئ في هذه البلدان ،فلا يكفي تعزيز مطالبهم بالإندماج أو الحصول على جنسية البلد المستقبل أو الحصول على حقوق المواطنة ،بل يجب أيضا إعطاءهم حقوق الكاملة في بلدانهم الأصلية باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق لا بصفتهم مجرد أجانب من أصول إسلامية[1]،و يمكننا استحضار مثال على ذلك هو دولة المغرب فقد عبر الملك الحسن الثاني في عدة مناسبات عن هذا الأمر في قوله :"إننا لا نتحمل المسؤولية تجاه رعايانا داخل المغرب فحسب ،و لكن تجمعنا روابط البيعة كذلك مع المغاربة القاطنين في الخارج كيفما كانت وضعيتهم "[2].أو كما وجه هذا الكلام إلى الجالية المغربية نفسها في فرنسا عام 1985و بحضور الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران)حيث قال :"لا أود إنهاء هذا الخطاب دون أن أحثكم على الحفاظ على هويتكم الأصلية لكن مع الإنفتاح على ما يجري في أوروبا و على المستقبل العالم "[3].

و بهذا أكدت المغرب على روابط الإنتماء و الولاء و الشعور الوطني لدى رعاياها في الخارج بل إن العاهل المغربي أنشأ(مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين في الخارج) و التي تسعى إلى تسهيل اندماج المغاربة في دول الإستقبال إضافة إلى الشعور بالراحة داخل المغرب ،و هكذا يتجنبون الشعور بالقلق تجاه هويتهم مما يجعلهم طاقة غنية قادرة على المساهمة في تقدم المغرب و عصرنته .بالإضافة إلى هذه المؤسسة هناك مؤسسات أخرى يمتلكها المغرب تعمل في هذا الميدان و منها :

---

[1]- برقوق:مصدر سابق، ص21.

[2]- عبد الكريم بلكندوز :في الحفاظ على الهوية الوطنية لدى الشباب المغربي في أوروبا ،مطبوعات الأكاديمية المغربية ،الرباط ،2000،ص172.

[3]- بلكندوز :المصدر نفسه ،ص173.

(بنك العمل)الذي يضطلع بمهمة تشجيع المهاجرين المغاربة على الإستثمار بالمغرب ،وكذا قيام الحكومة بإعداد برامج تلفزيونية موجهة للمقيمين في الخارج و صياغة الميثاق الوطني للأسرة سنة1994الذي أولى اهتماما خاصا للأسرة المغربية المقيمة بالمهجر ،و تعيين ملحقين إجتماعيين على مستوى التمثيل القنصلي ،كل هذه المعطيات وأخرى تؤكد بالفعل توجه السياسة المغربية لمواجهة سياسة الإدماج التي تنتهجها الدول الأوروبية [1]،إذن من الواجب تقوية روابط الإنتماء إلى الوطن و ترسيخها عند الأجيال الجديدة و اللاحقة التي تولد بالخارج ،و إلا فثمة خطر تحول هذه الروابط إلى علاقات عادية مع بلد الآباء ثم مع بلد الأجداد ثم تغدو أطيافا في الذاكرة ليس إلا ،ثم ينتهي الأمر بها المطاف إلى انحلال الهوية [2].

فدول منشأ المهاجرين يمكنها تقديم الكثير من أجل جالياتها إذ تعد الحماية الدبلوماسية من الضمانات الفعالة لحماية رعايا الدول خاصة و أن التدخل الدبلوماسي لم يعد وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول كما كان في السابق [3]،و ذلك بتقرير عدم التدخل في شؤون الدول ،فالدولة تمتك وسائل متعددة لممارسة حمايتها الدبلوماسية لإصلاح ما يتعرض له رعاياها من ضرر نتيجة تصرفات دول أجنبية و تتنوع هذه الوسائل إلى :وسائل سياسية و وسائل قضائية .

بالإضافة إلى تحقق شروط معينة في هذه الدعوى تمنع أي استغلال سيء لها و هي :

-تتطلب دعوى الحماية وجود رابطة قانونية بين الشخص المضرور و الدولة التي تتبنى مطالبه و ذلك بأن يحمل جنسيتها.

-أن يستنفذ المدعي طرق الطعن الداخلية فربما يغنيه ذلك عن طلب الحماية من دولته.

-ألا يكون الفرد المضرور قد تسبب خطأ في إحداث الضرر و هو ما يعرف بالأيدي النظيفة كي لا يكون نظام الحماية مدعاة لغايات سياسية أخرى [4].

---

[1]- محمد مصلح:مصدر سابق، ص131.

[2]- عبد الكريم بلكندوز:مصدر سابق ،ص179.

[3]- بومعالي نذير :التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام و نظرية الاستنقاذ في الإسلام،المركز الجامعي بالمدية ،الجزائر ،ص1.

[4]- حسين حنفي عمر:دعوى الحماية الدبلوماسية لرعايا الدولة في الخارج، ط(مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005)، ص30-31.

أما عن وسائل هذه الحماية فإن أمام الدولة وسيلتين ،إما السياسة و إما القضاء و لها حرية الإختيار بينهما أو استخدامهما معا و لكل وسيلة جهات مختصة بمباشرتها .

أما الجهات المختصة بمباشرة الوسائل السياسية فهي:

1| الأجهزة الداخلية للدولة و المتمثلة في كل من رئيس الدولة و رئيس الوزراء و وزراء الخارجية باعتبارهم ممثلين للدولة كشخصية إعتبارية و هم أصحاب الإختصاص في الدفاع عن مصالح رعايا الدولة التي يمثلونها[1].

2| البعثات الدبلوماسية و القنصلية ،فطبقا للمادة (3)من إتفاقية (فيينا)للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961أن من المهام الأساسية للبعثة الدبلوماسية حماية المصالح الخاصة بالدولة المعتمدة و برعاياها في الدولة المعتمد لديها و ذلك في حدود ما يقبله القانون الدولي [2]،و وفقا للمادة (5) من إتفاقية (فيينا) للعلاقات القنصلية لعام 1963فإنه من مهام المبعوث القنصلي حماية مصالح الدولة الموفدة و مصالح رعاياها من أفراد و هيئات فمن واجبهم التأكد أن رعايا دولته يعاملون معاملة طيبة و يتمتعون بالحقوق المتفق عليها ،كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيلهم المناسب أمام محاكم و سلطات الدولة الموفد إليها [3].

هذا عن الوسائل السياسية، أما عن الجهات القضائية المختصة بمباشرة الحماية الدبلوماسية فهي:

1-المحاكم الدولية الدائمة:مثل محكمة العدل الدولية و بعض المحاكم الإقليمية كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

2-المحاكم الدولية المؤقتة:مثل محاكم التحكيم. [4]

[1]- حسين حنفي عمر:المصدر السابق، ص85

[2]- حسين حنفي :المصدر نفسه ،ص87.

[3]- حسين حنفي :المصدر نفسه ،ص90.

[4]- حسين حنفي :المصدر نفسه ،ص92.

إذن ،يمكن للدولة أن تمارس إجراءات الحماية الدبلوماسية من أجل الدفاع عن مصالح رعاياها التي تضررت من جراء دولة أجنبية ،ثم عجزت أنظمتها القضائية و القانونية عن إنصافهم و إصلاح أضرارهم ،لذلك تسارع دولهم إلى تبني قضيتهم حتى تكون ندا و خصما مساويا لتلك الدولة ،لكن قد ترى الدولة بما تملك من سلطة تقديرية صرف النظر عن تبني دعوى أحد رعاياها في سبيل دفع ضرر أكبر أو من أجل مصلحة عامة لكن التزام الدولة بالحماية الدبلوماسية لرعاياها هو نتيجة حتمية لتمتعهم بجنسيتها ،كذلك هو أحد حقوق الإنسان الطبيعية .

و قد سبقت الشريعة الإسلامية بقرون عديدة ما قاله الفقهاء المعاصرون في القانون الدولي ،إذ قالت بواجب الدولة و ضرورة التزامها بحماية رعاياها بصفة عامة أينما كانوا ،فالدولة و حاكمها مسؤولان أمام الله عز و جل أمام الرعية و هو ما يسمى في الفقه الإسلامي (نظرية الإستنقاذ) :"التي هي وسيلة لحماية المضطهدين في دينهم أو المأسورين أو المتعرضين لظلم و ذلك برفعه عنهم"[1].

لكن الملاحظ على الساحة الدولية هو لامبالاة المسلمين بهذا التشريع و بهذه المسؤولية و فتور هممهم تجاه ما تعرض له أهل الإسلام و كأن ذلك لا يعنيهم .

[1]- بومعالي نذير :مصدر سابق ،ص13.

المطلب الثاني :الوسائل القانونية المتاحة للأقليات المسلمة في دول أوروبا الغربية

كان للإهتمامات السياسية المحيطة بالدور و الموقف الإجتماعي و إمكانيات إحتواء المهاجرين و الأقليات العرقية في أوروبا أثرها في الحث على إنعام النظر في مفهوم المواطنة و فكرة المجتمع الديمقراطي ، وفي هذا الإطار أُقترحت مفاهيم للمواطنة كوسيلة للعمل و من بينها (المواطنة عبر القوميات)و (المواطنة عبر الثقافات)و (المواطنة الثقافية) و غيرها ،بل وقد قام العديد من علماء هذه البلدان بأعمال هامة بخصوص أثر السياسات و القوانين التي تتحكم في المواطنة و اكتساب الجنسية في دمج المهاجرين و في طبيعة العلاقات العرقية في المجتمعات الصناعية الحديثة ،و قد أصدرت هيئة المؤتمر الدائم للسلطات المحلية و الإقليمية لأوروبا إعلان (فرانكفورت)سنة 1991و الذي جعل عنوانه (نحو سياسة محلية جديدة للتكامل الثقافي المتعدد في أوروبا) و الذي يتضمن قسما عن توصيات السياسة تحت عنوان(المشاركة الفعالة للمهاجرين في الحياة السياسية المحلية) و تشتمل على المقترحات التالية [1] :

-لابد من إحتواء المهاجرين في الإستطلاعات العامة للرأي و المشاورات .

-ينبغي إقامة مجالس إستشارية في نطاق أجهزة صنع القرار للسلطات المحلية ،تحتوي عاملين منتخبين من المهاجرين و تنظم عن طريق الحي المختص في المدن الكبرى .

-يجب أن يمتد الحق في التصويت في الإنتخابات المحلية إلى الأجانب المقيمين لعدة سنوات .

-تيسير إجراءات الحصول على الجنسية و أن تزال العوائق أمام تعدد الجنسيات ،فهذا يدل على أفضل ممارسة في مجال المشاركة السياسية أما في المجال القانوني فيشمل دعوات تمديد حقوق الإقامة و المواطنة الرسمية المرتبطة بتوفير قدر أكبر للوصول إلى الحملة الإنتخابية و التعليم ،و الإسكان و سوق العمل و الرعاية الصحية و الخدمات الإجتماعية و التوصل إلى التأييد العام للأنشطة الثقافية و الدينية .

[1]- ستيفن فيرتوفيك:سياسات التعددية الثقافية و أساليب المواطنة في المدن الأوروبية ،ترجمة :حسن حسين شكري ،المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ،اليونسكو ،عد156، 1998،ص47.

و توصي في المجال الإجتماعي و الإقتصادي بتأسيس هياكل تنظيمية و مؤسسات تدعم أدوات التكامل و فصولا لدراسة لغة البلد المضيف و وكالات لتوظيف العمال و دورات للتدريب المهني .

و أما في المجال الثقافي يسلط مجلس أوروبا الأضواء على الحاجة إلى وضع توصيات خاصة في الخدمات العامة على سبيل أنها من التدابير اللغوية و على الحساسية بالنسبة للقيم الثقافية و التعرف على الممارسات الدينية و تسهيل تدريس اللغة الأم.

يحدد (ميل) خمسة أنماط من النشاطات و المؤسسات التي يستطيع الغرباء من خلالها أن يعبروا عن مصالحهم لنواب صنع القرار في الدولة و هي[1]:

-منظمات الوطن . -الهيئات الإستشارية على المستوى المحلي و القومي .

-مجالس الإتحادات و أماكن العمل . -الأحزاب السياسية أو الدينية و المؤسسات المدنية.

-وسائل المواجهة(المظاهرات -الإضرابات .....).

لكن قد تكون السلطات المحلية أنشأت هذه المؤسسات للمهاجرين و الأقليات العرقية كبديل عن حقوق التصويت الانتخابي و كقناة معبرة عن رأي المهاجرين و الأقلية العرقية و كخطوة تعليمية تجاه المشاركة النهائية الكاملة و كإشارة رمزية لتشجيع الانسجام العنصري ومكافحة التمييز العرقي و لتفادي الشعور بالإغتراب و الإستياء[2]و مثلها في ألمانيا :مجالس إرشادية و محلية و مفوضو مجالس بلدية لشؤون الأجانب ،و قطاعات مجالس بلدية للخدمة الاجتماعية .

في فرنسا وجدت مجموعة متنوعة من المؤسسات الإستشارية بين معظم الولايات و المجالس البلدية منذ سنة 1971و تعالج قضايا المهاجرين في الأقاليم ، و مكاتب العمل و اللجنة الإقليمية لإدراج المهاجرين.

في بريطانيا منح 75% من الأقليات العرقية حق المواطنة و امتيازات التصويت الكاملة في الإنتخابات .

[1]- ستيفن :المصدر السابق ،ص48.

[2]- ستيفن :المصدر نفسه ،ص49.

و المشكلة الأساسية لهذا التمثيل هي التحكم العميق و المركزي للدولة و سلطاتها المحلية في قوام و جداول أعمال الهيئات الإستشارية المعنية بالمهاجرين لأنها عموما من صنع الدولة أو تحت تمويلها ،وقد أدى التأثير المحدود لهذه الهيئات إلى الشعور بالإستياء لدى أفراد الأقليات خاصة الأجيال الراغبة في الإندماج ،لذا قامت اليونسكو لإدارة التحولات الإجتماعية بمشروع عنوانه(سياسات التعدد الثقافي و أشكال المواطنة في المدن الأوروبية)(mpmc)عام 1996 و يعنى المشروع بالطرق التي اكتسبت بها فئات المهاجرين و الأقليات العرقية الوصول أو العراقيل التي واجهتها في عدم الوصول إلى عمليات صنع القرار و غيرها من طرق المشاركة كما يتضمن دراسة لتطورات إطارات السلطة المحلية و جمعيات المهاجرين أو الأقليات و أشكال الإتصال بينهما فيما يتعلق بالوصول إلى التموين العام و الإسكان و تقديم الخدمات الصحية و السياسية و الثقافية و غيرها [1].

و بالتالي نلاحظ أنه و رغم حصول الأقليات الدينية على هذه الحقوق و توفرها على هذا القدر الهام من الإهتمام من السلطات إلا أنهم يدركون سيضلون ضيوفا في هذه البلدان و لا يمكن أهم التطلع إلى غير ذلك ،لكن يجب عليهم التكيف مع الوضع و الاستفادة منه قدر المستطاع لخدمة دينهم و أنفسهم و ذاك عن طريق توعيتهم بالظروف القانونية التي يعيشون فيها ،و بالحقوق الدستورية المعترف لهم بها لتحسين كثير من الأوضاع التي يعيشون فيها .

[1]- ستيفن :المصدر السابق ،ص52.

المطلب الثالث :دور العالم الإسلامي و القانون الدولي في حماية الأقليات المسلمة

باعتبار فئة الأقليات المسلمة جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي يجب على المسلمين ككل الإهتمام بأوضاعهم و مساعدتهم على المحافظة على كيانهم الخاص داخل الكيانات المتنوعة للدول الأوروبية ،و أهم شيء يجب التركيز عليه هو صون الهوية الثقافية للمسلمين تماشيا مع الظروف المحيطة بهم الطبيعية و المفروضة عليهم .

تقدم العالم الإسلامي بمشروع (فقه الأقليات) كحل للأوضاع التشريعية لهؤلاء ،و كان من أهم الداعين له و المدافعين عنه الشيخ (يوسف القرضاوي) إيمانا منه بأن أوضاع المسلمين في الغرب تحتاج إلى اجتهاد خاص لحل مشاكلها و توفيق أحوالها إلى أحكام الدين و هو المقصد العام من التشريع[1] و مما قاله في ذلك :"إن فقه الأقليات المنشود لا يخرج عن كونه جزءا من الفقه العام و لكن له خصوصيته و موضوعه و مشكلاته و إن لم يعرفه فقهاؤنا السابقون بعنوان يميزه "[2]،و قد عضده في ذلك الشيخ (بن بيه) بقوله :"إنشاء فقه للأقليات لا يعني إنشاء فقه خارج الفقه الإسلامي و أدلته المعروفة ،و إنما يعني أن هذه الفئة لها أحكام خاصة بها نظرا للضرورات و الحاجيات "[3].

[1]- محمد عبد العاطي محمد علي:المقاصد الشرعية و أثرها في الفقه الإسلامي ،دط(مصر،القاهرة ،دار الحديث ،2007)،ص117.

[2]- عبد المجيد النجار :منهج القرضاوي في فقه الأقليات ،ملتقى الإمام القرضاوي ،الدوحة ،قطر ،2007،ص3.

[3]- عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه :صناعة الفتوى و فقه الأقليات ،ط(لبنان ،بيروت ،دار المنهاج ،2007)،ص166.

و بالتالي فإن فقه الأقليات يبحث عن إيجاد مسطرة لسلوك الأقليات فهو عبارة عن واجبات الأقليات تجاه ثلاثة جهات :

1-تجاه المحافظة على ممارسة إيمانها و دينها على المستوى الفردي و الجماعي .

2-تجاه المجموعات الأخرى التي يجب التواصل معها ،بحيث لا تبني الأقلية جدار عزل حول نفسها أي أن هذا الفقه يُفعّل المشترك الإنساني بين جميع المجموعات تفعيلا للقيم المنصوص عليها في ديننا الحنيف من دعوة للتعارف و التراحم بين الناس .

3-فقه الأقليات يسهل الحياة اليومية و الدينية ،فهو يعطي المسلم فسحة في دينه و يسرا في أمره.

يعتمد فقه الأقليات على ستة قواعد كبرى [1]:

1-قاعدة التيسير و رفع الحرج:فالشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق و الإعنات فيه.

2-قاعدة تغيير الفتوى بتغير الزمان .

3-قاعدة تنزيل الحاجة منزلة الضرورة:مثل فتوى المجلس الأوروبي بإباحة شراء بيوت للسكن في ديار غير المسلمين بفائدة.

4-قاعدة العرف :فيما سنته الأنظمة و الأعراف في البلاد التي تعيش فيها الأقليات المسلمة من دخول الحملات الإنتخابية و ارتداء بعض الأزياء الخاصة .

5-قاعدة النظر في المآلات :الإستعمال الإجتهادي لهذا الأصل يكون أكثر ما يكون في الحالات ذات الخصوصية و في الظروف الإستثنائية ،فالحكم الشرعي إنما وضع لتحقيق مصلحة و في بعض الأحيان لا تؤدي الأحكام إلى تلك المصلحة بل إلى نقيضها و ذلك لخصوصية تطرأ على ذات تلك الأعيان و لعل

[1]- بن بيه :المصدر السابق ،ص173-269.

أبرز مظاهر هذه الخصوصية وضع (الأقلية)[1] ،تنبع خصوصية هذه الأقليات حسب الدكتور النجار من مجموعة صفات هي :

-الضعف بكل مظاهره (النفسي ،الإقتصادي و السياسي).

-الإنضباط القانوني :و هو خضوع هؤلاء للقانون الغربي الذي غالبا ما تتعارض مبادئه مع المبادئ الإسلامية و بالتالي الوقوع في مشاكل قانونية أو الحرمان من مزايا كثيرة .

-الضغط الثقافي الذي يؤدي إما إلى الإنسلاخ عن الثقافة الأصلية و إما إلى العزلة لحماية الهوية الثقافية و إما لردة فعل عنيفة على هذه الضغوطات .

-كونها امتداد حضاري للأمة الإسلامية يمكن أن تلعب دور الوسيط بين الحضارتين.

6-قاعدة قيام جماعة المسلمين مقام القاضي :و يتفرع عليها تصرفات المراكز الإسلامية في قضايا الأقلية المسلمة .

هذا عن التأصيل الفقهي لفقه الأقليات ،أما عن مناهجه فقد قدم الشيخ القرضاوي تأصيلا لها تقوم على أربعة أصول هي :

-التيسير و رفع الحرج :يقول الشيخ :"و من خصائص فقه الأقليات تبني منهج التيسير ما وجد إليه سبيل تبعا للتوجيه النبوي حينما بعث أبا موسى و معاذا إلى اليمن فأوصاهما بقوله (يسرا و لا تعسرا بشرا و لا تنفرا)فهذا الأصل يراعي ضعف المستفتي فيخفف عنه قدر الإمكان ."فيجب أن يقوم فقه الأقليات على التدرج رعاية لظروفهم و اغترابهم عن المجتمع المسلم ...فلا مانع أن نتدرج في تعاملنا معهم إذا كانت ظروفهم غير مساعدة).

[1]- عبد المجيد النجار :منهج القرضاوي في فقه الأقليات ،مصدر سابق ،ص24.

-الرسالية :هذا الفقه سيؤول إلى سلوكيات يقوم بها المسلم في المجتمع غير المسلم و بالتالي سيكون له أثر في موقف هؤلاء من الإسلام ،و قد عبر الشيخ عن هذا البعد الدعوي بقوله :"يجب أن يكون للمسلمين وجود إسلامي ذو أثر في بلاد الغرب ...فلو لم يكن للإسلام وجود هناك لوجب أن يعمل المسلمون متضامنين لإنشائه ليقوم على المحافظة على المسلمين الأصليين في ديارهم ...بالإضافة إلى نشر الدعوة الإسلامية ".

-الجماعية:أن يكون متجها إلى شؤون الجماعة أكثر من الفرد، يقول الشيخ في ذلك:"التركيز على الأقلية باعتبارها جماعة متميزة لها هويتها و أهدافها و مشخصاتها...و كيف تستطيع جماعة أن تعيش مع إسلامها في مجتمع غير مسلم قوية متماسكة، مؤمنة بالتنوع في إطار الوحدة "

-التحرر المذهبي :يقول :"من الضروري في فقه الأقليات و الفقه المعاصر بصفة عامة ألا يضيق المفتي المسلم على الناس بالتزام مذهب معين لا يخرج عنه بحال و إن كان فيه من التضييق على عباد الله ما فيه ...و الأولى بالمفتي أن يخرج بالناس من سجن المذهبية إلى باحة الشريعة الواسعة ،لبناء فقه أقليات متحرر من الإلتزام المذهبي مستفيدا من كل الإجتهادات الفقهية المذكورة "[1].

باستحداث هذا الفقه الخاص بالأقليات المسلمة و المراعي لظروفهم يمكن لهم الحفاظ على هويتهم مع احترام القوانين المعمول بها هناك ،لذا يمكن القول أن هذا أهم شيء قدمه العالم الإسلامي للأقليات المسلمة في الغرب .

أما عن الحلول الموجودة في إطار القانون الدولي فهي كثيرة و متعددة بل و متخصصة بدقة يمكن معها ضمان تغيير هذه الأوضاع بكل يسر.

إن مسألة حماية الأقليات من التمييز و العنصرية و الإضطهاد هل إحدى أقدم المسائل التي عني بها القانون الدولي ،و قد أدرجت حقوق الأقليات ضمن الإتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المزمع وضعها عام 1950

[1]- النجار:المصدر السابق، ص5-17.

و انظر :حسين حلاوة :الإمام القرضاوي و فقه الأقليات ،بحث مقدم لملتقى الإمام القرضاوي ،الدوحة ،قطر ،2007،ص38.

،و كانت هذه اللبنة الأولى للأعمال التحضيرية للمادة(27)التي تنص على أنه :"لا يجوز في الدول التي توجد بها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية ،أن يحرم الأشخاص المنتمون للأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم و إقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم "[1].

و تجدر الإشارة إلى أن أصحاب الحقوق الوارد ذكرهم في هذه المادة هم الأفراد المنتمون للأقليات لا الأقليات نفسها و بالتالي لا يعول على هذه المادة فيما يخص حقوق الجماعة ككل لكن على العموم هذه حقوق لا يمكن ممارستها إلا بالإشتراك مع باقي الأعضاء .

إذن، فالمادة (27)من العهد تضمنت ثلاثة أنواع من الحقوق للأقلية و هي:

-حق أفراد الأقلية في التمتع بثقافتهم .

-حق أفراد الأقلية في المجاهرة بدينهم و ممارسة شعائره .

-حق أفراد الأقلية في استخدام لغتهم [2].

و يسهر على تطبيق إتفاقيات حقوق الإنسان أجهزة دولية تقدم تقارير سنوية حول جميع الإنتهاكات و منها (لجنة القضاء على التمييز العنصري)و (المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو العقيدة)الذي تم تعيينه عام 1986و قد قدم مقرر اللجنة تقريرا عام 1999حدد فيه فئات انتهاكات الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب و التمييز القائمين على أساس الدين و جاء في التقرير:

-انتهاك الحق في مبدأ عدم التعرض للتمييز في شؤون الدين .

-انتهاك مبدأ التسامح بشأن أمور الدين .

[1]- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ،المركز العربي لاستقلال القضاء و المحاماة ،سلسلة الثقافة القانونية ،مصر ،2000،المادة (27).

[2]- عبد الرحيم محمد الكاشف :الرقابة الدولية على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ،دط(مصر ،القاهرة،دار النهضة العربية ،2003)،ص799.

-انتهاك حق المرء في إظهار دينه أو معتقداته[1].

كذلك قدم المقرر الخاص بالأشكال المعاصرة للعنصرية و التمييز العنصري و كراهية الأجانب تقريرا عام 1993 تضمن الممارسات العنصرية المعاصرة تحت عناوين أهمها [2]:

-أنشطة حركات اليمين المتطرف .

-التمييز ضد السود .

-التمييز ضد العرب.

هذا بالإضافة إلى نصوص قانونية أخرى نعرض لبعضها دون نصوصها :

-إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المؤرخ في 20نوفمبر 1963.

-إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب و التمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد المؤرخ في 25نوفمبر 1981.

-في متع التمييز ضد الأقليات و حمايتها القرار1999|23للجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان (دورة 51).

-إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو قومية و إلى أقليات دينية و لغوية المؤرخ في 18ديسمبر 1992 [3].

[1]- الكاشف:المصدر السابق، ص98.

[2]- الكاشف:المصدر نفسه، ص104.

[3]- وائل أنور بندق :الأقليات و حقوق الإنسان ،ط(مصر ،الأسكندرية ،مكتبة الوفاء القانونية ،2009).

إذن ،فالنصوص كثيرة و الحقوق المكفولة بها متعددة يبقى على الأقليات المسلمة أن تعرف هذه النصوص و تدافع عن وجودها من خلالها ،فالتعامل العاطفي مع أوضاعها لن يجدي نفعا ،القانون هو الحل و من أمثلة ذلك ما ورد في دراسة قام بها أحد الباحثين الأكاديميين و أكد فيها أن حرية إرتداء الحجاب في فرنسا مكفولة من طرف القانون الفرنسي نفسه ،رغم ما استجد من تقارير و قوانين بهذا الشأن [1].

[1]– عصام نعمة إسماعيل :حول حجاب المسلمات في فرنسا يبقى القضاء ملاذا لحماية الحرية الدينية ،المستقبل العربي ،عد 301،ص14-23.

الفصل الثالث: مساهمة الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي في غرب أوروبا

المبحث الأول

دور أفراد الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي.

المبحث الثاني

دور الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي.

المبحث الثالث

دور المؤسسات والمنظمات الإسلامية في خدمة الحوار الإسلامي المسيحي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يتطلب العمل الإسلامي في أوروبا الغربية جهودا مشتركة تسهم فيها الأقليات المسلمة بدورها والعالم الإسلامي ومؤسساته بدوره، ولا جدوى من هذا الأخير دون المساهمة الفاعلة من أصحاب القضية، فالتحدي الأكبر الذي يواجهنا اليوم كأمة إسلامية هو اعتبار الغرب لنا تحديا استراتيجيا له، يعد العدة الكافية لمواجهته[1] فعلينا إذن التفكير بشكل جدي لنكون على مستوى التحدي الحضاري المفروض علينا وذلك بالعودة إلى قيم حضارتنا ,فلا أحد يستطيع أن ينكر علينا امتلاك مقومات إثبات الذات وفرض الوجود والتزاحم في ساحة التدافع الحضاري ,ومن بشائر النهضة الإسلامية في هذا العصر إنشاء (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة) التي تأسست سنة 1982، والتي من بين استراتيجياتها[2]:

- إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب.

- إستراتيجية الاستفادة من العقول المهاجرة في الغرب.

- إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية.

وهذا إيمانا منها بقدرة هذا القسم من الأمة الإسلامية على العمل لصالح الأمة أفرادا وجماعات ومؤسسات ,لا أن يكون وجودهم امتدادا لسياسات خارجية أو أن ينقل معه نزاعات الشرق أو أن يلهث وراء سفاسف الأمور وينشغل عن أمور أهم فعليه أن يساهم في تقديم رؤية حضارية متكاملة لعلاقة إيجابية مع الغرب، فيختصر بذلك قسما طويلا من طريق نجاح الحوار الإسلامي المسيحي.

- فماذا يمكن أن يقدم أفراد الأقليات المسلمة لصالح هذا الحوار؟

- وماذا يمكن أن تصنع الأقليات كجماعات إسلامية بشأن الحوار؟

- وما هو دور المنظمات والمؤسسات الإسلامية هناك في هذا الأمر؟

---

[1]- عبد الله العليان: الإسلام والغرب ما بعد 2001/9/11، ط1 (المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005) ص 18.

[2]- التو يجري: مصدر سابق، ص 97.

المبحث الأول: دور أفراد الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي.

اكتسبت الأقليات المسلمة في معظم البلدان الأوروبية كيانا قانونيا يوفر لها إمكانات الاندماج في المجتمعات التي تعيش فيها على نحو لا يفقدها هويتها وخصوصياتها بحيث صار اندماجهم في الحياة العامة لا يتعارض مع خصوصيتهم الحضارية، كما ترتبط هذه الجماعة بالجانب الاجتماعي عن طريق السلوك القويم والمشاركة الفعالة في الخدمات الاجتماعية والإنسانية[1] ,وبتعبير أشمل أن يكونوا مواطنين فاعلين في وطنهم الثاني وبهذا تمتلك هذه الفئة من العالم الإسلامي موقعا حضاريا يؤهلها للحوار والتعايش مع مجتمعاتها بل والعمل أيضا من أجل دينها وأمتها، وكل هذا انطلاقا من رصيدها الثقافي والحضاري الذي من المفروض أنها مشبعة به، والذي يمدها بأسباب التواصل مع المجتمعات غير الإسلامية التي تتعايش معها في شتى المستويات، وسنتحدث في هذا المبحث عن المستوى الفردي الذي يتجسد في السلوك الشخصي الملتزم بأخلاقيات الإسلام التي تحث على حسن المعاشرة والاندماج في المحيط الاجتماعي والسعي في نفع الناس والإخلاص في العمل فيعطي الفرد المسلم انطباعا حسنا في المحيط الذي يعيش فيه ويكون تجسيدا للدين الذي يعتنقه فيغير الصورة المشوهة التي تذاع عنه وذلك على عدة مستويات:

- فماذا عن العمل على المستوى الإنساني لصالح الحوار الإسلامي المسيحي؟
- وماذا عنه على المستوى الثقافي؟
- وماذا عنه على المستوى العملي؟

[1]- زكي ميلاد وتركي علي الربيعو: الإسلام والغرب الحاضر والمستقبل، ط2 (سوريا، دمشق، دار الفكر، 2001) ص 119.

المطلب الأول: على المستوى الإنساني.

يعتبر التسامح الحضاري القاعدة العامة التي يبني عليها المسلم علاقته بغير المسلمين ,وهو تسامح ينطلق من الإيمان بوحدة الأصل الإنساني وبالقيم والمثل العليا التي يدين بها البشر في كل مكان، وهي قيم الخير والعدل والفضيلة، لكن تأثير أفراد الأقلية المسلمة في مجتمعاتهم يتوقف على مدى سلامة الكيان الفكري والثقافي لهم فكلما كانوا متشبعين من الثقافة الإسلامية عقديا وأخلاقيا كلما ترجموا هذه القيم إلى سلوكيات إنسانية تسهل عليهم الإندماج في مجتمعاتهم المؤمنة بقيمة الإنسان وحقوقه وإعطاء صورة أفضل عن دينهم التي تجتهد وسائل الإعلام في تشويهها يوما بعد يوم، لكن الواقع المعاش قد يغير تلك الصور المنقولة ويثبت عدم صحتها، لذلك فإن حجر الزاوية في عملية التوفيق أو الإنفتاح الواعي على هذه المجتمعات هو الحفاظ على الذات الحضارية والإنتماء المتميز إلى تاريخ وقيم الإسلام , وانطلاقا من هذه الذاتية نتعامل مع الآخر، ويمكن في هذا أن نعود لتاريخنا، فالماضي الإسلامي ليس أمجادا نتغنى بها بل يمكننا جعله خريطة ثقافية وسياسية وإنسانية شاملة نستخرج منها معالم تقودنا في طريقنا وسط هذا العالم، "فعلاقتنا بالآخر ينبغي ألا تذوب ذاتيتنا وهويتنا وإنما ننطلق من أصالتنا في تكوين صلات عادلة مع الآخر"[1].

كما يجب أن ننظر للإنسان كإنسان قبل كل شيء، فالأكثرية من الغربيين التي تعود يوميا في استنتاجاتها إلى العقل في التعامل مع المسلمين في الغرب قد تكون أقرب شريحة يمكننا التحاور معها من هؤلاء خاصة إذا أحسنا استخدام العقل والكلمة الطيبة أو حتى القدوة الحسنة، فقد نقل إلينا (محمد عبده) في إحدى كتاباته قوله: "رأيت الإسلام موجودا عندهم من دون مسلمين"[2].

فهذا يعني أن الغربي "إنسان يؤمن بالقيم والأخلاق ويحترم الذات الإنسانية ويحميها من كل معتد شرط أن يكون الإنسان مواطنا"[3] وهذا ما يتوفر في غالبية أفراد الأقليات المسلمة في غرب أوروبا

---

[1]– محمد محفوظ: الإسلام والغرب وحوار المستقبل، ط1 (المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1998) ص 21.
وانظر: وتركي علي الربيعو: الإسلام والغرب حوار يتجدد ونظرة نحو المستقبل، مجلة الكلمة، لبنان عد 21، 1998، ص 150.

[2]– غريغوار منصور مرشو وسيد محمد صادق الحسيني: نحن والآخر، ط1 (سوريا، دمشق، دار الفكر، 2001) ص 123.

[3]– إسماعيل راجي الفاروقي: نحن والغرب، د ط (الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، باتنة، د ت) ص 9.

وبالتالي فليس هناك مانع من احترام الغربيين لهم، خاصة إذا استبعد أفراد الأقليات المسلمة في علاقتهم بهؤلاء العنصرية الدينية والأيديولوجية، فعليهم التعامل مع الإنسان الغربي باحترام بغض النظر عن عقيدته التي يعتبرونها صحيحة أو خاطئة، فالإسلام كدين يأخذ مكانه بين العقائد الأخرى، وهو كثقافة يؤكد قيمة الاختلاف وهو كحضارة يحتوي الآخر ويتحد معه بل وكل الآخرين بالطريقة نفسها ,رغم ما يروج من أنه مركز التطرف والتعصب، كما أن التسامح ليس مقصورا على المجال الديني فقد ارتفع به القرآن الكريم إلى مكانة المبدأ العالمي في علاقاتنا الشخصية المتبادلة، فالتسامح تعامل لطيف متبادل فهو "أن يستقر الإنسان على إيمانه ومعتقداته وأن يتجاوز موضوع عقيدته، حتى يمكن أن يضع نفسه في وضع يرحب فيه بالآخر"[1] ,فهو بهذا يتضمن قدرا معينا من الحرية وقد كفلت الشريعة الإسلامية حرية العقيدة بل ووضعت حدودا لحمايتها وهي:

1/ إلزام الناس باحترام حق الآخر في اعتقاد ما يشاء وأن يعمل وفقا لعقيدته، فلا إكراه في الدين وهناك طريق الهداية بالحسنى والإقناع بالعقل لا بالقوة.

2/ إلزام صاحب العقيدة نفسه بأن يحمي عقيدته، فإن لم يستطع فعليه الهروب بدينه وإلا فقد ظلم نفسه قبل أن يقع عليه ظلم غيره[2].

ومن هذه الرؤية الإيجابية للعلاقة الإنسانية بين المسلمين والغربيين في أوروبا يتضح أن الحوار إن قام على قاعدة الاحترام المتبادل والاعتراف بالمغايرة من كلا الجانبين سيتغلب على المعوقات والصعوبات، خاصة إذا استغلت الأقليات المسلمة وأفرادها ما هو متوفر هناك من حرية التعبير والفكر المكفولين بالقانون، وبذلك يمكن بناء "جسر تعبره الإنسانية نحو آفاق الغد في ظل القيم و المثل التي جاءت بها الأديان السماوية و ارتكزت عليها القوانين الدولية "[3] ,لكن الشيء الخطير في الموضوع هو عدم ثقة هؤلاء في أنفسهم فهم مازالوا يشعرون بأنهم وجود غريب في هذه المجتمعات

[1]– عبد الوهاب بوحديبة: حول التسامح في الإسلام، ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، عد 120/176، ص 93.

[2]– سعد الدين صالح دداش: الحرية الدينية أسسها وضوابطها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، عد 17، 2008، ص 306.

[3]– عبد الله علي العليان: حوار الحضارات،ط1(الأردن,عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004)، ص83.

لا خيار أمامه إلا الإنعزال. -كما أشرنا سابقا في مباحث الفصل الثاني- مع أن الوضع السليم أن يتواصلوا مع واقعهم و يسجلوا حضورهم الإيجابي و الفاعل و يعطوا حلولا و أطروحات تحتاجها الحياة هناك انطلاقا من دينهم , و من ذلك بناء صداقات و علاقات شخصية قد يكون لها الأثر الكبير في دورهم في هذه المجتمعات، فقد أشارت بعض الدراسات[1] إلى أن حوالي (53.4%) من المسلمين في ألمانيا لا يقيمون أية علاقة صداقة مع الموطنين الألمان مقابل (41%) لهم مثل هذه العلاقة الأمر الذي يعزز عدم اندماجهم في المجتمع الألماني، و يجعلهم جماعة هامشية غير مؤثرة, كما أن نسبة (97.7)% من المبحوثين لا ينتمون إلى أحزاب أو جماعات ألمانية مما يعزز شعورهم بعدم الإنتماء لهذا المجتمع، و بالتالي صعوبة العمل الإسلامي داخله ,فإن لم يشعر المسلم بقوة حضوره و قوة شخصيته فلن يفعل شيئا لصالح نفسه فضلا عن دينه و أمته.

المطلب الثاني: على المستوى الثقافي.

تعج الثقافة الإسلامية بكل ما يعزز روح التفاهم و التسامح و قبول الآخر وفتح المجال للإطلاع على الإنتاجات الثقافية و المعرفية و الفكرية للأمم، و العمل على استثمارها و توظيفها وفق ما يدعم التفاهم و التوافق و التواصل بين الأمم و الحضارات، و يرسي أسس التفاهم و التقارب "فحتمية الحوار أمر يحث عليه الإسلام و تستوجبه مصلحة المسلمين، و إن عالمية ديننا خير شاهد على أن الحوار أحد أهم مرتكزا ته"[2] ,و لكن عمل أفراد الأقليات المسلمة في الغرب بهذه المبادئ مرهون بمدى تشربهم بها و مدى ثقتهم في دينهم و هويتهم التي تسهم مكونات بشرية و مؤسسات ضخمة على توفيرها و العمل عليها، و نحن لا ننكر ما يعانيه هؤلاء من شدة وطأة التحديات الثقافة في الغرب عليم إلا أن "حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثل خطرا كاسحا و مدمرا إلا على الشعوب و الأمم التي تفتقر إلى ثوابت ثقافية أما تلك التي تملك رصيدا ثقافيا و حضاريا غنيا فإنها

[1]- محمد ناجي الجوهر: مصدر سابق، ص 113.

[2]- صالح بوبشيش: مستقبل العلاقات بين المسلمين و الغرب و حتمية خيار الحوار، مجلة الإحياء ، جامعة الأمير عبد القادر_الجزائر، عد8، 2004، ص52.

قادرة على الاحتفاظ بخصوصياتها و النجاة من مخاطر العولمة و تجاوز سلبياتها" [1] ,بل يجب عليهم كافة أن يستفيدوا من العولمة للإسهام في الحضارة الإنسانية و في صنع موقع ثقافي متميز في الغرب حسب ما هم مأمورون به من الله سبحانه و تعالى.

فالأقليات المسلمة في الغرب و في كثير من الأقطار تتوفر لها فرص كثيرة للعمل الثقافي، حيث تتيح لها القوانين المحلية إنشاء الجمعيات و الهيئات و الروابط التي تنظم علاقات الأقليات فيما بينها وفيما بينها و بين المجتمع الذي تعيش فيه، كما تتيح لها ممارسة شعائر دينها و القيام بأنشطة ثقافية تعرف بها عن نفسها و تبحث لها عن موقع في وسط التنوع الثقافي في المجتمعات الغربية، و تغيير الصورة القاتمة و المعروفة عنها، و بذلك تمهد السبل لتنمية علاقات التعاون و حسن الجوار بين الأفراد، بالقدر الذي يكفل لها تقوية كيانها وبالتالي تسجيل حضورها على الساحة وإحكام علاقات مع الفئات والطوائف المختلفة في المجتمع الذي تعيش فيه فإذا "ارتقت الأقليات المسلمة أفراد وجماعات إلى هذا المستوى من التعامل والتجاوب والتحاور مع مجتمعاتها، كان لها حضور متميز في ميادين العمل العام وكان لها تأثيرها في مجريات الأمور، وكان لها بعد ذلك كله صوتها المسموع و ذكرها المحمود"[2] .

كما يجب على أفراد الأقليات المسلمة أن يستغلوا الفراغ الروحي الذي تعاني منه المجتمعات الصناعية الغربية " فالمسيحية في علاقاتها بالفرد و المجتمع لم تعد مؤهلة لإعطاء الأجوبة الملائمة التي توفر للإنسان الغربي مستوى من الطمأنينة و التوازن الذاتي" ،"لكن قيم الدين الإسلامي ترشحه لأن يكون بديلا بجدارة لغيره إذ أنه الدين الوحيد ذو الروحية السماوية التزيهية، إنه الدين الذي جاء مؤهلا لصيانة الصحة النفسية و الوقائية من الأضرار التي تسببها تلاطمات الحياة"[3]. و قد أدرك

---

[1]– حسن عزوزي: متغيرات و تحديات أمام الواقع الثقافي للمسلمين في الغرب، مجلة الإحياء ، جامعة الأمير عبد القادر_الجزائر، عد8، 2004، ص103.

[2]– التو يجري: مصدر سابق، ص203.

[3]– سليمان عشراتي: الإسلام رافد روحي لديمومة مدنية الغرب، ، مجلة الإحياء ، جامعة الأمير عبد القادر,الجزائر، عد8، 2004، ص 14-15.

الغرب هذا التأثير في الإسلام فبات يوسع مجالات انفتاحه على الديانات الأخرى كالبوذية و الهندية و الصوفية و الدعاية لها، للحد من تأثير الإسلام الحقيقي، لكن الوجود الإسلامي في الغرب رافد مهم للتعريف المباشر بالدين الإسلامي و رغم كل الخطط و البرامج لبناء جدران بين الإنسان الغربي و الإسلام لمنع الإحتكاك به، فبقاء الفئات الغربية على جهلها بالإسلام يكفل بقاء الغرب منغلقا في وجه هذا الدين الذي لا يقاوم، لذلك فعلى أفراد الأقليات المسلمة كسر جدار العزلة و الشعور بالنقص و التأقلم مع الواقع و المحيط و الثقة بالنفس ,و هذا لا يأتي إلا بإدراك حجم المسؤولية التي يتحملها هؤلاء للقيام بمهمتهم الرسالية.

المطلب الثالث: على المستوى العملي.

المسلم كالريح الطيبة أينما حل نفع، و كذلك حال كل أفراد الأقليات المسلمة فيجب عليهم أن يتعلموا هذا الأثر و يطبقوه في حياتهم العملية، فالعمل عبادة، و نفع العباد فريضة و اكتساب القوة و صنع التقدم من مقتضيات الحياة الكريمة.[1] لذا فعليهم إدراك أن كونهم في مجتمعات صناعية يحتم عليهم تغيير الصورة السائدة عنهم كونهم عالة على المجتمعات التي يعيشون فيها، إرتفاع نسبة البطالة في وسطهم و نوعية الأعمال التي يقومون بها و اعتمادهم على المساعدات الإجتماعية خير دليل على الضعف الساري في كيانهم[2] فعليهم أن يكونوا عمليين أكثر وأن يسدوا النقص الموجود فيهم، فإن كان عائق اللغة فليتعلموها، و إن كان المستوى العلمي فليرفعوا منه، و إن كانت مهاراتهم المهنية السبب فليرفعوها، المهم أن يحسنوا أوضاعهم وأن يحسوا في قرارة أنفسهم فردا أنهم صورة و تجسيد حي لدينهم، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن قدرا كبيرا مما يعانيه المسلمون من ازدراء و تمييز راجع لكون هذه الأقليات غالبا بؤر توتر في المجتمعات التي تعيش فيها, فالأقليات في هذا الموقع الاستراتيجي تستطيع فعل الكثير لتصحيح الصورة البشعة عن ديننا ,"لكن هناك عناصر من أبناء الجالية الإسلامية بدؤوا بالظهور الفعال على الساحة الغربية ومن واجبنا تدعيم هذه العناصر لأن

[1]- محمد الغزالي: مصدر سابق، ص 125.

[2]- محمد ناجي الجوهر: مصدر سابق، ص105.

خطابهم يمكن أن يكون نواتا لخطاب إسلامي عصري مؤهل لمحاورة الغرب"[1] ,و قد حاول الشيخ يوسف القرضاوي وضع واجبات على المغترب القيام بها مقسمة إلى خمسة محاور:[2]

- واجبه تجاه نفسه أن يحفظها و يحميها و ينميها.

- واجبه تجاه أهله بأن يحميهم ويقيمهم على الإسلام.

- واجبه تجاه إخوانه بأن يتحد معهم.

- واجبه تجاه المجتمع الذي يعيش فيه بأن يدعوه بالحكمة.

- واجبه تجاه قضايا الأمة بأن يهتم بها ويعمل على نصرتها من موقعه هناك.

[1]- سليمان عشراتي: مصدر سابق، ض 130.

[2]- حلاوة حسين:مصدر سابق، ص 31.

المبحث الثاني: دور الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي.

لم تعد الدعوة الإسلامية خدمة للإسلام عقيدة وشريعة فحسب، بل أصبحت ضرورة سياسية دفاعا عن العرب والمسلمين، ومصاولة لأعدائهم الكثيرين كما أنها أصبحت ضرورة اجتماعية وثقافية[1] وعند قلة الدعاة وغلبة الجهل كما في البلاد غير الإسلامية تكون الدعوة فرض عين على كل مسلم ومسلمة كل بحسب طاقته ,كذلك حال الأقليات المسلمة في غرب أوروبا فليس شرطا أن تحمل رايات الدعوة صريحة ومعلنة ولكن القدوة الحسنة في هذا الأمر تكفي، فقد جذب عدد الداخلين الجدد في الإسلام من أهل الغرب اهتماما كبير بسبب تزايد أعدادهم خاصة مع الأزمات الدولية[2] التي كثيرا ما تسترعي انتباه هؤلاء فيبدون رغبة في التعرف على الإسلام خاصة وأن الغربي إنسان ذو عقل نقاد خصب للتفكير نتيجة التطور والتقدم الذي يعيشه، لا أقل عند شريحة كبيرة من المجتمع فعلينا بالتالي استغلال هذه النقاط لتحسين صورة الإسلام لدى هؤلاء والتخلص من صوره المشوهة ، وهذا الأمر إن تحقق فسيخدم الحوار الإسلامي المسيحي خدمة جليلة.

- فماذا يمكن أن تقدم الأقلية المسلمة للحوار الإسلامي المسيحي على مستواها الداخلي؟

- وماذا عن مستواها فيما بينها كأقليات مسلمة؟

- وماذا عن دورها على مستوى التعامل مع الآخر؟

[1]- صالح نعمان: الاكتساب الحر للإيمان من مظاهر حرية الاعتقاد، المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر عد 17، 2008، ص 238.

[2]- أنكه بوزنيته: من أسلم من أهل الغرب حديثا آراء وآفاق، الإحياء، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر ,عد 8، 2004، ص 286.

المطلب الأول: خدمة الأقلية المسلمة للحوار الإسلامي المسيحي على مستواها الداخلي.

يقول الشيخ القرضاوي: "اعتقد أنه من الضرورة للإسلام في هذا العصر أن يكون له وجود في تلك المجتمعات المؤثرة على سياسة العالم، فالوجود الإسلامي ضرورة في أوروبا والأمريكيتين وأستراليا، فهذا الوجود ليس مجرد كيان لا هدف له ولا رسالة وإنما عليه أعباء ثقيلة يحملها عن الأمة، فهو ضرورة لتبليغ رسالة الإسلام وإسماع صوته ودعوة غير المسلمين إليه بالكلمة الطيبة والحوار والأسوة الحسنة"[1].

نلاحظ كم أن الشيخ يولي أهمية كبرى للوجود الإسلامي في الغرب نظرا لإدراكه كم أن هذا الوجود جوهري بالنسبة للإسلام وللمسلمين وقضاياهم اليوم خاصة إن كان هذا الوجود ذو نفوذ وثقل هناك، وهذا نقيض ما يعتقده البعض من عدم جواز السكن في بلاد الكفر، فإن أدركت كل الجاليات والأقليات المسلمة الدور الذي تستطيع القيام به خدمة للأهداف العليا للعالم الإسلامي وفي مقدمتها إبراز صورة الإسلام الحقيقية باعتبارها سفيرة له في تلك البلدان، وتصحيح الأخطاء والشبهات التي تنشر عنه في وسائل الإعلام، حينها ستعرف قيمتها كأمل للإسلام والمسلمين في تغيير الواقع وبالتالي ستسد نقاط الضعف التي في كيانها وتنظم نفسها داخليا، وتنسق الأعمال والنشاطات مع غيرها من الأقليات المسلمة، وأهم شيء يجب التركيز عليه هو التنظيم، ويقصد به تأسيس الجمعيات والروابط وبناء المساجد وإصدار النشرات الإعلامية، وإنشاء أجهزة وخلايا لرعاية وصيانة أفراد الأقلية والإطلاع على مشاكلهم والعمل على طموحاتهم، وهذا القدر من التنظيم لا يتأتى إلا بوجود قيادات واعية بالعمل الموكل إليها بحيث تعمل على إخراج المسلمين من عقلية (القرية) للعمل على تحسين ظروفهم عموما في ظل القواعد التي تحكم الدولة التي يعيشون فيها[2].

بالإضافة للتنظيم السياسي، كما يجب الإهتمام أيضا بالحصانة الثقافية ,ومعناه أن تعمل قيادات الأقلية على توفير أفضل الظروف للحفاظ على الهوية الإسلامية، فإذا كانت الأقلية محصنة ثقافيا ودينيا حينها يمكنها العمل لصالح الحوار الإسلامي المسيحي بحيث تكون قد اكتسبت منهجية للتعامل مع الغرب تقوم على ثلاثة أسس[3]:

---

[1]- حسين حلاوة: مصدر سابق، ص 29.

[2]- برقوق سالم: مصدر سابق، ص 19.

[3]- تركي علي الربيعو: مصدر سابق، ص 151.

1/ الإلتزام بالأصالة والقيم الحضارية للإسلام.

2/ الإنفتاح والتعاطي الموضوعي مع العصر ومتطلباته.

3/ تأسيس خطاب حضاري منبثق من قيمنا وأصالتنا ومنسجم والتعاطي مع الآخر.

فإذا كانت الأقليات المسلمة على هذا القدر من التنظيم الداخلي والإنسجام، استرعت اهتمام و احترام الغربيين من عامة الناس الذين يتعاملون معهم كل يوم وبذلك يصححون الصور التي يتلقاها هؤلاء عن الإسلام من خلال وسائل إعلامهم فالتعرف على فرد مسلم أو مسلمة في إطار العمل أو الدراسة أو أي نوع من العلاقات كفيل بإلغاء أو على الأقل الشك في الآراء المسبقة عن هذا الدين, بالإضافة إلى أن الزواج من أهم الفرص للتعرف على الإسلام عن كثب"[1] ,فكل مسلم أو مسلمة في الغرب سفير لدينه من حيث يدري أو لا يدري وقد أشار الشيخ القرضاوي إلى مراعاة البعد الدعوي في الفتاوى الموجهة للمسلمين في الغرب ومثال ذلك: فتوى بقاء المرأة على زواجها إن هي أسلمت دون زوجها[2] ,فمثل هذه الفتوى تعطي انطباعا لدى الغربيين بأن الإسلام دين يحترم العلاقات الإنسانية ويحترم الحرية الشخصية، ولا يقوم بأي إجراء لهدم أسرة أو قطع علاقة إنسانية، وذلك طبعا ليس على حساب الأدلة الشرعية، فهذه الفتوى قديمة وخاصة بأهل الذمة وأحكامهم.

إذن فالأقلية المسلمة هي أحد المستويات التي يمكن للحوار الإسلامي المسيحي أن ينجح فيها وذلك على مستوى العلاقات الإنسانية والثقافية التي تنظمها أو تشارك فيها هذه الأقلية فإن إقامة علاقات ثقافية نشيطة وذات فعالية ومردود واقعي، على أي مستوى من المستويات، يتطلب انتهاج الطرق القانونية، وسلوك المنهج العلمي الذي يفضي إلى أقوم السبل المؤدية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ويقتضي هذا أن يرجع في إقامة هذه العلاقات إلى القوانين المحلية والتقيد بها[3] سواء على الصعيد الداخلي للأقلية أو على الصعيد الخارجي مع الأقليات الأخرى.

---

[1]- أنكه بوزنيته: مصدر سابق، ص 291.

[2]- عبد المجيد النجار: فتوى القرضاوي في فقه الأقليات، مصدر سابق، ص 10.

[3]- عبد العزيز التو يجري: الحوار من أجل التعايش، ط1 (مصر, القاهرة، دار الشروق، 1998) ص 143.

إذن ,إن تأثير الأقليات الإسلامية في المجتمعات التي تعيش في محيطها يتوقف على مدى سلامة الكيان الفكري والثقافي لها، وعلى مناعتها الأخلاقية فكلما كانت هذه الأقليات متماسكة عقائديا وأخلاقيا وواعية برسالتها الحضارية كان ذلك أقرب إلى التأثير الإيجابي المتحضر في بيئتها ومحيطها.

المطلب الثاني: خدمة الأقليات المسلمة فيما بينها للحوار الإسلامي المسيحي.

-كيف يمكن أن نتقدم بصيغ حوارية مع الآخر إذا كنا نحن منقسمين مع ذاتيتنا ومختلفين مع بعضنا البعض، فما هي الأسباب التي تجعلنا نطلب الحوار بيننا قبل الحوار مع الآخر؟

الواقع أن هناك أسبابا جوهرية حالت دون التوافق والانسجام والتعايش مع الذات الجمعية للأمة الواحدة ,منها على سبيل المثال لا الحصر أننا تراجعنا عن استلهام معاني التعدد والتسامح والتعايش مع الأفكار والآراء واختلافها مع أن الإسلام كان السباق إلى قبول الاختلاف واعتباره سنة كونية وخلقة إلهية لا تخضع لمشيئة الإنسان، ولكن من المفروض أن يكون هذا الاختلاف في الأمة الواحدة اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد،و الذي لا يرفض الآخر ويتمسك بالأحادية في الرأي، فهذا الأمر منبوذ في بلاد المسلمين فكيف إن كانت هذه الإنقسامات في صفوف الأقليات المسلمة في البلاد الغربية ولأسباب يمكن تجاوزها بكل بساطة.

فالإسلام واحد و يجب أن نقدمه على هذا الأساس للآخر الذي لا يعرفه، وإنما التعدد المشروع هو تعدد الأفكار والمناهج والسياسات.

يقول الشيخ القرضاوي في هذا الموضوع مؤصلا[1]: "لا مانع أن تتعدد الجماعات العاملة للإسلام ما دامت الوحدة متعذرة عليهم بحكم اختلاف أهدافهم واختلاف مناهجهم ومفاهيمهم واختلاف ثقتهم ببعضهم البعض، على أن يكون هذا التعدد تنوعا وتخصصا لا تعدد تعارض وتناقض فيقف الجميع صفا واحدا في كل القضايا المصيرية التي تتعلق بالوجود الإسلامي وبالعقيدة الإسلامية وبالشريعة الإسلامية وبالأمة الإسلامية ويكون حسن الظن والتماس العذر قائما فلا تأثيم ولا تضليل ولا تكفير" .

كما أن الحاجة إلى التسامح ماسة بين هذه الأقليات فعليها إتباع سلوك اليسر وتعدد الممارسات الدينية داخل الدين الواحد، فالإسلام دعا لتقبل الإختلاف في القضايا الفرعية والإجتهادية فالخلافات

[1]- عبد الله العليان: مصدر سابق، ص 81.

الجزئية في أمور الدين كما يقول محمد الغزالي: "واقع لابد منه وتجاوزها لما هو أهم منها واقع لابد منه كذلك"[1].

كما أن هذا أمر يرفضه ديننا لأنه يصرف الأمة ويشغلها بالقضايا الفرعية ويخلق العداوة بين الأخوة فينسون أنهم مستهدفون، فتتحول القوة الذاتية للأمة إلى ضعف وتفرق بين أبناء الدين الواحد مما يجعل قلوبهم شتى وبأسهم بينهم شديد, وهو ما يوهن قدرتهم على الإصلاح والتآلف والتحاور على رفعة شأن الأمة ورقيها، فلن تستطيع الأقليات المسلمة تحقيق النجاح في طرق وأساليب ومنطلقات الحوار مع الآخر المختلف إلا إذا أرست تقاليد القبول بالتعدد والمغايرة في الأفكار والإجتهادات بين تياراتها ونخبها، لذلك فالحوار الداخلي بين الأقليات المسلمة أصبح فريضة وضرورة للحفاظ على تماسكها ووحدتها، فيجب عليها أن تتحد في وجهات النظر حيال القضايا المشتركة التي تعنى بوجودها وقوة حضورها ومكانتها على جميع الأصعدة في المجتمعات الغربية.

على الأقل يجب أن يتفقوا على إنشاء مؤسسات كبرى تقوم بدور المحاور عنها في كل بلد غربي حتى وإن كانت أكثر من جالية، ذلك أن الدول الغربية لا يمكنها التعامل مع كل جالية على حدة فيما يخص الحقوق والمطالب فهي تتعامل معها جميعها كأقليات دينية ولا تراعي في ذلك –ولا يمكنها– خصوصية كل جالية لوحدها وذلك فيما يخص القوانين العامة.

ولذلك فقد جعل الفقهاء من خصائص فقه الأقليات ميزة (الجماعية) فهو فقه موجه للجماعة ككل ليؤكد على الترابط الإجتماعي وقوة تأثيره ويقول الشيخ القرضاوي: "أعتقد أنه من اللازم والمهم للفقيه أن يهتم بالجماعة وضروراتها وحاجاتها المادية والمعنوية والآنية والمستقبلية وألا يغفل تأثيرها في سير الجماعة وقوتها"[2]. ومن ذلك مثلا إجازة أخذ قروض بفائدة من أجل شراء البيوت في البلاد الغربية، فامتلاك بيت في الغرب أنزل منزلة الضرورة، من أجل الإستقرار النفسي لهؤلاء، ومن ثم الإجتماعي والإقتصادي من خلال التخلص من مصاريف الإيجار، وكذلك من أجل خلق وجود دائم للمسلمين بالغرب.

[1]– العليان: المصدر نفسه, ص 189.

[2]– النجار: منهج القرضاوي في فقه الأقليات، مصدر سابق، ص 13.

المطلب الثالث: خدمة الأقليات المسلمة للحوار الإسلامي المسيحي على مستوى الآخر:

كل عمل جماعي مشترك يجب أن يتم وفق إرادتين متفقتين، و يجب أن يهدف إلى غاية تحقق مصالح طرفين أو أكثر، "فالحياة المعاصرة حوار دائم و مستمر و الفعل الإنساني المؤثر في محيطه فعل ينطلق من حوار جاد و هادف"[1]، فالحوار ليس ترفا فكريا و إنما هو ضرورة حياتية تمليها طبيعة العصر و تؤكدها الرغبة في العيش بأمان في ظل التسامح والتعايش بين الشعوب فيجب النزول به كثقافة وسلوك من رفوف الدراسات الأكاديمية إلى شرائح المجتمع المختلفة كي لا ينحصر في دوائر وفئات معينة "فليس المطلوب أن ينادي كل طرف بضرورة الحوار وإنما لابد من إثراء هذه الضرورة بحقائق اجتماعية ثقافية، سياسية وحضارية حتى تتشكل الإرادة الجماعية الفاعلة والمتجهة إلى إثراء التجربة الإنسانية"[2]، كذلك حال الأقليات المسلمة في غرب أوروبا فعليها أن تؤكد رغبتها في العيش المشترك في هذه البلدان، و على هذه الأخيرة إثبات الشعور نفسه.

بالنسبة للأقليات المسلمة و بحكم صفة المواطنة التي تتحلى بها غالبيتها يجب الشعور بالولاء لهذه البلدان التي قدمت لها مأوى و مصدرا للعيش، و قد أفتى المجلس الأوروبي للإفتاء و البحوث بأن واقع المسلمين في الدول الأوروبية المتميزة بالتعددية الدينية و الثقافية و الإثنية القائمة على السلم المحقق للأمن و الكافل للحقوق المشتركة يحتم عليهم كمواطنين المحافظة على ما يقتضيه عقد المواطنة من التزام بالقوانين، ويحتم عليهم كذلك كمقيمين بصفة مؤقتة أن يلتزموا أيضا بالتعهد الذي أمضوه مع الدولة المضيفة، وعموما فعلى المسلمين جميعا الإلتزام بأخلاقيات الإسلام بما فيها أحكام الحلال و الحرام سواء في بلاد المسلمين أو غيرها.[3] فعلى المسلمين المقيمين في البلاد الغربية غير الإسلامية إقامة علاقة تعاون جماعي في إطار القوانين و الأنظمة المحلية لخدمة أهداف سامية في مقدمتها الدعوة إلى الإسلام بالحكمة و الموعظة الحسنة، بكل ما في ذلك من معاني و دلالات، دون إخلال بواجب الانضباط في السلوك و احترام القوانين، و في ذلك يقول محمد الطالبي: "الحوار ليس عملا سياسيا يعتمد على فن التنازل و التواطؤ، بل هو أرفع مستوى يفرض الصراحة التامة.. و هكذا نجد من جديد ضرورة التبشير و الدعوة كاملة غير منقوصة و لكن في صيغة أخرى تخلصت من أدران الجدل

---

[1]- التويجري: العالم الإسلامي في عصر العولمة، مصدر سابق، ص 127.

[2]- تركي الربيعو: مصدر سابق، ص 148.

[3]- بن بية: مصدر سابق، ص 292.

و الدعاية فتصبح الدعوة بهذا المنظور أصلا تفتحا على الغير و انتباها عليه، تصبح بحثا متواصلا عن الحقيقة و ذلك بالتعمق في فهم القيم الدينية و الإيمان بها إيمانا راسخا حتى تصير حياة الناس شهادة بحتا"[1] ,و كذلك بالمشاركة في المجتمع الذي تعيش فيه، في كل شأن من شؤونه العامة بحث يندمج المسلمون في المحيط العام سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا مما يترع عليهم صفة الولاء لهذه الأوطان، لكن هذا الولاء لا يعني قطع الصلة ببلدان المنشأ كما لا يؤثر على الولاء للأمة الإسلامية و الذي لا يتعلق بإقليم معين فهو ولاء نفسي و عقدي متعلق بالهوية الإسلامية.

كما أن خاصية(الجماعية) التي يؤكد عليها فقه الأقليات تتجاوز جماعة المسلمين لتشرك باقي المجتمع و ذلك بتقديم حلول حضارية مرجعيتها الإسلام للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الغربي مثل مشاكل الأسرة[2] .

كما يجب أن تسهم الأقليات المسلمة بتقديم رؤية حضارية لعلاقات الإسلام بالغرب حيث تطور من رؤية الخطابات الإسلامية للحضارة الغربية من جهة، ومن جهة أخرى تصحح من رؤية الغربيين للإسلام بإزالة التشويهات المتعمدة والخوف المصطنع حوله، الصورة التي تنامت كثيرا بفعل الإعلام الذي يتلاعب بهذه الورقة ويدفع بالأوضاع إلى الصدام والعداء فيبدأ من التهويل بهذا الوجود المتنامي واعتباره مصدر خطر على الحياة بربطه بالتطرف والإرهاب، وأنه يصطدم بالقيم الغربية وحضارة الغرب، فعليها إذن أن تقدم نفسها بعكس هذه الظنون والافتراءات[3].

كما أن من العوامل التي تسهل اندماج المسلمين في المجتمعات الغربية بحيث تكون خير سفير للإسلام ,العمل بكيفيات مثمرة وفعالة على تغيير أحوالهم الاجتماعية والمدنية فالترقية الاقتصادية خير دعاية يقوم بها المسلم لصالح الإسلام أما البقاء على الأوضاع المزرية والمتدنية التي هم عليها فلا يزيد إلا من حال التهوين والذل التي عليها الإسلام والمسلمون في أوروبا[4]. وقد تنبأ الكثيرون بأن مستقبل الإسلام سيكون في أوروبا والغرب نظرا لكون الإنسان الغربي قد استوفى كثيرا من المؤهلات القيمية التي تجعله على قابلية كبيرة للإفادة من تعاليم الإسلام ومن نظمه الروحية والنفسية يقول الشيخ القرضاوي: "اعتقد أن علاقة المسلمين بالغرب يمكن أن تتحسن وتتطور وتأخذ دورا إيجابيا إذا

---

[1]– محمد الطالبي: الإسلام و الحوار، وثائق عصرية في سبيل الحوار بين المسلمين و المسيحيين، المكتبة البولسية، لبنان، ص 54.

[2]– النجار: منهج القرضاوي في فقه الأقليات، مصدر سابق، ص 11.

[3]– زكي ميلاد: مصدر سابق، ص 119.

[4]– سليمان عشراتي: مصدر سابق، ص 26.

وثق المسلمون بأنفسهم واستمسكوا بالعروة الوثقى عروة الإسلام ووقفوا أمة واحدة لها رسالتها الحضارية والإنسانية والدينية ولها ماضيها وتراثها ومستقبلها المرجو أيضا"[1] .

المبحث الثالث: دور المؤسسات والمنظمات الإسلامية في خدمة الحوار الإسلامي المسيحي.

أشرنا سابقا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الأقليات المسلمة في خدمة قضايا الأمة الإسلامية ومن بينها قضايا الحوار الإسلامي المسيحي، لكن أهمية هذا الدور تتعاظم إذا تعززت بدعم المؤسسات الإسلامية له، خاصة تلك التي تعمل في إطار العمل الإسلامي المشترك، وتعد العلاقات الثقافية في إطار المنظمات الدولية والإقليمية من أقوى الوسائل للتعاون فيما فيه مصالح مشتركة للشعوب، ويتوجب على الأقليات الإسلامية حيثما كانت أن تشارك مؤسساتها التربوية والثقافية والاجتماعية في أعمال هذه المنظمات والهيئات الدولية وأن تستفيد من الفرص التي تتيحها في إقامة شبكة من العلاقات الثقافية المنتجة التي تصب في اتجاه خدمة مصالحها. "ومن المؤكد أن الأقليات الإسلامية ستحقق لذاتها منافع جمة وفوائد كثيرة، إذا ما وفقت لإقامة علاقات ثقافية غنية مع جميع شرائح المجتمعات التي تندمج فيها وتتعايش معها، فمن شأن تقوية العلاقات الثقافية بين الأقليات الإسلامية وبين غير المسلمين، أن تنشئ روابط إنسانية متينة ترسخ الوجود الإسلامي في هذه الديار، وتساهم في إبراز الصورة الحقيقية للإسلام"[2] وهذه النتائج ستخدم الحوار الإسلامي المسيحي خدمة جليلة.

– فما دور المؤسسات والمنظمات الإسلامية في خدمة الحوار الإسلامي المسيحي على مستوى الأقليات المسلمة؟

– وماذا عنه على مستوى الدول المستقبلة؟

– وماذا عنه على مستوى دول المنشأ؟

[1]– حسين حلاوة: مصدر سابق، ص 30.

[2]– التويجري: الحوار من أجل التعايش، مصدر سابق، ص 143.

المطلب الأول: على مستوى الأقليات المسلمة.

بصرف النظر عن النشاط التنظيمي للمسلمين في أوروبا الغربية يمكن تصنيف المنظمات والمؤسسات الإسلامية إلى ثلاثة مجموعات أساسية[1]:

1/ المجموعات التي نشأت خارج الجالية وبعيدا عن مفاهيمها واحتياجاتها.

2/ المجموعات التي قامت كامتدادات لتنظيمات وحركات قائمة في بلد المنشأ.

3/ المجموعات التي تأسست على يد الحكومات أو على يد وكالات الحكومات.

لكن بالرغم من هذا التنوع الظاهري إلا أن هذه المنظمات أو الحركات تجمعها محاولة تأسيس شكل من أشكال الشرعية الإسلامية كرد فعل على التأثير الأوروبي[2] على الجاليات المسلمة هناك، فدور المنظمات الإسلامية على مستوى الجالية الإسلامية يتمثل في دمجها أو عزلها عن المجتمعات التي تعيش فيها، وعموما فإن الملاحظ أنها تعمل في الاتجاهين، لكن ما تحتاجه الأقليات المسلمة في الغرب وتستطيع المنظمات الإسلامية توفيره لها متعلق أساسا بالحفاظ على هويتها في تقوية روابطها بالأمة الإسلامية ومن ذلك:

– دعم المؤسسات الدينية في البلدان المضيفة الخاصة بالأقلية للحفاظ على هويتها.

– محاولة توفير الكتب الإسلامية التي تعرفها بالإسلام من المصادر الأصلية.

– دعم تعليم اللغة العربية، وبناء معاهد خاصة بها وتوفير أساتذة متخصصين فيها، الأمر الذي قصر فيه العرب بشكل ملحوظ.

– دعمهم بالدعاة والعلماء ليعرفوهم بأمور دينهم, يتكلمون بلسانهم ويعايشونهم فيجمعون الكلمة على الهدى والقلوب على التقى والعزائم على الخير

– كما تحتاج إلى إقامة مؤتمرات ولقاءات خاصة بهم لدعمهم معنويا وذلك بمساهمة كبار العلماء والدعاة والمفكرين الذين تنتعش الأنفس بوجودهم، كي لا يشعروا بأنهم بعيدون ومعزولون عن الأمة الإسلامية.

---

[1]– نيلسون: مصدر سابق، ص 199.

[2]– نيلسن: المصدر نفسه، ص 202.

– وأهم شيء يجب أن تعمل عليه المنظمات تجاه الأقليات المسلمة،هو توحيد كلمتهم في جهة واحدة للحفاظ على كيانهم المعنوي ووجودهم الاجتماعي[1].

فإن استطاعت المنظمات الإسلامية أن تلبي قسما من هذه الاحتياجات ضمنت استقرارا نسبيا في الأقليات المسلمة ,وبالتالي ستتوجه للعمل الخارجي والمتمثل في العمل على القضايا الكبرى للأمة ومنها المساهمة في الحوار الإسلامي المسيحي و مساعدة الأقليات المسلمة على الإستقرار والإندماج في محيطها.

المطلب الثاني: على مستوى الدول المستقبلة.

تحولت مسألة التنظيم في صفوف المنظمات الإسلامية في أوروبا الغربية إلى ضرورة ملحة من أجل إعادة بناء الحياة الدينية هناك، لكن الملاحظ أن غالبية المنظمات والتي أنشأت بسبب هذه الضرورة لم تكن بالضرورة إسلامية بشكل واضح بل معظمها ذات خلفية عرقية أو إقليمية أو مهنية، وجدير بالذكر أن أغلبها كان مرتبطا بشكل خاص بالمساجد بالتوازي مع إقامة شكل من أشكال التربية الإسلامية للأطفال, هذا عن المنظمات التي نشأت في البلاد المضيفة، أما المنظمات الأخرى فهي فروع أو وكالات لمنظمات أصلية تأسست في بلد المنشأ ومثالها حركة (أهل الحديث) الهندية، وحركات باكستانية مثل (جماعة الإسلام).

وانطلاقا من الضغوطات التي يفرضها السياق القانوني الأوروبي تحاول هذه المنظمات تطوير تنظيمها تماشيا مع القوانين الأوروبية الخاصة بالجمعيات وذلك قصد الحصول على الإعتراف الرسمي بها من أجل التمويل المادي[2]. لكن لا يجب أن يكون هذا هو الهدف الأسمى لهذه المنظمات بل أن يكون هو الأرضية التي تبدأ بها ومنها عملها الرسالي هناك، فاعتراف الدول المضيفة بهذه المنظمات والحركات يعطيها نفوذا قانونيا لدى السلطات لإثبات وجودها وإرساء قواعدها الاجتماعية والاقتصادية أو بمعنى أدق خلق وجود إسلامي دائم ومستقر في هذه البلدان، ثم العمل من أجل السلم والتعايش ونشر الثقافة الإسلامية بهذا الشأن والتعريف بالإسلام وحضارته ومؤهلاته الحضارية للتعايش والحوار وإنشاء مؤسسات خاصة بهذا الجانب المتعلق بالحوار بين الأديان خاصة الحوار الإسلامي المسيحي, ومنها أيضا المساعدة على تطوير أطر إعلامية وقنوات اتصال قادرة على تعديل

[1]– حسين حلاوة: مصدر سابق، ص 33-34.

[2]– نيلسون: مصدر سابق، ص 204.

صورة الإسلام والمسلمين في هذه الدول[1] خاصة بعد أحداث 2011/09/11، فعلى المسلمين أن يثبتوا بطلان الصور النمطية عنهم من خلال التحاور مع من يظنون فيه الخير والصلاح من علماء ومثقفي الغرب[2]. لكن هذا سيكون أكبر تأثيرا وأعم فائدة إذا تم في إطار مؤسسات خاصة بهذا الأمر.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة السعودية تشرف على عدد من المنظمات التي تتمتع بنفوذ فعلي بين صفوف المسلمين في أوروبا، وتعمد وزارة (الدعوة والإفتاء) إلى توظيف وتعيين أئمة للمساجد في أنحاء مختلفة من أوروبا وخصوصا في بريطانيا.

وتعتبر (رابطة العالم الإسلامي) أكثر هذه المنظمات أهمية، بالإضافة إلى (اتحاد المنظمات الإسلامية) الذي يقوم بالإشراف على عدة مساهمات بخصوص الحوار الإسلامي المسيحي وتفعيله على المستوى الدولي خاصة في أوروبا.

ويتوجب في هذا المجال التعجيل بإعادة النظر في التشكيلات والهياكل والمؤسسات الدينية وواجهات التمثيل الإسلامي، بحيث يتولى التنشيط فيها أولوا القدرة والكفاءة الحقيقية، إذ أن بقاء هذه المرافق في يد المعوقين علميا وثقافيا وتخطيطيا يفاقم من الوضع[3]، ويلقي بتبعات الضعف والقصور على الإسلام ذاته.

المطلب الثالث: على مستوى دول المنشأ في العالم الإسلامي

تقع على منظمات العالم الإسلامي ومؤسساته المعنية بالعمل الثقافي العام مسؤولية كبيرة في إطار العمل الثقافي المشترك، إذ أن الأقليات الإسلامية في حاجة شديدة إلى أن تقف هذه المنظمات إلى جانبها، وتدعمها وتقدم لها الخدمات التربوية والعلمية والثقافية وتوفر لها المساندة والمؤازرة في كل الأحوال لأن نجاح هذه الأقليات في حماية هويتها و الدفاع عن حقوقها ومصالحها يخدم في نهاية المطاف المصالح العليا للعالم الإسلامي[4]، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر تجربة متميزة للعمل الإسلامي المشترك في إطار المنظمات والمؤسسات الموجه للجاليات والأقليات المسلمة يتمثل في الإنجاز

---

[1]- برقوق: مصدر سابق، ص 21.

[2]- صالح بوبشيش: مصدر سابق، ص 48.

[3]- سليمان عشراتي: مصدر سابق، ص 29.

[4]- التويجري: العالم الإسلامي في عصر العولمة، مصدر سابق، ص 211.

الذي حققته (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة) في مجال الإهتمام المخطط والمدروس بشأن الحضور الإسلامي في الغرب، ويتمثل هذا الإنجاز في (إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب) التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة شهر نوفمبر عام 2000، ولقد حرصت المنظمة على وضع هذه الاستراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي للجاليات الإسلامية في الغرب ساعية إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية[1]:

1/ تأكيد دور الثقافة في حماية الهوية الحضارية للجاليات والأقليات المسلمة.

2/ تقريب الرؤى وتوحيد المناهج وتوطيد جسور التعاون بين العاملين في حقل العمل الثقافي الإسلامي في الغرب.

3/ تصحيح المفاهيم وتحديد المصطلحات.

4/ إيجاد مرجعية إسلامية قيمية توجيهية تهدي الأعمال وتحميها من الإستلاب والإنغلاق معا.

و من الأمور التي يمكن أيضا لدول المنشأ المساهمة بها:

– تشجيع الجامعات الإسلامية على استقبال أبناء الجاليات الإسلامية سواء على حسابها أو على كفالة مؤسسات أو منظمات ومثالها الجامعة الإسلامية بماليزيا الرائدة في هذا المجال.

– إنشاء وكالة عليا للحفاظ على حقوق الأقليات المسلمة وتكون تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بحيث تقوم بدراسات ميدانية وعلى أساسها تكون الحلول العلمية والعملية لهذه الأوضاع[2].

– تفعيل الحوار الإسلامي المسيحي عن طريق تبادل الزيارات وتنظيم منتديات حوارية مشتركة بين الجمعيات الإسلامية والمسيحية والحرص على إعلانها عبر وسائل الإعلام الغربية.

– التأكيد على أن الوجود الإسلامي في الغرب ليس فيه ما ينذر بالصدام بل هو رافد حضاري عريق يمكن الإستفادة منه على عدة أصعدة.

[1]– التويجري: المصدر السابق، ص 211.

[2]– برقوق: مصدر سابق، ص 20.

– السعي إلى حسن استغلال واستثمار أصوات المثقفين الغربيين المناهضين لدعوات الصدام والصراع بين الإسلام والغرب وذلك باستقطابهم ودعوتهم إلى المشاركة في الأنشطة الثقافية للمراكز الإسلامية.

– دعوة مراكز البحث المنصفة والمعتدلين من ذوي النفوذ والقرار في الدوائر الثقافية والسياسية إلى المحافظة على جسور التواصل والتفاهم والتعاون بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وتشجيع مساعي ودعوات الحوار الحضاري الذي تمثل الأقليات المسلمة في الغرب أحد طرفيه[1].

[1]– حسن عزوزي: مصدر سابق، ص 111.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وفي الأخير نخلص إلى النتائج التالية فيما يخص موضوع الأقليات المسلمة وما يمكن أن تسهم به في الحوار الإسلامي المسيحي :

-يعود الوجود الإسلامي في أوروبا عموما و في غربها خصوصا في غالبيته إلى الهجرة العمالية بعد الحرب العالمية الأولى و التي تزامنت مع الإستعمار الأوروبي لكثير من دول منشأ هؤلاء العمال مثل: الأتراك الذين فضلوا الهجرة إلى ألمانيا التي تربطهم بها علاقات تاريخية منذ وجود الدولة العثمانية إلى اليوم , أما فرنسا فاستقطبت أعدادا كبيرة من المهاجرين و المهجرين من مستعمراتها في شمال إفريقيا(الجزائر تونس المغرب) و كذلك من باقي المستعمرات خاصة السنغال, أما بريطانيا فقامت بحملات تهجير واسعة للهنود و الباكستانيين إلى أراضيها إثر النهضة الصناعية فشكلت هذه المجموعات النواة الأولى للوجود الإسلامي في غرب أوروبا.

-تختلف أوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا من بلد لآخر حسب القوانين المنصوص عليها بشأن الأقليات الدينية في دستور كل بلد , و حسب الشعور السائد تجاه الأجانب بالنسبة للدولة و بالنسبة للعامة, وعموما فإن القوانين و النصوص الخاصة بالأقليات الدينية كثيرة و متعددة و متخصصة إلى حد كبير لكن يبقى تطبيقها من جانب الدول المستقبلة و من جهة الأقليات نفسها متعلقا بأمور شتى من بينها التعسف و الإضطهاد و العنصرية من جانب الدول المستقبلة و الجهل و سوء التنظيم من جانب الأقليات المسلمة.

- لا يمكن إنكار التأثير الكبير لهذه الأوضاع على الهوية الإسلامية خاصة لدى الأجيال الشابة لذا يجب أن تتكاثف الجهود و تتساند على مستوى الأقليات ذاتها و على مستوى العالم الإسلامي أيضا ,من أجل حماية الهوية الإسلامية و صيانتها و ترسيخها في نفوس وعقول أفراد الجماعات الإسلامية في الغرب,و من بين الإسهامات التي تقدم بها العالم الإسلامي لهذا الغرض محاولة التأصيل لفقه خاص بهم يراعي ظروفهم و يقدر أحوالهم, لكنه لا يخرج عن نطاق الفقه العام المعمول في البلاد الإسلامية مما ييسر الحياة كثيرا عليهم و يجعل الحفاظ على ذاتهم أكثر سهولة و عيش الإسلام في الغرب مهمة غير مستحيلة.

-بالإضافة إلى إسهامات العالم الإسلامي في هذه القضية ,كفل القانون الدولي حقوقا واسعة للأقليات الدينية تستطيع من خلالها الحفاظ على كيان مستقل لها ضمن كيانات عدة .

-أما عن إسهامات الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي فهو ينقسم إلى عدة مستويات ,أما المستوى الفردي فتكفي فيه القدوة الحسنة و التصرف وفق الأخلاقيات الإسلامية ,أما على المستوى الجماعي للأقلية فيكفي أن يمثل المسلمون دينهم و أن يتعايشوا مع المجتمع الذي يعيشون فيه بمسؤولية و نضج ,و يبقى حينها على العالم الإسلامي الدعم المادي و المعنوي لهم ليحسوا أنهم جزء لا يتجزأ و إن باعدت بينهم المسافات .

قائمة المصادر و المراجع

المصادر و المراجع:

01-أرسلان شكيب: تاريخ غزوات العرب في فرنسا و إيطاليا و جزائر البحر المتوسط، دط (مصر ،القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، دت).

2- بروفينسال ليفي: الإسلام في المغرب و الأندلس، ترجمة :السيد محمود عبد العزيز سالم ،دط(مصر ، الأسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،1990)

3-بروفنسال ليفي: العرب في الأندلس ،ترجمة: ذوقان قرقوط، دط (لبنان، بيروت ،دار مكتبة الحياة ،دت)

4-بكر سيد عبد المجيد: الأقليات المسلمة في أوروبا، منشورات العالم الإسلامي،دت.

5-البلاذري أبي العباس أحمد بن يحي بن جابر:فتوح البلدان،دط(لبنان ،بيروت،دار المعارف،1987)

6-بندق وائل أنور :الأقليات و حقوق الإنسان ،ط(مصر،الأسكندرية ،مكتبة الوفاء القانونية ،2009)

7-بن بيه عبد الله بن الشيخ المحفوظ :صناعة الفتوى و فقه الأقليات ،ط(لبنان ،بيروت ،دار المنهاج،2007)

8-بيضون إبراهيم :الدولة العربية في إسبانيا ،ط(لبنان ،بيروت ،دار النهضة العربية ،1986)

9-التويجري عبد العزيز:الحوار من أجل التعايش ،ط(لبنان ،بيروت،دار الشروق ،1998)

10-التويجري عبد العزيز:العالم الإسلامي في عصر العولمة ،دط (مصر، القاهرة ،الشروق،2004)

11-الجرجاني الشريف علي بن محمد:التعريفات ،دط(لبنان،بيروت ،دار الكتب العلمية ،1995)

12-الحجي عبد الرحمان:التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة ،ط(سوريا،دمشق ،دار القلم ،1997)

13-حسن إبراهيم حسن:تاريخ الإسلام، ط(لبنان، بيروت، دار الجيل، 2001)ج2

14-الداغر مجدي:أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل و بعد أحداث 11\9\2001،ط(مصر، المنصورة ،دار الوفاء،2008)

15-رنو إيمانويل :التصورات الأوروبية للهوية ،مفاهيم عالمية (الهوية)،ترجمة :عبد القادر قنيني،ط(المغرب،الدار البيضاء،المركز الثقافي العربي ،2005)

ا 16-الكاشف عبد الرحيم محمد:الرقابة الدولية على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية،دط(مصر ،القاهرة،دار النهضة العربية ،2003)

17-الكفوي أبي البقاء:الكليات ،دط(لبنان، بيروت،مؤسسة الرسالة ،1995)

18-لوبون غوستاف:حضارة العرب ،ترجمة :عادل زعتر ،ط(مصر ،القاهرة ،دار إحياء الكتب العربية ،1956)

19-مانتيران روبير :تاريخ الدولة العثمانية ،ترجمة :بشير السباعي ،ط(مصر ،القاهرة ،دار الفكر ،1993)،مج1

20-محفوظ محمد :الإسلام والغرب و حوار المستقبل،ط1 (المغرب ،الدار البيضاء ،المركز الثقافي العربي ،1998)

21-منصور غريغوار مرشو و سيد صادق الحسيني:نحن و الآخر ،ط1 (سوريا ،دمشق،دار الفكر ،2001)

22-المسيري عبد الوهاب :موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية ،مج4

23-المعيني خالد :الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ،(سوريا ،دمشق ،دار كيوان ،2009)

24-ميلاد زكي وتركي علي الربيعو:الإسلام و المغرب الحاضر و المستقبل ،ط(سوريا ،دمشق ،دار الفكر ،2001)

25-ميتز آدم :الحضارة الإسلامية في القرن 4ه ،ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ،ط(تونس ،الدار التونسية للنشر ،1986)

26-وانظر:غوستاف لوبون :حضارة العرب ،ترجمة :محمد زعتر ،ط(مصر ،القاهرة ،دار إحياء الكتب العربية ،1956)

27-نيلسون يورغن :المسلمون في أوروبا ،ترجمة :وليد شميط ،ط(الكويت ،الكويت ،دار الساقي و مركز البابطين للترجمة ،2005)

28-سوذرن ريتشارد :صورة الإسلام في أوروبا في القرون الوسطى ،ترجمة :رضوان السيد ،ط(لبنان ،بيروت ،دار المدار الإسلامي ،2006)

29-شاكر محمود :موسوعة الفتوحات الإسلامية ،ط(الأردن ،عمان ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،2002)

30-الفاروقي إسماعيل راجي:نحن و الغرب ،دط(الجزائر ،باتنة ،الزيتونة للإعلام و التوزيع ،دت)

31-عبد القادر حسين :فرنسا و الأديان السماوية ،ط(دار بلال ،مركز الدراسات العربي الأوروبي ،1998)

32-عبد العاطي محمد:المقاصد الشرعية و أثرها في الفقه الإسلامي ،دط(لبنان ،بيروت ،دار المنهاج ،2007)

33-العزاوي قيس جواد :الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط ،ط(لمنان ،بيروت ،الدار العربية للعلوم ،2003)

34-العليان عبد الله علي:حوار الحضارات، ط(الأردن، عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004)

35-العقاد عباس محمود:الإسلام و الحضارة الإنسانية ،دط(لبنان ،بيروت ،المكتبة العصرية ،دت)

36-الغزالي محمد:حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة ،ط(مصر الأسكندرية ،دار الدعوة)

37-عمر حسين حنفي:دعوى الحماية الدبلوماسية لرعايا الدولة في الخارج، ط(مصر، القاهرة، النهضة العربية، 2005)

38-غدنز أنتوني :علم الإجتماع ،ترجمة :فائز الصياغ ،ط(لبنان ،بيروت ،المنظمة العربية للترجمة ،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) .

39-الصاوي صلاح:الثوابت و المتغيرات في العالم الإسلامي المعاصر ،ط(لبنان ،بيروت ،دار قرطبة ،2003)

40-الصلابي علي محمد :الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط .

41-هنتنجتون صاموئيل :الغرب متفرد و ليس عالميا ،تعريب :مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق،سلسلة :مقالات معربة.

42-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ،المركز العربي لاستقلال القضاء و المحاماة ،سلسلة :الثقافة القانونية ،ط(مصر ،القاهرة ،2000،المادة (27).

الدوريات:

1-عز الدين عناية :المسيحية العربية ،المستقبل العربي ،عد322، 2005.

2-علي محافظة :كيف أبدع المسلمون واليهود و المسيحيون ثقافة التسامح في اسبانيا العصور الوسطى ،المستقبل العربي ،عد342، 2006.

3-ستيفن كالز :العولمة و الهجرة ،ترجمة :عبد الفتاح بهجت ،المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ،اليونسكو ،عد156، 1998.

4-عبد اللطيف الفلق:الهجرة و الهوية بين هاجس العودة و مشكلات الاندماج، مطبوعات المملكة المغربية، الرباط، 2000.

5-سليم أبو :تغيير الهوية الثقافية ،المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ،ترجمة:عبد الفتاح بهجت .

6-تيم نبلوك:المسلمون في أوروبا ،المستقبل العربي ،عد322، 2005

7-عبد المجيد النجار :مآلات الأفعال و أثرها في فقه الأقليات ،المجلس الأوروبي للإفتاء و البحوث ،باريس ،فرنسا ،2002.

8-خالد محمد عبد القادر :من فقه الأقليات المسلمة ،كتاب الأمة ،وزارة الأوقاف القطرية ،عد 61، ديسمبر 1997-جانفي1998.

9-معوان مصطفى :حقوق المسلمين و هوياتهم في بلاد الهجرة ،الإحياء ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد8، 2004.

10-محمد ناجي الجوهر:العرب في ألمانيا السمات العامة و الإندماج في المجتمع الألماني ،المستقبل العربي ،عد322، 2005.

11-سالم برقوق :الأقليات المسلمة و آليات حمايتها ،مجلة دراسات إستراتيجية ،مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات
و الخدمات التعليمية ،الجزائر ،عد10، 2010.

12-محمد بوروايح :مشكلة الأقليات الدينية من المنظور الإسلامي ،المعيار ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد17، ج2، 2008.

13-عبد المجيد النجار :منهج القرضاوي في فقه الأقليات ،ملتقى الإمام القرضاوي ،الدوحة ،قطر ،2007.

14-عصام نعمة إسماعيل :حول حجاب المسلمات في فرنسا يبقى القضاء ملاذا نهائيا لحماية الحرية الدينية ،المستقبل العربي،عد301، 2004.

15-حسين حلاوة :الإمام القرضاوي و فقه الأقليات ،ملتقى الإمام القرضاوي،الدوحة ،قطر ،2007.

16-محمد مصلح :تفاعلات الهجرة من الناحية الإجتماعية ،مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،الرباط ،2000.

17-عبد الكريم بلكندوز :في الحفاظ على الهوية الوطنية لدى الشباب المغربي في أوروبا ،مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،الرباط،2000.

18-إستيفان فيرتوفيك :سياسات التعددية الثقافية و أساليب المواطنة في المدن الأوروبية ،ترجمة :حسن حسين شكري ،المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ،اليونيسكو ،عد156، 1998.

19-عبد الوهاب بوحديبة :حول التسامح في الإسلام ،ترجمة :بهجت عبد الفتاح ،المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ،اليونيسكو ،عد176\ 120.

20-سعد الدين دداش :الحرية الدينية أسسها و ضوابطها في ضوء مقاصد الشريعة ،المعيار ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد17، 2008.

21-صالح بوبشيش :مستقبل العلاقة بين المسلمين و الغرب وحتمية خيار الحوار ،مجلة الإحياء ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد8، 2004.

22-حسن عزوزي :متغيرات و تحديات أمام الواقع الثقافي للمسلمين في الغرب،مجلة الإحياء ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد8، 2004.

23-سليمان عشراتي:الإسلام رافد روحي حتمي لديمومة مدنية الغرب ،مجلة الإحياء ،جامعة الامير عبد القادر ،الجزائر ،عد8، 2004.

24-صالح نعمان :الإكتساب الحر للإيمان من مظاهر حرية الإعتقاد ،مجلة المعيار ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد17، 2008.

25-أنكه بوزنيته:من أسلم من أهل الغرب حديثا آراء و آفاق ،مجلة الإحياء ،جامعة الأمير عبد القادر ،الجزائر ،عد8، 2004.
26-محمد الطالبي:الإسلام و الحوار ،وثائق عصرية في سبيل الحوار بين المسلمين و المسيحيين ،المكتبة البولسية ،لبنان

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

إهداء و شكر.....

مقدمة..... أ

الفصل الأول: تاريخ الوجود الإسلامي في أوروبا..... 1

المبحث الأول: معابر دخول الإسلام إلى أوروبا..... 3

المبحث الثاني: مظاهر التعايش بين المسلمين و المسيحيين في الأندلس..... 8

المبحث الثالث: الهجرة العمالية الإسلامية إلى أوروبا..... 15

الفصل الثاني: أوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا..... 22

المبحث الأول : الأوضاع المادية و السياسية و الثقافية للأقليات المسلمة في غرب أوروبا... 24

المبحث الثاني: تأثير أوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا على الهوية الإسلامية..... 43

المبحث الثالث: الحل القانوني لأوضاع الأقليات المسلمة في غرب أوروبا..... 54

الفصل الثالث: مساهمة الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي..... 70

المبحث الأول: دور أفراد الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي..... 71

المبحث الثاني: دور الأقليات المسلمة في الحوار الإسلامي المسيحي..... 78

المبحث الثالث: دور المؤسسات و المنظمات الإسلامية في خدمة الحوار الإسلامي المسيحي 86

الخاتمة..... 92

قائمة المصادر و المراجع..... 93

فهرس الموضوعات..... 99

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية